عِلمُ رِجالِ الحديث

تأليف

الدكتور تقي الدين الندوي المظاهري

مكتبة الأيمان
المدينة المنورة

علم رجال الحديث

تأليف
الدكتور تقي الدين الندوي المظاهري

مكتبة الإيمان
المدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

بقلم الداعية الإسلامي الكبير سماحة الشيخ
أبي الحسن علي الحسني الندوي

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد! فمن عجائب صنائع الحكمة الإلهية أن نبياً أمياً يحظى بأمة لم تكتف بنشر العلوم وخدمتها وتطويرهـا وإكمالهـا، بل كـذلك أنشـأت علوماً جديدة، ودونتها بحيث لا يوجد لها نظير في التاريخ القديم ولدى الأمم الغابرة. لقد سبقت هذه الأمة كل الأمم والشعوب السابقة في مجال التصنيف والتأليف، أنشأت بجهودها وتعبها وعرقها مكتبة ضخمة لا يمكننا بسهولة مجرد إلقاء نظرة عابرة على ما تضمنتـه من ثروة هـائلة، إن النبي الذي لقبـه القرآن الكـريم بالأمي، وكرر هذا اللقب مراراً، وصرح بوضوح: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك، إذا لارتاب المبطلون﴾، ولكنه حظى بأمة لم يكن لها مثيل في حب العلم والغرام به والتفاني فيه، والانشغال به، وفي همتها العالية، وخدماتها الجليلة في هذا المجال، وتضحيتها وإيثارها، وليس هذا الأمر مجـرد مصادفة بل كان معجزة إلهية كبرى، وعبرة عظيمة للماديين، ولكل من يرى الأمور رؤية ظاهرية، كما كان علامـة استفهام لامعـة على صفحـات التاريـخ الإسلامي، وهي: لماذا حدث هذا؟ وكيف حدث؟ ولقد اكتفى الشاعر الفارسي العارف الشيرازي بقوله عند وصفه لهذه الظاهرة:

«يتيم لم يتعلم قراءة الحروف إطلاقاً استطاع إلغاء مكتبات جميع الأمم».

ولكن هذه المعجزة لم تكن مجرد عمل سلبي، ولم تهدف مجرد إلغاء ذلك التراث القديم، بل كانت كذلك معجزة عظيمة بناءة إيجابية مجددة. إذ الواقع أنها بعثت روحاً جديدة في ذلك التراث الذي فقد فاعليته وحيويته واستمراره، وجعلته مفيداً وباقياً خالداً، وإذا كانت هذه المعجزة قد محت بعض المكتبات التي أنشأتها بعض الأمم وهي التي فقدت قيمتها وغناءها، وصارت مبعث ضلال وسوء فهم، فإنها في الوقت ذاته منحت العالم تلك المكتبات التي تتضمن الحقائق الأبدية وتشتمل على الهداية الربانية، والتي لا يمكن أن تندثر أو تتجمد.

إن قائمة هذه العلوم الإسلامية طويلة جداً، ويرجع فضل تأسيسها وتدوينها إلى تلك الأمة التي ظهرت على بساط الأرض كعامل أساسي لنشر فهم القرآن وصيانة التعاليم النبوية.

ولقد ألّف علماء الإسلام عبر القرون والعصور، وفي شتى البلاد مؤلفات ضخمة مفصلة، ووضحوا من خلالها نشأة تلك العلوم والمعارف وتاريخها وتطورها وازدهارها. ففي الحقبة الأولى اشتهر كتاب «الفهرست» لابن النديم، وفي المتوسط ظهر كتاب «كشف الظنون» لحاجي خليفة، أما فيما يتعلق ببلادنا الهند، فقد ألف فيها العلامة السيد عبدالحي الحسني كتابه العظيم الذي أسماه «معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف» والذي نشرته مؤسسة حكومية في دمشق، ألا وهي «المجمع العلمي العربي» باسم «الثقافة الإسلامية في الهند».

إن نظرة عابرة على هذا الكتاب تكفينا للوقوف على تلك الثروة الهائلة التي خلدها علماء الإسلام في بلد إسلامي واحد، وفي شتى مجال العلوم الإسلامية، وفيما يتعلق بالمصطلحات العلمية والفنية، فقد أسدت فيها الهند خدمات عظيمة، ويكفينا في هذا الصدد أن نذكر «دستور العلماء» للشيخ عبدالنبي الأحمد نكري، و«كشاف اصطلاحات الفنون» للقاضي محمد أعلى التهانوي، فهما يعتبران مرجعاً هاماً ومصدراً كبيراً حتى في البلاد العربية في هذا المجال.

ومما لا شك فيه أن جميع العلوم تشهد بالهمة العالية لعلماء الإسلام ورغبتهم الصادقة في الفحص والتحقيق، إلا أنه يمكننا القول بكل قوة أن علم الحديث

صار مرتعاً خصباً لجهودهم الذهنية وإظهار مواهبهم العلمية، قال أحد العلماء الكبار الذين رزقهم الله نظراً فاحصاً: إن العلوم الإسلامية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم غير ناضج، وقسم ناضج بلغ الكمال، وقسم نضج واحترق، كأنه اشتد عوده، وأدرجوا الحديث في هذا القسم الثالث. وهذا يدل على أنه بلغ المرحلة النهائية في تطوره نحو العلو والكمال، بل تجاوز هدفه المنشود. ومن هنا لا يمكن لأحد الآن أن يأتي بشيء جديد فيه، أو بتعبير شعبي: ليس بمقدور أحد أن يحضر ولو بدرهم زائف. إن العلماء لم يتفننوا ويدققوا في سند الحديث ومتنه فحسب، بل كذلك فعلوا نفس الشيء في جميع فروع علم الحديث، مثل أسماء الرجال، والجرح والتعديل، ومصطلحات الحديث، وعلله. وكل هذا يدل على جهودهم المتفانية وذكائهم الخارق، ويشهد لهذا الأمر مجرد وقوع نظرة عابرة على مؤلفاتهم الضخمة.

وإن هذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن يلقي ضوءاً كاشفاً على نشأة هذا العلم وما ألف فيه من الكتب المشهورة كما يتضمن مقتبسات وتحقيقات منها.

وقد سبق أن صدرت بقلم عزيزي الفاضل الدكتور الشيخ تقي الدين الندوي المظاهري سلمه الله، كتب عن المحدثين العظام، وعرض فيها حياة المحدثين الكرام، وأوجز جهودهم العلمية، وفي هذا الكتاب تناول بالبحث فن أسماء الرجال وتاريخ رواة الحديث وعلم الجرح والتعديل، وتطرق إلى البحث في تعريف السند والمتن واختصاص الإسناد بالمسلمين، وتاريخ رجال الحديث، وأشهر المؤلفات في تاريخ الرجال وطبقات الرواة، وتناول شرح المصطلحات والتعبيرات التي يكثر ورودها في درس الحديث وشروح كتب الحديث وأصوله، وأشبع الكلام في تعريف الصحابي وطبقات الصحابة وعددهم والمصنفات فيهم وكذلك التابعين، وتوسع في البحث عن المؤلفات في رجال الحديث العامة والخاصة، وفائدة علم الجرح والتعديل والحاجة إليه واختصاص هذه الأمة به، وبحث عن أحكام هذا العلم الجليل ومراتب ألفاظه ومصطلحات أئمته وعلمائه وتراجم أشهر أئمة الجرح والتعديل، إلى غير ذلك من البحوث المفيدة والعلوم والمواد المبعثرة في المكتبة الحديثية الغنية الواسعة التي لا يستفيد منها إلا أهل

الاختصاص وأصحاب الهمة العالية والنظرة الواسعة، وبكل ذلك أصبح هذا الكتاب موسوعة صغيرة في تاريخ علم الحديث والرجال، ودليلاً كافياً لمن يوفقه الله للانخراط في سلك طلبة الحديث وخدمة هذا العلم الشريف.

وقد أفاد المؤلف عند إعداد هذا الكتاب من الكتب الموثوق بها في هذا المجال إفادة تستحق التقدير والثناء، ثم لخصها وعرض نتائج تحقيقاته عرضاً حسناً.

إن المؤلف العزيز ـ بارك الله في حياته ـ قد درس علم الحديث بشغف ورغبة وجهود في كل من جامعتي دار العلوم لندوة العلماء، ومظاهر العلوم بسهارنفور بالهند، كما أفاد من الذخائر العلمية والتحقيقات الشخصية لفضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد زكريا عليه رحمة الله، وقد انتهت إليه رئاسة تدريس الحديث الشريف في شبه القارة الهندية وكان البقية الباقية من السلف الصالح، وبركة هذا العصر، كما حضر محاضراته في الحديث، بالإضافة إلى كفاءته وتذوقه في فن التدريس، فقد أعطاه الله ملكة التصنيف والتذوق فيه، والواقع أن مدرساً ظل يدرس مادته سنوات طويلة يستطيع فهم المشكلات التي يتعرض لها الطلاب، ومتطلباتهم الحقيقة، كما يستطيع معرفة مستوى ذكائهم وكفاءتهم، ومن هنا يقدر على تقديم تحقيقاته في صورة جيدة نقية، وبناء على هذه الخصائض كلها أرجو أن يصبح هذا الكتاب النفيس دليلاً ومرشداً في التعريف بهذا العلم في أوساط طلاب اللغة العربية للاطلاع عليه اطلاعاً ميسراً وهادياً لهم ومرافقاً رفيقاً وخبيراً ناصحاً.

نفع الله تعالى بهذا الكتاب القراء وطلاب المدارس الدينية، وغرس في نفوسهم الحب والتقدير للخدمات التي أسداها السلف الصالح، وأثار فيهم الشوق والرغبة القوية المخلصة للرجوع إلى المصادر القديمة ومراجعها بهمة عالية وصبر ومثابرة في دارستها والاطلاع عليها والافادة منها.

والله ولي التوفيق

أبو الحسن على الحسني الندوي

١٥/١٠/١٤٠٥ هـ

١٩٨٥/٧/٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمَة

بقلم سماحة الشيخ أحمد عبدالعزيز المبارك
رئيس القضاء الشرعي (أبو ظبي)

الحمد لله الذي خلق الخلق ولم يتركهم سدى، فأرسل إليهم رسله بالبينات والهدى، وختم الرسالة بخاتمهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن به اقتدى.

وبعد:

فإن الله سبحانه قد أرسل إلينا محمداً عليه الصلاة والسلام بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله باذنه وسراجاً منيراً، وأمره أن يبين للناس ما نزل إليهم، فكانت أقواله وأفعاله وتقريراته بياناً لما أجمل في الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأمر أمته بامتثال أوامره واجتناب نواهيه والتأسي به، فحرص الصحابة الذين خصهم الله برؤيته ومرافقته على حفظ كل ما صدر منه من أقوال وأفعال وتقريرات، وكانوا يسألونه عن كل ما أشكل عليهم، وكان الخاصة منهم يودون أن يأتي الرجل العاقل من أهل البادية ليسأله وهم يستمعون إليه رجاء المزيد من العلم والمعرفة، وكذلك كانت الصحابيات الفاضلات يأتينه للسؤال عما أشكل عليهن، ولم يكن الحياء ليمنعهن أن يسألن عن أمور دينهن، ثم كان الصحابة بعد هذا حريصين كل الحرص على أن يأخذ بعضهم من بعض، فلم تنقض الحياة النبوية إلا والدين قد كمل بنزول جميع القرآن، وبعد ما شرح رسول الله ﷺ وبين كل ما يحتاج إلى البيان، فجاءت السنن المروية عنه

ﷺ مبينة لما أجمل القرآن الكريم، فهذه الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين لم تعرف أحكامها المفصلة إلا من طريق السنة، فلو لا ما روي فيها من الأحاديث ما عرفت أوقاتها ولا أعدادها ولا هيئاتها ولا غير ذلك مما يتعلق بها، ومثلها الزكاة التي تليها في الدرجة وتقترن بها في كثير من الآيات القرآنية قد بينت السنة الأموال التي تجب فيها ومقادير الأنصبة والمقادير التي يجب إخراجها منها، ولو لا السنة ما عرفت هذه الأحكام، وهكذا يقال في سائر الأبواب الفقهية.

وبذلك عرف أن شريعة الله لا يمكن أن تعرف بالقرآن دون السنة كما لا تعرف بالسنة دون القرآن، ولقد عرف المسلمون في عصورهم النيرة هذه الظاهرة، فاعتنى الصحابة رضوان الله عليهم بحفظ السنة إلى جانب اعتنائهم بحفظ القرآن الكريم، حتى إن أحدهم كان يسافر ويجوب المفاوز والقفار ليسمع حديثاً واحداً ممن تلقاه عن رسول الله ﷺ، فحفظوا بذلك سنة رسولهم وأدوها كما سمعوها، فلم يرو عن أحد منهم أنه كان يتعمد الزيادة في مرويه أو النقص منه.

ثم جاء القرن الذين يلونهم وهم التابعون، فبذلوا قصارى جهدهم في سماع الحديث من القرن الذين شرفوا برؤية رسول الله ﷺ وسماع حديثه والصلاة خلفه والجهاد تحت رايته وجدوا جدهم في الأخذ عنهم وتنقلوا من قطر إلى قطر للتشرف برؤية من رأوا رسول الله ﷺ وأخذ السنة من أفواههم، حتى إذا انقرض عصر الصحابة كان هؤلآء التابعون قد تحملوا عنهم جميع مروياتهم وحلوا محلهم في تبليغ رسالة سيدنا محمد ﷺ وأداء الأمانة التي حملوها وهي إيصال العلم إلى أهله.

ثم جاء ثالث العصور والقرون الفاضلة وهو عصر أتباع التابعين، فجدوا كل الجد وقاموا بأعباء المسؤولية التي حفظ الشريعة بحفظ السنة وقاموا بهذا الأمر أتم قيام، وفي هذا العصر الثالث طرأ أمر جديد لم يكن متعارفاً من قبل، ألا وهو ظهور التأليف والمؤلفين حيث قامت لجنة من فضلاء هذا العهد بتأليف الكتب في الحديث وتصنيفها ونقد الرواة والبحث عن عدالتهم وضدها.

ثم جاء أهل العصر الرابع فنشطت حركة التأليف وشملت جميع العلوم رواية ودراية، ولم يزل العلماء يسيرون على خطا هؤلاء إما سيراً حثيثاً وإما سيراً ضعيفاً بطيئاً كما في عصرنا هذا.

ولقد كان لعلماء الهند في العصور الأخيرة عناية فائقة بالحديث النبوي وعلومه، فصنفوا وشرحوا وعلقوا ونقحوا وجمعوا الكتب النادرة واعتنوا بطباعتها وتحقيقها عندما ظهر فن الطباعة، وما زالوا يتابعون مسيرتهم على هذا المنهج الفريد.

ومن علمائهم الذين عرفناهم وعاشوا معنا برهة من الزمن أخونا الفاضل الشيخ الدكتور تقي الدين الندوي الأستاذ بجامعة الإمارات، فقد وقف نفسه على خدمة السنة النبوية، فاشتغل بدراستها فترة طويلة من عمره، ثم أخذ يشتغل بالإفادة عن طريق التدريس ثم عن طريق البحث العلمي مدة خدمته معنا في دائرة القضاء الشرعي في أبو ظبي إلى أن تولى وظيفة التدريس في جامعة الإمارات، وهو الآن يقوم بما كان يقوم به سلفه الصالح من خدمة العلوم الشرعية وخاصة الحديث الشريف، وقد أصدر في هذا المجال بعض المؤلفات نذكر منها على الخصوص كتابه الذي ألفه في مناقب إمام الأئمة مالك بن أنس الذي هو أول من ألف وصنف الحديث وتكلم في الجرح والتعديل ووطأ للناس طريقة التصنيف فاعتمد عليه أئمة هذا الشأن.

ومن مؤلفات الشيخ تقي الدين الندوي في علوم السنة هذا الكتاب الفريد الذي نقدم له الآن.

إنه كتاب جمع فيه مؤلفه خلاصة علمية جمعت كثيراً مما يتعلق بمصطلح الحديث، فقد اشتغل هذا الكتاب على بيان طبقات المحدثين من الصحابة فمن بعدهم، وقواعد الجرح والتعديل المتفق عليها والمختلف فيها، وتراجم كثير من علماء هذه المادة الغزيرة، وبين مسالك المؤلفين في مؤلفاتهم وفي حكمهم على الرواة والمرويات بالقبول وعدمه، وأهم الكتب المؤلفة في هذا الفن والأماكن التي

توجد بها سواء أكانت بأيدي المسلمين أم استولت عليها أيد غير إسلامية، فأفاد في هذا وأجاد وسهل على الأساتذة والطلاب والباحثين طريق البحث والتنقيب.

فنسأل الله الكريم أن يعيننا وإياه وأن ينفعنا جميعاً بما علمنا وأن يجعلنا وأبناءنا وتلامذتنا عاملين بما علمنا، إنه على كل شيء قدير، وسميع مجيب.

أحمد عبدالعزيز المبارك

رئيس القضاء الشرعي

الأربعاء ١ ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ

بين يدي الكتاب

لك الحمد يا من علمنا ما لم نعلم، أشهد أنك لا إله إلا أنت، لا شريك لك، ولا ضد لك ولا ندّ لك، ولا مثل لك في النظم الأحكم، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله سيد العرب والعجم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد، فهذا كتابي عن علم رجال الحديث الذي تناولت فيه علم أسماء الرجال والجرح والتعديل، وأهم القواعد والأسس التي اتبعت لقبول الحديث ورده، وما يتعلق بأحوال الرواة ورواياتهم، وذكرت أهم المؤلفات في هذا الموضوع وأشرت إلى المطبوع منها والمخطوط.

ولقد أوصاني بتأليف هذا الكتاب أستاذي الجليل المحدث الكبير العلامة محمد زكريا الكاندهلوي ـ صاحب «أوجز المسالك» والتأليفات النافعة ـ رحمه الله تعالى[(١)].

وإني أشكر الله تعالى إذ وفقني لخدمة السنة النبوية الشريفة وتدريسها في الجامعات الإسلامية، والتأليف فيها، وهدفي في ذلك أن أقدم صورة موجزة عن علم رجال الحديث والجرح والتعديل، وقد وضعت نصب عيني طلاب المدارس العربية والجامعات الدينية، وإزالة الشبهات والشكوك التي أثيرت حول السنة النبوية، والدفاع عنها.

---

(١) انتقل إلى جوار رحمة الله تعالى بالمدينة المنورة يوم الاثنين، غرة شعبان المعظم سنة ١٤٠٢ الموافق ١٩٨٢/٥/٢٤، ودُفن بالبقيع مجاوراً برسول الله ﷺ.

فقد بذل المستشرقون والمضللون ومنكرو السنة أقصى جهودهم في إسقاط السنة من مكانتها الرفيعة بكونها مصدراً تشريعياً بعد كتاب الله العزيز فإنها شرحه وتفسيره وبيانه، وزعموا أن السنة النبوية ظهرت بعد القرن الأول، ولم يكن لها وجود قبله، وهدفهم من ذلك هدم مجتمع الإسلام ونظامه لكي تسود الفوضى وتنتشر البلوى، ومن أجل ذلك أعرض في هذا الكتاب الموسوعة التي أعدها علماء الحديث في تاريخ الرجال والجرح والتعديل، كما أورد أهم المصادر والمراجع التي تتعلق بهذا الموضوع.

ولا يفوتني أن أشكر فضيلة الأستاذ الجليل أبي الحسن علي الحسني الندوي صاحب الفضل والفضيلة الذي زين هذا الكتاب بتقديمه وتقريظه وتشجيعه، وهو الذي رغبني في تقديم هذا الكتاب في صورة نقية موجزة، تجمع ما تفرق في بطون مؤلفات العلماء المحدثين، فاشتغلت بهذا التأليف واستخرت الله سبحانه وتعالى وأنجزته وجعلت في أوله مقدمة تجعل الشروع فيه على بصيرة كاملة، وقسمت مقاصده إلى ما بين: الباب الأول في تاريخ رجال الحديث والجرح والتعديل، والباب الثاني: في تراجم أعلام أئمة الجرح والتعديل. وها أنا أقدمه إلى القراء الكرام سائلاً الله تعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع ويعفو عما فيه من تقصير وهفوة، ويجزل لي ولمن كان له الفضل في التشجيع المثوبة، ويبارك في هذا الكتاب فيلقي له القبول الحسن وينفع به طلاب العلم وخدامه بفضله وكرمه، ويعينني ويجعل التوفيق حليفي في خدمة السنة والدفاع عنها، فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

«وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب».

كلية الآداب
جامعة الإمارات العربية المتحدة
ص ب ١٥٥٥١ العين
(دولة الإمارات)

يوم الجمعة ١٤٠٥/٨/٤
الموافق ١٩٨٥/٥/٢٤

البابُ الأوّلُ

علم رجال الحديث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وأصحابه أجمعين، أما بعد.

لقد اتفق المؤرخون في العالم أن الحب والحماس الذين يكنهما المسلمون لنبيهم الكريم عليه الصلاة والتسليم ليس لهما مثيل ولا نظير في حضارة أمة من الأمم وتاريخها وثقافتها، لقد بذل علماء هذه الأمة قصارى جهودهم في حفظ الحديث وبحثوا عن كل ما يتعلق بالحديث النبوي رواية ودراية وخطوا خطوات جليلة كفلت السنة الشريفة من العبث والضياع، حتى صار هذا الأمر مبعث العجب والدهشة في التاريخ الإنساني.

والذين وهبوا حياتهم منذ العصر النبوي على حفظ أقوال النبي ﷺ ورواية أحاديثه وكل ما يتعلق بحياته أدوها إلى من ضبطوها بعدهم وكتبوها يسمون «رجال الحديث» أو «المحدثين» و«أصحاب السير» وهم طبقات مسلسلة من «الصحابة» و«التابعين» و«تابعي التابعين» حتى وافى القرن الرابع. فلما كملت هذه الذخيرة التاريخية جمعاً وكتابة وتدويناً جعل العلماء يكتبون سير هؤلاء الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء الذين رووا شيئاً مما يتعلق بحياة رسول الله ﷺ، فكتبوا أسماءهم وكناهم وأنسابهم ومنشأهم وأخلاقهم وعاداتهم، وبالاختصار أحصوا شؤون حياتهم كلها حتى أصبح ما كتبوا في هذا الباب علماً مستقلاً سمي فيما بعد «علم رجال الحديث» أو «أسماء الرجال» كما ألفوا مصنفات ضخمة في الرواة وأقوال أئمة الجرح والتعديل. وكل ذلك لكي لا يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات، ثم جمعوا أحوال ألوف من رواة الحديث بعد التحقيق والفحص بحيث لا يوجد له نظير في تاريخ العالم لا قديماً

ولا حديثاً، وبهذا استطاعوا أن يقدموا للحضارة الإنسانية أعظم إنتاج في هذا المضمار يفتخر به المسلمون أبد الدهر.

قال المستشرق الألماني «د اسبرنكر» ـ وهو من أعداء الإسلام ـ في مقدمته بالإنكليزية لكتاب «الإصابة» المطبوعة في كلكته ـ الهند ـ سنة (١٨٥٣ ـ ١٨٦٤ م): «فلم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما أتى به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطير الذي يتناول أحوال خمس مائة ألف رجل وشؤون حياتهم»[١].

انقسام الحديث إلى سند ومتن:

يتكون الحديث من عنصرين: السند أو الاسناد والمتن.

تعريف السند أو الإسناد:

أ ــ لغة: السند لغة: المعتمد[٢] وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه.

ب ــ اصطلاحاً: وأما في الاصطلاح فهو حكاية رجال الحديث الذين رووا واحداً عن واحد إلى رسول الله ﷺ، أي تتبع رواة الحديث واحداً فواحداً والبحث عن حالهم من الحفظ والضبط والعدالة إلى النبي ﷺ.

تعريف المتن:

أ ــ لغة: المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض كما في «القاموس»[٣].

ب ـ اصطلاحاً: وأما في الاصطلاح فهو: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

---

(١) الرسالة المحمدية: ص ٤٤.
(٢) القاموس: ١/ ٣١٤.
(٣) القاموس: ٤/ ٣٧٣.

اختصاص الإسناد بالمسلمين:

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة، قال الحافظ أبو محمد ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي ﷺ خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها وأبقاه عندهم غضاً طرياً على مر الدهور... وأما ما نقل مع الإرسال والإعضال فكثير في نقل اليهود والنصارى إلا أن اليهود لا يقربون فيه مع موسى كقربنا من محمد ﷺ بل يقفون ـ ولا بد ـ حيث بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصراً[1].

وقال الحافظ أبو علي الجياني: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب[2].

ومن الجدير بالذكر أن هذه الميزة قد اختص بها الدين الإسلامي ولا يشاركه فيها دين آخر غيره، وإذا أردت التحقيق فاترك التاريخ، وخذ الكتب السماوية المعروفة بين الناس ما عدا القرآن المجيد، وابحث عن أسانيدها فسوف تجد سلسلتها منقطعة.

على سبيل المثال توجد توراة موسى في هذا العصر أيضاً، لقد ذكر مؤلفوا «دائرة المعارف البريطانية» بعد تحقيقهم وفحصهم أن هذه الأسفار دونت وجمعت بعد موسى عليه السلام بقرون كثيرة، ومما يدل على ذلك أن في التوراة الموجودة لدينا الآن نجد لكل حادثة روايتين مختلفتين وحكايتين متباينتين، لقد أكد بعض علماء الألمان هذا الأمر، وكثيراً ما تتضارب الروايات فيها وتتعارض كما تتعارض الأوصاف الواردة فيها للأعلام والحوادث المتعلقة بهم، وإذا أراد أحد أن يزداد علماً في هذا الموضوع فليرجع إلى مادة «بائيبل» في الطبعة الأخيرة من دائرة المعارف البريطانية.

كذلك حال الإنجيل، هناك أربعة أناجيل (متى، مرقس، يوحنا، لوقا) لم

---

(١) الفصل في الملل والنحل: ٢/ ٨٤.
(٢) تدريب الراوي: ص ٣٥٩.

يلتق أحد من مؤلفي هذه الأناجيل بسيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام. وإذا تساءلنا عمن رووا هذه الأناجيل نجد أن التاريخ يجهل هذا الأمر جهلاً تاماً، وثمة حقيقة أخرى تضاعف الشكوك وهي أن الرجال الأربعة الذين تنسب إليهم هذه الأناجيل الأربعة لا يمكن القطع بأنهم هم الذين جمعوها في الواقع، فإذا كان الأشخاص المنسوبة إليهم هذه الأناجيل لا يطمئن التاريخ إلى صدورها عنهم، فكيف يطمئن إلى صحتها؟ وزاد الطين بلة أننا لا نعلم يقيناً اللغة التي كتبت بها هذه الأناجيل في الأصل وفي أي زمان كتبت؟ فقد اختلف مفسرو الأناجيل اختلافاً شديداً في تعيين زمان جمعها وتدوينها، انتهى مختصراً[١].

وكذلك أحوال كتب أخرى، ولكن عندنا نحن ـ المسلمين ـ لكل حديث سند ولو كان ضعيفاً، وبحث علماء الأمة عن رواته ورجاله حتى نقحوا حقيقة الحال، ليلها كنهارها، بل جعلوا الإسناد جزءاً من الحديث النبوي ولا يقبل حديث بغير إسناد. يقول عبدالله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[٢] وعنه أنه قال: بيننا وبين القوم قوائم يعني الإسناد[٣] وقال سفيان الثوري: لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة[٤] وهذا يبين طريقة المحدثين العملية في نقد الرجال، فإنهم جعلوا قوائمهم بأسماء الرواة ورتبوا بحسب القوة والضعف ترتيباً يكون هو الحكم في قبول الحديث ورده، وقال الأوزاعي: ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد[٥] وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن سلاح فبأي شيء يقاتل؟، وقال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟ .

---

(١) الرسالة المحمدية: ص ٣٠.
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ١/٨٧.
(٣) المرجع السابق: ١/٨٨.
(٤) تدريب الراوي: ص ١٨٣.
(٥) مقدمة التمهيد: ١/١٥.
(٦) شرح علل الترمذي للحافظ بن رجب: ص ٥٨.

فهذا منهج علمي مضبوط في دقته وتحقيقه، اعترف به أعداء الإسلام - والفضل ما شهدت به الأعداء - حتى لم يملك المستشرق جوينبول (GUYNBALL) كاتب مادة الحديث في - دائرة المعارف الإسلامية - نفسه، من أن يظهر الإعجاب بالجهد الذي بذله علماء المسلمين في التحري لصحة أحاديث نبيهم ﷺ - على ماله من أغلاطٍ كثيرةٍ في هذه المادة - إذ يقول: لا يعد الحديث صحيحاً في نظر المسلمين إلا إذا تتابعت سلسلة الاسناد من غير انقطاع، وكانت تتألف من أفراد يوثق برواياتهم، وتحقيق الإسناد جعل علماء المسلمين يقطعون الأمر فيه بحثاً ولم يكتفوا بتحقيق أسماء الرجال وأحوالهم لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه وأحوال معاشهم ومكان وجودهم ومن كان منهم على معرفة شخصية بالآخر، بل فحصوا أيضاً عن قيمة المحدث صدقاً وكذباً وعن مقدار تحريهم الدقة والأمانة في نقل المتون ليحكموا أي الرواة كان ثقة في روايته[1].

إن المتقدمين من علماء المسلمين كانوا لا يعطون الاعتبار التام للكتاب إلا إذا كان راويه الثقة الضابط العدل قد قرأه على مؤلفه، أو كان لديه سند متصل بقراءة الكتاب وتلقيه من شيوخه عن شيوخهم إلى مؤلفه.

الإسناد العالي وفضله:

إن المحدثين اهتموا بالإسناد لأنه يحفظ الشريعة من الخلط والدس فيها، ولذا قال الحاكم: لولا توفر طائفة من المحدثين على حفظ الإسناد لدرس منار الإسلام[2]، ثم لعلو الإسناد عند المحدثين فضل وشرف عظيم لأن الوسائط في السند إذا كانت قليلة يحصل قرب من النبي ﷺ، ولقلة الرواة في الإسناد يسهل معرفتهم وتحقيق أحوالهم، ولذلك كان لعلو الإسناد عند المحدثين مزية ومنقبة ويذكر في تذكرتهم بالاهتمام البالغ.

لقد ألف المحدثون في الإسناد العالي مؤلفات كثيرة وصار هذا علماً من

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: المجلد ٧ ص ٣٣٥.

(٢) المستدرك: ص ١٦.

علوم الحديث، قال النووي: وطلب الإسناد فيه سنة. قال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف لأن أصحاب عبدالله بن مسعود كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر رضي الله عنه ويسمعون منه. قال النووي: ولهذا استحبت الرحلة[1]، والرحلة وإن كانت قائمة في طلب الحديث في عهده ﷺ، ولكن في عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم قد تمت رحلات كثيرة من العلماء في طلب الحديث خاصة، وكثيراً ما يقطعون المسافات البعيدة لسماع حديث أو للتأكد من حديث وضبطه أو لتحصيل علو الإسناد، قال الإمام مسلم: وقد رحل في طلب الإسناد غير واحد من الصحابة[2].

فقد رحل جابر بن عبدالله إلى عبدالله بن أنيس في الشام واستغرق في سفره شهراً ليستمع منه حديثاً واحداً لم يكن جابر قد سمعه عن النبي ﷺ[3] ورحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر بمصر فلما لقيه قال: حدثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، فلما حدثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلى المدينة المنورة وما حل رحله[4].

ونشطت الرحلات في طلب الحديث بين التابعين وأتباعهم حتى لقد كان أحدهم يخرج، ما يخرجه إلا حديث عند صحابي يريد أن يسمعه منه لأنه سمعه من رسول الله ﷺ، وفي هذا يروى عن أبي العالية قوله: كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة فلم نرض حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم[5]، وعن كثير بن قيس قال: يا أبا الدرداء أتيتك من المدينة «مدينة رسول الله ﷺ» لحديث بلغني أنك تحدث به عن النبي ﷺ، قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا، قال: إن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم، وإن

---

(١) تدريب الراوي: ص٦٥٩، ومناقب الإمام أحمد: ص ٢٠٣.

(٢) تدريب الراوي: ص ٣٥٩.

(٣) الجامع الصحيح البخاري: ٢٩/١، وجامع بيان العلم وفضله: ٩٣/١.

(٤) جامع بيان العلم: ٩٣/١ ـ ٩٤، وانظر «الكفاية» للبغدادي ص ٤٠٢.

(٥) تدريب الراوي: ص ٣٥٩.

طالب العلم ليستغفر له من في السماء والأرض حتى الحيتان في الماء، إلى آخر الحديث، ثم روى الحديث الذي سافر لأجله[1].

وروى الخطيب عن عبيدالله بن عدي قال: بلغني حديث عند علي رضي الله عنه فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق[2].

ورحلات العلماء والمحدثين كثيرة يضيق المقام بذكرها، راجع «الرحلة» للخطيب البغدادي و«جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر.

الباب الأول: تاريخ رجال الحديث:

ينقسم تاريخ الرواة إلى علمين عظيمين: علم تاريخ رجال الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وسنتناول كل واحد منهما في فصل مستقل، ذلك لأن البحث في الأسانيد يعتمد في الأصل على تاريخ الرواة وعلم الجرح والتعديل، ونتكلم في الأول عن تاريخ الرواة، فعلم التاريخ عند المحدثين هو: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والبقايا التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك، فعلم تاريخ الرجال احتل عند أهل الحديث مكانة هامة جداً لمعرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها وللكشف عن أحوال الرواة من تاريخ ولادة الراوي ووفاته وشيوخه وتاريخ سماعه منهم، ومن روى عنه وبلادهم ومواطنهم، ورحلات الراوي وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أو بعده، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، وقال حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه، قال عفير بن معدان الكلاعي: قدم علينا عمر بن موسى

---

(١) الكفاية: ص ٤٠٢، وسنن الترمذي ٢/٤٥.

(٢) سنن ابن ماجه: ١/٨١.

حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، ولما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سَمِّه لنا نعرفه، قال: فقال: خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته في سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين[1]. وقال الحاكم: قدم علينا محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده أنه ولد سنة ست ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة[2].

ذكر العلماء من فوائد التاريخ واقعة رئيس الرؤساء مع اليهودي الذي أظهر كتاباً فيه أن رسول الله ﷺ أمر باسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء ووقع الناس به في غرة، فعرضه على الحافظ الكبير أبي بكر الخطيب، فتأمله وقال: مزور، فقيل له: من أين لك ذلك؟ فقال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح وفتوح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات سعد يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين، ففرج ذلك عن الناس غماً[3].

وقد ذكر السخاوي في «الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» مثل هذه الأمثلة وقال: كفى بهذا دليلاً على جلالة علم التاريخ وفضله[4]. ولذلك اهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم ومواطنهم وتاريخ سماعاتهم من الشيوخ كما كانوا يسألون الرواة عن أنفسهم، وكان من آثار هذا النشاط العلمي أن اجتمعت لدى العلماء ثروة كبيرة من

---

(١) الكفاية: ص١١٩، وفتح المغيث: ٣/٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) فتح المغيث: ٣/٢٨٣.

(٣) نظم العقيان: ص ٦.

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص ١٦.

تراجم الرجال وأخبارهم، فوضعوها في مصنفاتهم فصنفوا في الصحابة وأحوالهم ومشاهدهم وقبائلهم وفي عدة أحاديثهم ورواتهم.

وقد أطلق المتقدمون على علم تاريخ الرواة أسماء مختلفة، منها تاريخ الرواة، ووفيات الرواة، والتواريخ والوفيات، كما قام علماء الحديث بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتواريخهم، وكانت غايتهم الأولى هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها، وسأذكر أشهر المصنفات في علم الرجال وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها بإيجاز، إن شاء الله.

أشهر المؤلفات في تاريخ الرجال

١ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري المتوفى (٢٥٦ هـ):

قد صنف الإمام البخاري هذا الكتاب العظيم في المدينة المنورة عند قبر النبي ﷺ حينما دخل في ثماني عشرة سنة من عمره، وقال: وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب.

قال البخاري: أخذ إسحاق بن راهويه «كتاب التاريخ» الذي صنفته فأدخله على عبدالله بن طاهر الأمير فقال: أيها الأمير ألا أريك سحراً[١] وإن هذا الكتاب يشتمل على ١٢٣١٥ ترجمة[٢] كما في النسخة المطبوعة المرقمة، وقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ، كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً بدون النظر إلى أسماء آبائهم، ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم.

وتحتوي الترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كلتيهما، وقلما يطيل ذكر الأنساب، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر.

---

(١) مقدمة لامع الدراري: ص ٧٦، وله التاريخ الصغير، وقد طبع في الهند في سنة ١٢٢٨ هـ، وله «التاريخ الأوسط» وقطعة منه في مكتبة بانكيبور الهند ١٢/٦٨٧.

(٢) ذكر العلامة الكتاني في «الرسالة المستطرفة» أن عدد التراجم في التاريخ الكبير بلغت قريباً من أربعين ألف ترجمة.

وهذه الروايات تشير إلى مكانة صاحب الترجمة في العلم، وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية، ونجده في أماكن أخرى يسرد روايات كثيرة فتطول الترجمة.

ولم يتعرض بالجرح والتعديل إلا قليلاً ولكن إذا ذكر الصحابي أشار إليه.

قال التاج السبكي: إنه لم يسبق إليه في الاستيعاب ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء فعيال عليه.

ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح فيقول مثلاً: «فيه نظر» أو «سكتوا عنه» وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح هو أنه يقول: «فلان فيه نظر» أو «فلان سكتوا عنه» «فيمن تركوا حديثه» وأما إذا قال: «فلان منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه[1]. وكثيراً ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ومعنى ذلك توثيق له.

وقد طبع الكتاب في ثمان مجلدات في دائرة المعارف بحيدر آباد ـ الهند (١٣٦١ ـ ١٣٦٢ هـ) وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت.

٣ ـ التاريخ لابن أبي خيثمة[2]:

هو كتاب حافل، أحسن فيه وأجاد، ذكر فيه الثقات والضعفاء، قال السخاوي[3]: إنه كثير الفوائد ونقلت عنه كثيراً كتب الرجال المصنفة بعده.

ولكنه لم يتبع نسقاً معيناً في تنظيم المادة كما أن طبيعة مادته متباينة أيضاً،

---

(١) فتح المغيث: ١/٣٧٢، وميزان الاعتدال للذهبي: ١/٤١٢.

(٢) قال الحافظ الذهبي في ترجمته: أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الحافظ الحجة الإمام صاحب التاريخ الكبير، قال الدارقطني: ثقة، مأمون، وقال الخطيب: ثقة متقن حافظ، ولا أعرف أغزر فوائد من تاريخه، توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٥٩٦.

(٣) الإعلان بالتوبيخ: ص ١١٠.

بدأ الكتاب بذكر الأولاد ثم الأخوة ثم انتقل إلى الترتيب على المدن فذكر أولاً أخبار المكيين وبدأ يذكر فضائل مكة وما ورد في ذلك من آثار، ثم ترجم للنبي ﷺ، لكنه خلط بهم التابعين ومن بعدهم ولم يرتبهم على أساس معين، لا على حروف المعجم ولا على غيره، وقد ذكر في كل ترجمة الاسم واسم الأب وبعض أخبار المترجم وشهوده المغازي ويورد حديثاً له عن النبي ﷺ، ويشير إلى القضاة والولاة منهم، وربما ذكر عقائدهم وبعض فتاوى المشهورين منهم، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل ويذكر أحياناً سني الوفيات، وقد حافظ على ذكر الأسانيد في سائر الروايات.

وقد اعتمد ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير على كبار المحدثين الأخباريين فأكثر النقل عن محمد بن إسحاق وموسى بن عقبة في السيرة، ولكن اعتماده على ابن إسحاق أكثر كما نقل عن كبار المحدثين من شيوخه مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني وغيرهم.

له مخطوط في مكتبة القرويين ح ل رقم ٧٧٨ ويقع في ١٩٩ صفحة.

٣ ـ تاريخ خليفة بن خياط المحدث المؤرخ خليفة بن خياط المتوفى ٢٤٠ هـ:

هذا الكتاب من أقدم ما وصلنا في تدوين تاريخ الرجال على السنين، بدأه بمولد الرسول ﷺ وسيرته، وتتبع حوادث السنين وبعض الأعلام بإيجاز حتى سنة (٢٣٢ هـ) وطبع الكتاب بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري سنة ١٣٨٧ هـ ببغداد.

طبقات الرواة:

الطبقة في اللغة القوم المتشابهون في صفة من الصفات، وفي اصطلاح المحدثين القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السن وفي الإسناد (أي الأخذ عن المشايخ) فهي بمعنى كلمة «الجيل» مع ملاحظة الاشتراك في الأساتذة.

وربما اكتفوا بالاشتراك في التلقي وهو غالباً ملازم للاشتراك في السن، والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه،

ومن أخذ عنهم، ورب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة، فعلى هذا فالصحابة بأسرهم طبقة أولى، والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وهلم جرا[1].

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم، كانوا بضع عشرة طبقة وقد قسم الحافظ ابن حجر العسقلاني جميع الرواة من عصر الصحابة إلى آخر عصر الرواية ممن لهم رواية في كتب السنة إلى اثنتي عشرة طبقة، ثم بين الزمن التقريبي لأفراد كل طبقة في كتابه تقريب التهذيب[2].

وإنما كان آخر الطبقات ينتهي لشيوخ الأئمة الستة، وقد جعل الذهبي عام ثلاث مائة ٣٠٠ حداً فاصلاً بين المتقدم والمتأخر.

فائدة معرفة الطبقات:

لمعرفة الطبقات أهمية كبيرة إذ يتوصل بها إلى التمييز بين الرواة المتشابهين والأمن من التداخل كالمتفقين في الاسم والكنية، كما يتوصل به إلى الاطلاع على تبيين التدليس، والوقوف من المراد على عنعنة (أي قول الراوي عن فلان)، أهي على سبيل الاتصال أو الانقطاع، وقد أفرد العلماء بالتصانيف الكثيرة في هذا الموضوع.

أشهر المؤلفات فيها:

١ ـ الطبقات الكبرى للمؤرخ الثقة محمد بن سعد بن منيع الحافظ كاتب الواقدي (المولود ١٦١ - م ٢٣٥ هـ).

جمع المؤلف في هذا الكتاب العظيم تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم

---

(١) فتح المغيث: ٣/٣٥١ ـ ٦٢٥.
(٢) أنظر: ١/٦٢٥.

إلى وقته فأجاد وأحسن، طبع الكتاب في ثماني مجلدات بليدن ١٩٠٤ - ١٩١٧ م، ويضم المجلد التاسع فهارس.

ثم طبع الكتاب في بيروت ١٩٥٧ - ١٩٦٠ م، في ٨ مجلدات اعتماداً على الطبعة الأوروبية مع حذف اختلافات النسخ.

خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة.

وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي ﷺ، وذكر وفاته، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ في عهده وبعده، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار.

وقد خصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار.

وخصص المجلد الرابع لتراجم من له إسلام قديم ولم يشهد بدراً وكذلك من أسلم قبل فتح مكة.

وخصص المجلد الخامس لطبقات التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم مرتباً على المدن، وقد اقتصر فيه على أهل المدينة منهم وأهل مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم.

وخصص المجلد السادس لأهل الكوفة من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ترجم المعاصرين له.

وخصص المجلد السابع لأهل البصرة وواسط والمدائن وبغداد وخراسان والرى وهمدان وقم والأنبار والشام والجزيرة والعواصم والثغور ومصر وأيلة وإفريقية والأندلس، رغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة لكنه أولى البصرة العناية الأولى ثم الشام ومصر، أما بقية الأماكن فلا يذكر من أهلها سوى بضعة رجال وقد لا يذكر إلا رجلاً واحداً.

وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط.

هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل جيداً مقبولاً وقد

وثق العلماء محمد بن سعد[1]، لكنهم عابوا عليه أخذه عن الضعفاء كهشام بن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي[2]، وقال ابن النديم[3] وقد صنف الواقدي كتاباً في الطبقات نقل عنه ابن سعد كثيراً حتى يمكن القول أن ربع كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد مأخوذ عن الواقدي، ولكن ابن سعد لم يكتف على تصانيف الواقدي، بل استقى من مصادر أخرى كثيرة فكان عدد شيوخه في الطبقات ينيف على الستين شيخاً، معظمهم من المحدثين ورواة الحديث.

٢ ـ كتاب الطبقات، للحافظ أبي عمرو خليفة بن خياط العصفري (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ).

رتب المؤلف كتابه على ثلاثة أسس: على النسب والطبقات والمدن، وقد استفاد كثير من المؤلفين ممن عاصر خليفة أو كان بعده من كتابه هذا ونقلوا عنه واعتمدوه لمكانة خليفة العلمية وتمكنه من الأنساب وعلم الرجال.

وطبع الكتاب في مجلد وسط بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمـري سنة ١٩٦٧ م ببغداد.

وسنذكر بعض المؤلفات في الطبقات من العلماء المتأخرين في باب «تاريخ تدوين رجال الحديث».

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص ١١٧.
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي: ج ٢ ص ٤٢٥.
(٣) الفهرست ص ١٥١.

أصحاب رسول الله ﷺ
الحلقة الأولى من رواة الحديث

لقد كان أصحاب رسول الله ﷺ أول من شاهدوه، ورووا الأحاديث وعنوا عناية كبرى بكل ما يتعلق بالرسول ﷺ من قول وعمل وأمر ونهي وحديث وخلق.

قال ابن عبدالبر: إن معرفة الصحابة علم جسيم لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلاف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة وأرفع علم أهل الأثر[1] وذلك لأنه لا يمكن تمييز الحديث المرسل من المسند إلا بمعرفة الصحابة.

تعريف الصحابي:

لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة يطلق على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً.

قال الحافظ ابن حجر في تعريف الصحابي: أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ثم بين أنه يدخل في قوله مؤمناً به، كل مكلف من الجن والإنس، وأنه يخرج من التعريف من لقيه كافراً وإن أسلم بعد ذلك، وكذلك من لقيه مؤمناً بغيره،

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١/١٩.

كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، وكذلك من لقيه مؤمناً ثم ارتد ومات على الردة ـ والعياذ بالله ـ.

ثم قال: «وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين، كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل وغيرهما».

ثم قال: «وأطلق جماعة أن من رأى النبي ﷺ فهو صحابي وهو محمول على من بلغ سن التمييز، أو من لم يميز لا تصح نسبة الرؤية إليه، نعم يصدق أن النبي ﷺ رآه، فيكون صحابياً من هذه الحيثية ومن حيث الرواية يكون تابعياً، وبذلك اختار ابن حجر عدم اشتراط البلوغ، وأما الملائكة فإنهم لا يدخلون في هذا التعريف لأنهم غير مكلفين[1].

إذ

ويشمل الصحابي الأحرار والموالي الذكور والإناث، لأن المراد به الجنس.

ثم إن التعبير في التعريف بالرؤية هو في الغالب وإلا فالضرير الذي حضر النبي ﷺ كابن أم مكتوم وغيره معدود في الصحابة بلا تردد[2].

أما بعض الأصوليين فيطلقون اسم الصحابي على «من طالت صحبته للنبي ﷺ، وكثرت مجالسته له على طريق التبع والأخذ عنه».

وهو مروى عن سعيد بن المسيب فقد كان يقول: «الصحابة لا نعدهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين أو غزا معه غزوة أو غزوتين»[3].

قال ابن الصلاح: «لكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبدالله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعرف خلافاً في عده من الصحابة»[4].

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة: ج ١ ص ٤ ـ ٥، والباعث الحثيث: ص ١٨١.
(٢) فتح المغيث للسخاوي: ٨٧/٣.
(٣) الكفاية: ص ٥٠ وفي إسناده محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف، انظر: فتح المغيث: ج ٣ ص ٩٤.
(٤) فتح المغيث: ٩٤/٣.

إلى القول الأول ذهب الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم نظراً لشرف منزلة النبي ﷺ.

معرفة الصحبة:

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة:

١ ـ التواتر، كصحبة العشرة المبشرين بالجنة: الخلفاء الأربعة، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبدالرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وكبار الصحابة المعروفين.

٢ ـ الشهرة والاستفاضة التي لم تبلغ حد التواتر، كضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن.

٣ ـ قول صحابي معروف الصحبة أن فلاناً صحابي، مثل حممة الدوسي شهد له أبو موسى الأشعري فقال: «إنا والله ما سمعنا فيما سمعنا من نبيكم ﷺ وما بلغ علمنا إلا أن حممة شهيد»[1].

٤ ـ أن يروى عن أحد التابعين أن فلاناً له صحبة، بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح[2].

٥ ـ أن يخبر عن نفسه أنه صحابي، إذا كان معروف العدالة وثابت المعاصرة للنبي ﷺ.

قال السخاوي: وأما الشرط الثاني وهو المعاصرة فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد» رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر، ورواه مسلم من حديث جابر أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر، ولفظه «سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت

---

(١) انظر: تدريب الراوي: ص ٣٩٩، والإصابة: ١/٣٥٤.

(٢) الباعث الحثيث: ص ٢٠٠، وفتح المغيث: ج ٣ ص ٩٦، وتدريب الراوي: ص ٤٠٠.

بشهر أقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ».

ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحداً ادعى الصحبة بعد الغاية المذكورة، وقد ادعاها جماعة فكذبوا، وكان آخرهم رتن الهندي[1] لأن الظاهر كذبهم في دعواهم[2].

وكان آخر الصحابة وفاة على الاطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي توفي سنة مائة وعشر سنين بمكة[3].

طبقات الصحابة:

اختلفوا في طبقات الصحابة، فجعلها بعضهم خمس طبقات، وعليه عمل ابن سعد في كتابه.

وجعلها الحاكم أبو عبدالله النيسابوري اثنتي عشرة طبقة، وزاد بعضهم أكثر من ذلك، وهذه الطبقات هي:

١ ـ قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة.

٢ ـ أصحاب دار الندوة ـ والندوة معناها الإجتماع ـ وهم الذين أسلموا بعد إسلام عمر، وذلك أن عمر بعد أن أسلم حمل النبي ومن معه من المسلمين إلى دار الندوة فأسلم لذلك جماعة من أهل مكة، قيل: فيهم أصحاب الندوة.

٣ ـ من هاجر إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة.

٤ ـ الذين بايعوا النبي ﷺ عند العقبة الأولى، ومنهم أسعد بن زرارة وعقبة بن عامر وعبادة بن الصامت.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ٢/٤٥٠: إنه دجال بلا ريب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة.

(٢) فتح المغيث: ٣/٩٧ ـ ٩٨.

(٣) تدريب الراوي: ص ٤١٢.

٥ ـ أهل العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار، وكانوا سبعين من الأنصار ومعهم امرأتان.

وقد أخذ عليهم الميثاق لرسول الله ﷺ عمه العباس، وكان على دين قومه، منهم البراء بن معرور، وكعب بن مالك وسعد بن عبادة.

٦ ـ المهاجرون الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ بقباء قبل أن يدخل المدينة ويبني المسجد.

٧ ـ أهل بدر.

٨ ـ من هاجر بين بدر والحديبية.

٩ ـ أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا تحت الشجرة بالحديبية.

١٠ ـ المهاجرون قبل فتح مكة وبعد الحديبية، ومنهم خالد بن الوليد.

١١ ـ الذين أسلموا في فتح مكة.

١٢ ـ صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما، يعني من عقل منهم ومن لم يعقل(١).

عدد الصحابة:

إن الحلقة الأولى من رواة الحديث هم أصحاب رسول الله ﷺ لا يمكن إحصاؤهم ولا حصر أعدادهم، لأنهم كانوا متفرقين في القرى والبوادي ومن عدهم من العلماء فإنه من باب التقريب.

سأل رجل أبا زرعة فقال له: يا أبا زرعة، أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال هذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، قيل: يا أبا زرعة هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث: ص ٢٢ ـ ٢٤، والباعث الحثيث: ص ١٨٤.

حجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه المعرفة[1]. وهذا تقريب لكونه لا تحديد فيه بهذا القدر.

ولكن التاريخ لم يهتم بتدوين أحوالهم ولم يسجل لنا من شؤون حياتهم إلا من كان منهم حفظ شيئاً من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره وهديه وسيرته.

قال العراقي: فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، وهذا مع كونهم يذكرون من توفي في حياته ﷺ في المغازي وغيرهم ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره[2].

بيان مرتبة الصحابة:

وهم (أصحاب رسول الله ﷺ) باتفاق أهل السنة عدول كلهم مطلقاً كبيرهم وصغيرهم، لابس الفتنة أم لا وجوباً لحسن الظن، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ، وفتحهم الأقاليم وتبليغهم عنه الكتاب والسنة وهدايتهم الناس، ومواظبتهم على الصلاة والزكاة وأنواع القربات مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التي لم يكن في أمة من الأمم المتقدمة[3] وأنهم كانوا أعمقهم علماً وأبرهم قلوباً، وأقلهم تكلفاً، وحياتهم ناطقة على صدقهم وأمانتهم، أعلن رسول الله ﷺ على رؤوس الأشهاد مراراً: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[4].

وقال: «إن كذباً علي ليس ككذب علي أحد، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[5].

---

(١) فتح المغيث: ٣/١١٢.
(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٦.
(٣) فتح المغيث: ٣/١٠٠.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم.
(٥) أخرجه مسلم: ١/١٠.

فلا يمكن أن يجتري أحد من الصحابة بعد أن عرف جزاء الكذب على رسول الله ﷺ على وضع واختلاق ما لم يقله، ولا يتصور أن يجازف أحد منهم بالنور النبوي الذي خالط قلبه وروحه فيطفئه بوضع حديث في سبيل دعم فكرة أو للانتصار لحزب أو للتقرب من شخص، إن الواقع التاريخي ينفي عنهم كل افتراء في هذا الموضوع، وهم أسمى بكثير من أن يخوضوا في الكذب، بل كانوا أشدهم تحرياً في رواية الحديث حتى كان حال بعضهم أنه إذا حدث ترتعد فرائصه ويقشعر جلده ويتغير لونه[1]، وكان دأب بعضهم مستمراً أنه إذا جلس للحديث فأول ما يفتتح به الكلام هو تحديث حديث «من كذب علي متعمداً . . .» إلخ متذكراً لشأن أمره كما روى الإمام أحمد في مسنده عن راوية الحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن طريق عاصم بن كليب قال: حدثني أبي قال: سمعت أبا هريرة يقول: وكان يبتدىء حديثه بأن يقول: قال رسول الله ﷺ أبو القاسم الصادق المصدوق: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[2].

وقد وردت في مناقب الصحابة آيات كثيرة وأحاديث توجب لهم العدالة وتجعلهم في ذروة الثقة والائتمان، فلقد زكاهم الله تعالى ورسوله فقبلت الأمة ذلك بالاجماع.

قال الله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس﴾[3].

وقال أيضاً: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾[4].

فشهدت هذه الآيات على عدالتهم وثقتهم لأنهم أول من خوطبوا فيها،

---

(١) انظر: سنن ابن ماجه وسنن الدارمي «كتاب العلم».

(٢) مسند الإمام أحمد: ٢/٤١٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١١٠.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٣.

وقال النبي ﷺ: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب»(١)، المراد بقرن النبي ﷺ فيه الصحابة(٢).

ونقل الإمام النووي إجماع الأمة على عدالتهم وقال: كلهم عدول ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يخرج شيء من ذلك أحداً منهم من العدالة لأنهم مجتهدون، اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون(٣).

عن أبي زرعة الرازي إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، فالجرح بهم أولى وهم زنادقة(٤).

ولذلك اتفق جميع أهل السنة على عدالتهم، وأن كل فرد منهم أفضل ممن بعدهم ولو كان فيما بينهم درجات ومراتب.

قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول روايتهم من غير تكلف(٥).

وقد صدرت من بعضهم ذنوب وهفوات كما نجد في كتب الحديث والتاريخ لكنهم تابوا منها توبة نصوحاً، اقرأ ترجمة ماعز الأسلمي، ونعمان بن عمرو الأنصاري، ومغيرة بن شعبة، وعمرو بن العاص، ومعاوية رضي الله عنهم في الطبقات الكبرى لابن سعد، لكن الله عصمهم من الكذب على النبي ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الأخنائي ص ١٦٣: فلا يعرف

---

(١) أخرجه الشيخان.
(٢) فتح المغيث: ٣/١٠٣.
(٣) شرح مسلم للنووي: ٢/٧٣ «باب فضائل الصحابة».
(٤) الكفاية: ص ٤٩.
(٥) فتح المغيث: ٣/١٠٦.

من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ وإن كان من له ذنوب، لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه[1].

قال أنس بن مالك: والله ما كنا نكذب ولا كنا ندري ما الكذب[2].

وقال البراء بن عازب: ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب[3]، قال أنس: لا يتهم بعضنا بعضاً[4]، يعني كل واحد منهم يثق بالآخر في رواية الحديث، ويعرف تماماً أنه لا يجتري أحد منهم على الكذب في روايته، ومع هذا نحن نجد في كتب الحديث أمثلة كثيرة يختلفون في بعض الأحيان فيما بينهم في مراد الحديث ومعناه ومحمله، ويعترض بعضهم على بعض كما روى أبو هريرة حديث توضؤوا مما غيرت النار، اعترض عليه ابن عباس رضي الله عنهما وقال: هل نتوضأ من الماء الحار[5]، كان غرض ابن عباس لعل أبا هريرة وهم في فهم مراد الحديث، وكذلك «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»، يروى هذا الحديث عمر وابن عمر رضي الله عنهما لما سمعت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها استدركت عليهما ولكن بأي ألفاظ؟ «رحم الله عمر وابن عمر، ما هما بكاذبين ولا مكذبين ولا متزيدين»[6]، لا أبحث ههنا عن مراد الحديث، فلو شئت التفصيل والتحقيق فراجع فتح الباري وعمدة القاري وغيرهما من شروح الحديث.

بل ههنا أستعرض أن الصحابة اختلفوا في مراد الحديث ومع هذا لم يكن لأحد منهم أن يتهم الآخر. ولذلك اتفق علماء الأمة على أن الصحابي إذا قال

(١) الأنوار الكاشفة: ص ٢٧٢، وانظر: منهاج السنة ج ١ ص ٣٠٧.
(٢) مفتاح الجنة: ص ٢٥.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ص ١٢.
(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد: ١٣/٢.
(٥) انظر: سنن الترمذي: باب الوضوء مما غيرت النار.
(٦) مسند الإمام أحمد: ٨١/٦، وعين الإصابة للسيوطي ق ٩٢ أ.

عن صحابي «كذب» فليس المراد منه معنى الكذب المعروف، بل المراد منه الخطأ الاجتهادي .

قال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون «كذب» في موضع أخطأ[1].

ولقد ذكر الخطيب البغدادي آيات وأحاديث في مناقب الصحابة وقال: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخبارهم عن طهارتهم واختياره لهم، فمن ذلك ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾، وقوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾، وقوله: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان﴾ وقوله: ﴿ومن اتبعك من المؤمنين﴾، وقوله: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، وينصرون الله ورسوله، أولئك هم الصادقون﴾ إلى قوله: ﴿إنك رؤوف رحيم﴾ في آيات كثيرة يطول ذكرها، وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها، وجمع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل الجهد والأموال وقتل الآباء والأبناء والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على تعديلهم والاعتقاد لنزاهتهم وأنهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله[2].

قال إمام الحرمين: والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار[3].

قال أبو حاتم الرازي: فأما أصحاب رسول الله ﷺ: فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل وهم الذي اختارهم الله عز وجل

---

(١) راجع مقدمة فتح الباري: ص ٣٢٦.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ص ٤٩.

(٣) تدريب الراوي: ص ٤٠٠، وانظر: الروض الباسم: ص ١٢٨ أيضاً.

لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة دينه، وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وشرع وحكم وقضى وأمر ونهى وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم واستنباطهم عنه، فشرفهم الله عز وجل بما من عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفى عنه الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة...

وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم، فقال: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى﴾ الآية[1].

إنهم تفرقوا بعد وفاة النبي ﷺ في النواحي والأمصار والثغور وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء والأحكام، فبعث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو مر به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ[2].

ولذلك لم يمكن في عهدهم لأهل الأهواء أن يظهروا آراهم الفاسدة جهاراً، لأن الناس إذا اختلفوا في أمر يرجعون إليهم فتنطفى نار الفتنة.

قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» عن قتادة: لما مات أنس بن مالك قال مورق: ذهب اليوم نصف العلم، قيل: كيف ذلك؟ قال: كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا في الحديث قلنا: تعال إلى من سمعه من النبي ﷺ[3]، وهو آخر من مات بالبصرة وأقرب ما قيل في وفاته (٩٣ هـ) وقيل: (٩٥ هـ).

والتاريخ يشهد على أن النبي ﷺ كان أحب إليهم من آبائهم وأمهاتهم وأولادهم بل من أنفسهم، إنهم دافعوا عنه وقتلوا دونه وفدوه بأنفسهم من أجل

---

(١) سورة النساء، الآية: ١١٥.

(٢) انظر: تقدمة الجرح والتعديل: ١/٧ ـ ٨.

(٣) تهذيب التهذيب: ١/٣٧٨.

ذلك، إنهم حافظوا علي جميع ما يتعلق بالرسول ﷺ من قول وعمل وأمر ونهي وحديث وخلق بطريق التوارث والتعامل والحفظ والكتابة، وإنهم تحملوا الشريعة الحنيفية ونقلوا إلى من بعدهم أقوال الرسول ﷺ وتصرفاته دقيقها وعظيمها في سفره وحضره وظعنه وإقامته وسائر أموره من نوم ويقظة وإشارة وتصرف وصمت ونطق إلى غير ذلك وأدوا هذه الأمانة إلى تلاميذهم.

أفضل الصحابة:

أفضلهم مطلقاً بإجماع أهل السنة أبو بكر الصديق، خليفة رسول الله ﷺ، بل هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والتسليم، وقيل له الصديق لمبادرته إلى تصديق الرسول ﷺ قبل الناس كلهم، ثم بعده عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

ثم الستة الباقون من تمام العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية[1].

وممن لهم مزية فضل غيرهم: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار واختلف في المراد بهم على أربعة أقوال:

فقيل: هم أهل بيعة الرضوان، وهو قول الشعبي، وقيل: هم الذين صلوا إلى القبلتين، وقيل: هم أهل بدر، وقيل: هم الذين أسلموا قبل فتح مكة، وهو قول الحسن البصري[2].

أول من آمن منهم:

أول من آمن منهم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان والأحداث علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال[3].

---

(١) فتح المغيث ٣/١١٥، ومقدمة ابن الصلاح ص ٣٠٧.

(٢) تدريب الراوي ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٣٠٨.

أكثر الصحابة رواية للحديث:

قد جمع بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٧٣ هـ في مسنده مرويات الصحابة وذكر عدد مسانيدهم، وقد قال فيه ابن حزم: مسند بقي روى فيه عن ألف وثلاث مائة صاحب ونيف، ورتب حديث كل صاحب على أبواب الفقه فهو مسند ومصنف، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله في الحديث، انظر نفح الطيب: ج ١ ص ٥٨١ - وج ٢ ص ١٣١، وهذا الكتاب لم نسمع بوجوده في مكتبة من مكاتب الإسلام[١].

وقد اعتمد على هذا الكتاب في عدد الأحاديث ابن الجوزي في كتابه «تلقيح فهوم أهل الأثر» المطبوع بالهند (ص ١٨٤). المكثرون منهم رواية الذين زاد حديثهم على ألف، وهم سبعة:

١ ـ أبو هريرة المتوفى سنة (٥٩ هـ) عدد أحاديثه (٥٣٧٤).
٢ ـ عائشة أم المؤمنين المتوفاة سنة (٥٧ هـ) عدد أحاديثها (٢٢١٠).
٣ ـ أنس بن مالك المتوفى سنة (٩٣ هـ) عدد أحاديثه (٢٢٨٦).
٤ ـ عبدالله بن عباس المتوفى سنة (٦٨ هـ) عدد أحاديثه (١٦٩٦).
٥ ـ عبدالله بن عمر المتوفى سنة (٧٣ هـ) عدد أحاديثه (٢٦٣٠).
٦ ـ جابر بن عبدالله المتوفى سنة (٧٨ هـ) عدد أحاديثه (١٥٤٠).
٧ ـ أبو سعيد الخدري المتوفى سنة (٧٤هـ) عدد أحاديثه (١١٧٠).

وقد أدرج ابن كثير فيهم ابن مسعود وعبدالله بن عمرو بن العاص ولكن عدد روايات ابن مسعود (٨٤٨) وعدد أحاديث عبدالله (٧٠٠)[٢].

المكثرون في الفتوى:

هم سبعة: عمر وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن

---

(١) ولكن قد أشار إلى وجود بعض الأجزاء من الكتاب فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي: ٢/ ٢٣٩.

(٢) الباعث الحثيث: ص ١٨٨، وفتح المغيث: ٣/ ١٠٧.

ثابت، وعائشة، قال ابن حزم: يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخم، وأكثر الصحابة كلهم على الاطلاق فتوى ابن عباس كما يقوله الإمام أحمد بن حنبل، بحيث كان كبار الصحابة يحيلون عليه في الفتوى، وكيف؟ وقد دعا له النبي ﷺ بقوله: «اللهم علمه الكتاب» وفي لفظ «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل[1].

العبادلة:

من يطلق عليه اسم العبادلة من الصحابة دون سائر من اسمه عبدالله هم: عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأما ابن مسعود فقد تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة[2].

وذكر ابن الصلاح أن من يسمى «عبدالله» من الصحابة نحو ٢٢٠ نفساً، وقال العراقي: يجتمع من المجموع نحو ٣٠٠ رجل[3].

المصنفات المفردة في الصحابة:

المصنفات المفردة في الصحابة كثيرة[4] وأشهرها:

١ ــ «معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان»: في خمسة أجزاء للإمام الثقة صاحب التصانيف الكثيرة أبي الحسن علي بن عبدالله المديني (المولود سنة ١٦١ هـ والمتوفى سنة ٢٣٤ هـ)[5].

٢ ــ «معرفة الصحابة»: للحافظ أبي عبدالله بن مندة الأصبهاني (المتوفى ٣٩٥ هـ) الذي يزيد على أربعين جزءاً، فلم يصلنا منه إلا الجزءان السابع

---

(١) فتح المغيث: ١٠٩/٣. وانظر: إعلام الموقعين لابن القيم: ١٦/١.
(٢) فتح المغيث: ١٠٩/٣.
(٣) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: ص ٣٠٣.
(٤) انظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص ٩٢، والرسالة المستطرفة: ١٢٦ - ١٢٨.
(٥) الرسالة المستطرفة: ص ٩٥.

والثلاثون والثاني والأربعون[1]، فأما الجزء السابع والثلاثون ففيه تراجم من يعرف بكنيته من الصحابة، وهي مرتبة على حروف المعجم ويذكر في كل ترجمة اسم الصحابي ومن روى عنه وإحدى رواياته عن النبي ﷺ، كما يذكر أحياناً المصر الذي نزله وشهوده المغازي أو الفتوح، ويهتم كثيراً بتخريج الأحاديث ولا يذكر الأنساب، وقد انتقد ابن الأثير على ذلك[2].

أما الجزء الثاني والأربعون فقد خصصه للنساء الصحابيات[3].

٣ ـ «معرفة الصحابة»: لأبي نعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠) وقد وصفه ابن الأثير بأنه يكثر ذكر الأحاديث وعللها ولا يطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله[4].

٤ ـ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي المالكي (٣٦٨ ـ ٤٦٣) قد سماه هنا الاسم ظناً منه أنه استوعب الأصحاب ولكنه فاته كثير منهم، وفيه خمسمائة وثلاثة آلاف ترجمة، أثنى النووي على فوائد هذا الكتاب ولكن قال: لولا ما شانه من ذكر كثير مما شجر بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين والغالب عليهم الإكثار والتخليط[5].

وقد ذكر قائمة مصادره التي استقى منها معلوماته في مقدمة كتابه حيث ينقل عن موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمر الواقدي، من كتابيه التاريخ والطبقات، وخليفة بن خياط، والزبير بن بكار، كما ينقل عن أبي

---

(١) عدد أوراق الجزء السابع والثلاثين: ١٩ ورقة، وعدد أوراق الجزء الثاني والأربعين: ١٥ ورقة، وكلاهما من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق(حديث ٣٤٤).

(٢) أسد الغابة: ج ١ ص ٥.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص ٥٠.

(٤) قال بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٦/ ٢٦٠ في الظاهرية، ثان ١٧٣ مخطوط. أدمج فيه كتاب الاستيعاب ومعرفة الصحابة لأبي نعيم، وانظر: ص ٢٢٧ أيضاً.

(٥) الإعلان بالتوبيخ: ص ٦٤. وتدريب الراوي (٢/ ٦٦٨).

معشر، وعلي بن محمد المدائني، ومصعب بن عبدالله، وذلك من كتاب التاريخ لابن أبي خيثمة، وينقل عن البخاري من كتابه «التاريخ الكبير» وعن أبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج من كتابه التاريخ، وعن الطبري من كتابه «ذيل المذيل» وعن الدولابي من كتابه «كتاب المولد والوفاة» وعن أبي محمد عبدالله بن محمد الجارود من كتاب الآحاد (وهو في الصحابة أيضاً) وعن أبي جعفر العقيلي، وابن أبي حاتم الرازي، والأزرق، والبغوي من كتبهم في الصحابة(١).

ولا يقتصر ابن عبدالبر على ذكر من صحت صحبته ومجالسته، بل يذكر من لقي النبي ﷺ ولو مرة واحدة، ويؤكد في تراجمه على ذكر الأنساب والمشاهد التي شهدها الصحابي، وأحياناً يذكر للصحابي رواية عن النبي ﷺ، وربما ذكر أيضاً بعض من روى عن الصحابي كما يذكر عدد الصحابة في الأمصار، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، فلما انتهى منهم ذكر من اشتهر بكنيته سواء عرف اسمه أم لم يعرف، ورتب الكنى على حروف المعجم أيضاً، وتناول النساء ثم كنى النساء(٢).

وقد طبع الكتاب في مجلدين بالهند سنتي (١٣١٨ ـ ١٣١٩هـ) ثم طبع على هامش كتاب الإصابة سنة (١٣٥٨ هـ) في أربع مجلدات بمصر.

وذيل على الاستيعاب غير واحد، منهم ابن فتحون الأندلسي (المتوفى ٥١٧ هـ) وأبو الحجاج يوسف بن محمد بن مخلد (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ) وغيرهما.

واختصره السيوطي وسماه «عين الإصابة في معرفة الصحابة».

٥ ــ «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري (المتوفى ٦٣٠ هـ).

هذا الكتاب من أهم المراجع في تراجم الصحابة، قد بذل المؤلف جهداً

---

(١) الاستيعاب: ١/ ٢٠ ـ ٢٤.
(٢) انظر: مقدمة الاستيعاب: ٣ ـ ٥.

كبيراً في جمعه وتهذيبه وترتيبه، واشتمل الكتاب على (٧٥٥٤) سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين نفساً، ورتب الأسماء على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول والثاني إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة لاسم الأب والجد والقبائل أيضاً، فصار كتاباً عظيماً حافلاً، قال الحافظ ابن حجر[1]:

«إلا أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم».

وطبع الكتاب سنة (١٢٨٦ هـ) في مصر.

٦ ــ «تجريد أسماء الصحابة» في جزأين للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي(٦٧٣ - ٧٤٨ هـ) وقد طبع بالهند سنة ١٣١٠ هـ.

٧ ــ «الإصابة في تمييز الصحابة» للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

جمع في كتابه ما كتبه السابقون وأعاد النظر في مراجع تراجم الصحابة الأولى فاستخرج منها أسماء صحابة فاتت على غيره، وبلغ عدد التراجم ١٢٢٦٧ (اثني عشر ألفاً ومائتين وستين ترجمة) وقد رتب الكتاب على حروف الهجاء وقسم كل حرف أربعةأقسام عني فيها بتمييز من ثبت لقاؤه للنبي ﷺ ممن لم يثبت، ونبه فيه على ما ذكر في الكتب السابقة على سبيل الوهم والغلط، وهذا زبدة ما يمخضه من هذا الفن اللبيب الماهر، وقد وقع فيه التنبيه على عجائب يستغرب وقوع مثلها[2].

وقد طبع الكتاب سنة (١٨٥٣ م) بالهند، ثم طبع في القاهرة مراراً في ثمانية أجزاء، وخصصت الستة الأولى منها للأسماء، وفيها (٩٤٧٧) ترجمة، والمجلد السابع للكنى، وفيه (١٢٦٨) كنية، والمجلد الثامن في تراجم النساء وهي (١٥٢٢) ترجمة.

---

(١) الإصابة: ١/٤.
(٢) الإصابة: ١/٤.

٨ ــ «الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة»: للشيخ يحيى بن أبي بكر العامري اليمني (المتوفى ٨٩٣ هـ) وقد رتب المؤلف هذا الكتاب على الحروف، وذكر ما روى له الشيخان في كتابيهما، ثم ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، وذكر للصحابي من روى عنه من أصحاب الكتب الأربعة. وطبع الكتاب في (٩٣) صفحة بالهند سنة (١٣٠٣ هـ).

٩ ــ «در السحابة في جملة من دخل مصر من الصحابة»: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ) وهو جزء صغير طبع في أول كتاب (حسن المحاضرة) بمصر سنة (١٣٢٧ هـ).

١٠ ــ «حياة الصحابة»: العلامة الداعية المحدث الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي ـ الهند ـ (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ) تغمده الله برحمته.

وهو كتاب بديع جداً في هذا الفن، قد جمع المؤلف في هذا الكتاب ما انتشر وترفق في كتب السير والتاريخ والطبقات، ويبدأ بأخبار الرسول الأعظم ﷺ، ويثني بقصص الصحابة رضي الله عنهم ويعنى بجوانبَ تخص الدعوة والتربية، وتهم الدعاة والمربين بصفة خاصة، جمع أخبارهم مرتبة على الأبواب لا الأسماء، والكتاب بهذا عدة هامة وسلاح ماض للداعية لا يستغني عنه.

طبع الكتاب في الهند في ثلاث مجلدات ثم أعيدت طباعته بتحقيق الشيخ نايف عباس ومحمد علي دولة في دمشق سنة (١٣٨٨ هـ) في أربع مجلدات مع الفهارس.

طبقة التابعين
الحلقة الثانية من الرواة

أما التابعون الذين هم تلاميذ الصحابة، فيبدأ تاريخ طبقتهم من السنة الأولى للهجرة، ومنهم من ولد في عهد النبي ﷺ ولم يتشرف برؤيته، أو كان في العهد النبوي صغير السن، فلم يحظَ بالصحبة ولم يقدر له أن ينال قبساً من مشكاة النبوة، أو ولد بعد وفاته ﷺ (ربيع الأول سنة ١١ هـ) كلهم داخلون في طبقة التابعين(١).

معرفة التابعين هو أصل عظيم في معرفة المرسل والمتصل، ولـذا قال الحاكم: «إذا غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباعهم»(٢).

١ ـ تعريف التابعي:

هو من لقي صحابياً مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على الإسلام، واللقاء ولو لحظة كاف في تصحيح التابعية عند الجمهور، واشترط الخطيب البغدادي في التابعي صحبة الصحابي، ولا يكفي عنده اللقاء فقط، وإنما اشترطت في التابعي ولم تشترط في الصحابي، لأن لنور النبوة قوة سريان في قلب المؤمن، فتظهر في جوارح من رآه الطاعة والاستقامة ببركته ﷺ، وليس ذلك لغيره. واشترط ابن حبان أن يكون التابعي لقي الصحابي وهو في سن من يحفظ ـ وما يجري من

---

(١) انظر: توجيه النظر: ص ١٧٣.

(٢) فتح المغيث: ٣/١٣٩، ومعرفة علوم الحديث: ص ٤١.

البحوث في الصحابي يجري هنا ـ والمذهب الأول هو الصحيح، وإليه الإشارة في الحديث: «طوبى لمن رآني وآمن بي، ثم طوبى لمن رأى من رآني»[1]، فمجرد الرؤية كاف، لو لم تكن معه رواية، فمثل الأعمش وجرير بن أبي حازم وخلف بن خليفة من التابعين وليس لأحدهم رواية عن الصحابة[2].

٢ ـ فضل التابعين:

طبقة التابعين تلي طبقة الصحابة في الفضل، لقوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان، رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾[3].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[4] وقوله: «ثم طوبى لمن رأى من رآني» وهم في العدالة بعد الصحابة، والخيرية فيهم محمولة على الغالب منهم ويكاد ينعدم فيهم الكذاب، وإن وجد فيهم من يغلط وله أوهام، قال السخاوي في باب «الحديث المرسل» إن احتمال الضعف بالواسطة حيث كان تابعياً ـ لا سيما بالكذب ـ بعيد جداً، فإنه ﷺ أثنى على عصر التابعين وشهد لهم بعد الصحابة بالخيرية ثم للقرنين كما تقدم، بحيث استدل بذلك على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم بالفضل[5].

وقال في موضع آخر: ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور،

---

(١) أخرجه الطبراني والحاكم عند عبدالله بن بسر، وله طرق أخرى، انظر: الفتح الكبير: ٢/٢١٥.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ص ٢١٧ ـ ٣١٨، وتدريب الراوي: ص ٤١٦، وفتح المغيث: ٣/١٤٠، والباعث الحثيث: ص ١٩١.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

(٤) أخرجه مسلم في الفضائل: ٧/١٨٥.

(٥) فتح المغيث: ١/١٣٤.

والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني، كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون المرفوع ويرسلون كثيراً ولهم غلط[1].

وبالجملة فخير الناس بعد الصحابة من شافه الصحابة وحفظ عنهم الدين والسنن أو لقيهم، وقد أثنى الله تعالى على التابعين بإحسان، أنهم اتبعوا أصحاب رسول الله ﷺ في الأخلاق والأعمال، وتلقوا عنهم جميع المرويات، وكتبوا ما وصل إليهم من الأخبار والشؤون وبذلوا فيه جهودهم، وسافروا لأجله وطرقوا أبواب كل من روى حديث الرسول ﷺ ولو كان شاباً أو هرماً، أو كهلاً أو امرأة، وبحثوا عن ذلك بحثاً طويلاً، وحافظوا على الحديث والسنة بالتثبيت والاتقان.

إن علماء التابعين يعدون بالمئات، جابوا البلاد وقطعوا المسافات الطويلة الشاقة وطووا الصحارى والمفاوز وشدوا الرحال إلى أصحاب النبي ﷺ وتلقوا عنهم العلم.

يقول الإمام مكحول الدمشقي - وهو من كبار التابعين - عن رحلته العلمية: كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل، فأعتقتني فما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها... إلخ[2].

كان في عهد التابعين شغف كبير بعلم الحديث وطلبه، ربما يكون في البلد الواحد ألوف من الطالبين لعلم الحديث.

---

(١) فتح المغيث: ٣١٨/٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٢٧٥/١، وبذل المجهود في حل أبي داود: ٣٦٥/١٢، فغربلتها: أي كشفت حال من بها، كأنه جعلهم في غربال، ففرق بين الجيد والرديء.

قال محمد بن سيرين ـ وهو تابعي جليل ـ: قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث[1].

وكان في التابعين من روى عنه بعض الصحابة كرواية العبادلة الأربعة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار[2].

٣ ـ عدد التابعين:

التابعون كثيرون لا يحصون لأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار المختلفة وكل من التقى بواحد منهم فهو تابعي.

ويمكن حصرهم في عدد تقريبي بالنظر لما في كتب الرجال وإن كان قليل الجدوى.

ذكر المحدث الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» في النوع التاسع والأربعين تحت عنوان «معرفة الأئمة الثقات المشهورين في التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة ويتبرك بهم ويذكرونهم في الشرق والغرب» أسماء جميع ثقات التابعين وأتباعهم الذين كانوا منتشرين في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

٤ ـ أشهر الرواة من التابعين:

أشهر التابعين بالمدينة المنورة الفقهاء السبعة وهم: سعيد بن المسيب المتوفى سنة (٩٣ هـ) وعروة بن الزبير المتوفى سنة (٩٤ هـ) وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المتوفى سنة (٩٤ هـ) وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي المتوفى سنة (٩٨ هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المتوفى سنة (١٠٧ هـ) وخارجة بن زيد بن ثابت المتوفى سنة (٩٩ هـ) وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف المتوفى سنة (٩٤ هـ) وقيل: سالم بن

---

(١) تدريب الراوي: ص ٢٢٥.

(٢) فتح المغيث: ٢/١٤٦.

عبدالله بن عمر المتوفى سنة (١٠٦ هـ)، وقيل: أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المتوفى سنة (٩٤ هـ)[1].

ومن أعلام التابعين بالمدينة أيضاً: نافع مولى ابن عمر المتوفى سنة (١١٧ هـ) ومحمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة (١٢٤ هـ) وأبو الزناد المتوفى سنة (١٣٠ هـ).

ومن أشهرهم بمكة: عكرمة مولى ابن عباس (١٠٥ هـ) وعطاء بن أبي رباح (١١٥ هـ) وأبو الزبير محمد بن مسلم (١٢٨ هـ).

ومن أشهرهم بالكوفة: عامر بن شراحيل الشعبي (١٠٤ هـ) وإبراهيم النخعي (٩٦ هـ) وعلقمة بن عبدالله النخعي (٦٢ هـ) ومسروق بن الأجدع الهمداني (٦٢ هـ).

ومن أشهرهم بالبصرة: الحسن بن أبي الحسن البصري المتوفى سنة (١١٠ هـ) ومحمد بن سيرين المتوفى (١١٠ هـ) وقتادة بن دعامة الدوسي المتوفى سنة (١١٧ هـ).

ومن أشهرهم بالشام: عمر بن عبدالعزيز المتوفى سنة (١٠١ هـ) ومكحول المتوفى سنة (١١٨ هـ) وقبيصة بن ذؤيب المتوفى سنة (٨٦ هـ) وكعب الأحبار المتوفى سنة (٣٢ هـ).

ومن أشهرهم بمصر: أبو الخير مرثد بن عبدالله اليزني المتوفى سنة (٩٠ هـ) ويزيد بن أبي حبيب المتوفى سنة (١٢٨ هـ).

ومن أشهرهم باليمن: طاووس بن كيسان اليماني الحميري المتوفى سنة (١٠٦ هـ) ووهب بن منبه المتوفى سنة (١١٠ هـ).

وقد تكفلت كتب الرجال بتراجمهم وبيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم.

---

(١) انظر: فتح المغيث: ١٤٨/٣، والباعث الحثيث ص ١٩٤.

٥ ـ طبقات التابعين:

جعل الإمام مسلم طبقاتهم ثلاثاً، والحاكم أبو عبدالله النيسابوري خمس عشرة طبقة[١].

الأولى: من أدرك كل العشرة المبشرين بالجنة وروى عنهم جميعاً بالسماع، مثل قيس بن أبي حازم، وعن الحاكم من هذه الطبقة سعيد بن المسيب وهو خطأ، فإن سعيد بن المسيب ولد في خلافة عمر، فلا يصح له سماع من أبي بكر، والحاكم نفسه معترف بذلك حيث قال: أدرك عمر فمن بعده من العشرة[٢].

ولم يفصل الحاكم الطبقات كلها، نعم أشعر تصرفه بأن كل من لقي من تقدم كان من الطبقة الأولى، ثم هكذا إلى آخرها.

وآخر الطبقات من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبدالله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبدالله بن الحارث ابن جزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام، ومن لقي أبا الطفيل بمكة، مثل سليمان بن نافع وخلف بن خليفة.

ويمكن تقسيم التابعين إلى ثلاث طبقات شاعت في كتب القوم وهي:

طبقة كبار التابعين: وهم الذين رووا عن كبار الصحابة وهؤلاء يقع حديثهم موقع حديث متأخري الصحابة أكثر ما يوجد عند تابعي.

وطبقة متوسطى التابعين: وهم الذين أدركوا هؤلاء الأئمة وأمثالهم، ورووا عن الصحابة وعن التابعين.

وطبقة صغار التابعين: وهم الذين حدثوا عن صغار الصحابة الذين

(١) معرفة علوم الحديث: ص ٤٢ ـ ٤٤.
(٢) فتح المغيث: ٢/١٤٣.

تأخرت وفاتهم، فأدركوهم في حال صغر سنهم وكبر سن الصحابة الذين كانوا صغاراً في عهد رسول الله ﷺ[١].

وقد اتفق أكثر أئمة الإسلام على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة.

قال البلقيني: آخر التابعين موتاً هو خليفة بن أيوب سنة ثمانين ومائة[٢]، وقيل: إنه مات في سنة إحدى وثمانين ومائة[٣].

٦ ـ التابعون المخضرمون:

هم الذين أسلموا في حياة رسول الله ﷺ ولم يروه.

و«الخضرمة»: القطع، فكأنهم قطعوا عن نظرائهم من الصحابة، وقد عد منهم مسلم نحواً من عشرين نفساً، منهم: سويد بن غفلة (٨٠ هـ) وأبو عمرو الشيباني (١١٠ هـ) وعمرو بن ميمون الأودي (٧٤ هـ) وأبو عثمان النهدي عبدالرحمن بن مل (المتوفى سنة ٩٥ هـ) وقيل: سنة (١٠٠ هـ) عن أكثر من مائة وثلاثين سنة، وقد سرد العراقي في شرح مقدمة ابن الصلاح تكملة ما ذكره مسلم، وزاد عليه ممن لم يذكره مسلم نحو عشرين شخصاً[٤].

وللحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ هـ رسالة سماها «تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم»، وهي مطبوعة بحلب.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ص ١٤٨ نقلاً عن مسألة العلو والنازل لابن طاهر القدسي: ث ٧ أ.

(٢) تدريب الراوي: ص ٤٢٣.

(٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ص ١٠٦.

(٤) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢٥.

٧ ــ أفضل التابعين:

وأفضل التابعين أويس القرني، قال العراقي: إنه الصحيح بل الصواب، لما روى مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس» وذهب إليه أهل الكوفة، وذهب أهل المدينة إلى أنه سعيد بن المسيب، وحكي عن أحمد وابن المديني، وذهب أهل البصرة إلى أنه الحسن، ولما كان الحديث نصاً في أويس فوجب المصير إليه، ويحمل قول علماء المدينة والبصرة على أن المراد بالأفضلية كثرة المزايا لما اجتمع في من ذكروه من العلم والفقه والحديث والحفظ وانتفاع الناس به، وليس المراد أنه أكثر ثواباً لأن المزية لا تقتضي الأفضلية، والله أعلم بالصواب.

وسيدات النساء من التابعين: حفصة بنت سيرين (بعد ١٠٠ هـ) وعمرة بنت عبدالرحمن (قبل ١٠٠ هـ) وأم الدرداء الصغرى (٨١ هـ) وتسمى هجيمة[١].

٨ ــ ومن مصادر معرفة التابعين:

الكتب المصنفة على الطبقات، وكتب التراجم والرجال، وأفردهم بالتأليف بعض العلماء أيضاً، منهم: الإمام مسلم، له كتاب الطبقات تناول فيه التابعين، وله مخطوط في مكتبة سراي أحمد الثالث ٢٦/٦٢٤ (من ٢٧٩ أ - ٢٩٧ ب، ٢٩٧ ب، ٦٢٨ أ)[٢] ومنهم أبو حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) له زهد الثمانية من التابعين، له نسخة بمكتبة الظاهرية[٣].

---

(١) الباعث الحثيث: ص ١٩٤.

(٢) تاريخ التراث العربي: ٢/٢٢٢.

(٣) نفس المصدر: ٢/٢٤٠.

أتباع التابعين
الحلقة الثالثة من رواة الحديث

تابع التابعي كل مسلم رأى تابعياً(١).

هذه الطبقة هم تلاميذ التابعين الكرام، إنهم حفظوا السنة وقضايا الصحابة والخلفاء الراشدين، ولقد شهد النبي ﷺ لهذه الطبقة بالخيرية أيضاً بعد الصحابة والتابعين، فعن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم ينشأ قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويحلفون ولا يستحلفون، ويخونون ولا يؤتمنون، يفشو فيهم الكذب»(٢).

قال الحاكم: هذه صفة أتباع التابعين إذ جعلهم النبي ﷺ خير الناس بعد الصحابة والتابعين المنتخبين، وهم الطبقة الثالثة بعد النبي ﷺ، وفيهم جماعة من أئمة المسلمين وفقهاء الأمصار، مثل مالك بن أنس الأصبحي، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج العتكي، وابن جريج، ثم يعد أيضاً فيهم جماعة من تلاميذ هؤلاء الأئمة الذين ذكرناهم، مثل يحيى بن سعيد القطان، وقد أدرك أصحاب أنس وعبدالله بن المبارك، وقد أدرك جماعة من التابعين، ومحمد بن الحسن الشيباني ممن روى الموطأ عن مالك، قد أدرك جماعة من التابعين(٣).

---

(١) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة: ص ٩٧.
(٢) رواه البخاري ومسلم واللفظ للأخير.
(٣) معرفة علوم الحديث: ص ٤٤ و ٤٥.

قال ابن أبي حاتم الرازي: ثم خلف التابعين تابعو التابعين، وهم خلف الأخيار وأعلام الأمصار في دين الله عز وجل، ونقل سنن رسول الله ﷺ وحفظه وإتقانه، والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله عز وجل وفروضه وأمره ونهيه، فكانوا على مراتب أربع:

فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته[1].

قال السخاوي: وكان آخر من كان في أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين[2].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: ١/٩ ـ ١٠.
(٢) فتح المغيث: ٣/١٤٦.

الطبقة الرابعة من رواة الحديث

ومن الطبقة التي تلي أتباع التابعين ابن راهويه المتوفى (٢٣٩ هـ) وأحمد بن حنبل المتوفى (٢٤١ هـ) وعثمـان بن أبي شيبة المتـوفى (٢٣٩ هـ)، ومن كانت وفاته من هؤلاء بعد العشرين والمائتين، فهو من أتباع أتباع التابعين ومن تلاميذ أتباع التابعين.

وفي ذلك العصر دونت السنة الصحيحة ورتبت على الأبواب، ومن هؤلاء أصحـاب الكتب الستة: الإمـام البخـاري المتـوفى (٢٥٦ هـ) ومسلم المتـوفى (٢٦١ هـ) والترمذي المتوفى (٢٧٩ هـ) وأبو داود المتوفى (٢٧٥ هـ) وابن ماجه المتوفى (٢٧٣ هـ) والنسائي المتوفى سنة (٣٠٣ هـ)، وهو آخر الستة موتاً.

ولم تغادر الكتب الستة من الحديث الصحيح سوى النزر اليسير، ولذلك جعل العلماء الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من رواة الحديث وهو رأس سنة ثلاث مائة كما قرره الذهبي.

الطبقة الخامسة من رواة الحديث

كان بعد الطبقة الرابعة طائفة كبيرة من المحدثين كان لها في تدوين الحديث طريقة استقلالية على نمط الطبقة الرابعة، منهم:

ابن خزيمة المتوفى سنة (٣٢١ هـ) وابن حبان البستي المتوفى سنة (٣٥٤ هـ) وابن السكن المتوفى سنة (٣٥٣ هـ) وأبو عوانة المتوفى سنة (٣١٦ هـ) وأبو جعفر الصحاوي المتوفى سنة (٣٢١ هـ) والطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد المتوفى سنة (٣٦٠ هـ) والدارقطني المتوفى سنة (٣١٥ هـ) والحافظ أبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة (٣٧١ هـ) والحاكم صاحب المستدرك المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) وغيرهم.

وهكذا يمتد عصر الرواية إلى نهاية القرن الرابع.

وبعد هذه الطبقة أصبح عمل العلماء قاصراً على الجمع والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين.

طبقات رجال الحديث من عهد الصحابة إلى انتهاء عصر الرواية

قد قسمها الحافظ ابن حجر العسقلاني بحسب تقارب رجالها في الاسناد أو تشابهم في الشيوخ والمعاصرة إلى اثنتي عشرة طبقة ممن له رواية في الكتب الستة.

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة أخرى تلي الوسطى جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين، الذين لم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش[1].

السادسة: طبقة عاصروا مع الخامسة، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبدالرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي، وألحق بهذه الطبقة باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي.

ثم قال الحافظ ابن حجر: فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين[2].

قال المناوي: في جعله الطبقة السادسة طبقة مستقلة نظر. وتوضيحه أنه

---

(١) ومن هذه الطبقة الإمام أبو حنيفة المتوفى سنة ١٥٠ هـ على الأصح لأنه أدرك عدة من الصحابة، انظر: تذكرة المحدثين للمؤلف: ص ٧١.

(٢) انظر: تقريب التهذيب: ص ٥، ٦.

جعل أهل الطبقة السادسة جماعة عاصروا الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، ومتى لم يلاقوا الصحابة لا يكونون من التابعين، والأليق بهم أن يكونوا من طبقة كبار أتباع التابعين، لكنه جعل كبار أتباع التابعين طبقة بعدهم، مع أنهم من طبقتهم، ويمكن الجواب بأن ابن حجر جعلهم طبقات بالنسبة للشيوخ مع صرف النظر عن وصف التابعية أو تبع التابعية، فمثل ابن جريج وإن كان من طبقة الثوري ومالك لاشتراكه معهما في بعض الشيوخ لكن ينفرد عنهما بالرواية عن بعض الشيوخ، ويشترك مع غيرهما في هذا البعض من الشيوخ، فيعد من طبقة هؤلاء الذين اشترك معهم في الشيوخ، فيعد من الطبقة التي ذكرها ابن حجر، ويعد من الطبقة السابعة التي منها الثوري ومالك، على أن بعض العلماء يكتفي بالمعاصرة من غير رؤية في إثبات الطبقة.

المؤلفات في رجال الحديث

كان رواة الحديث من الذين عني بهم جماعة من المؤلفين عناية خاصة، وظهرت عناية المسلمين بتراجم هؤلاء الرجال منذ العصر الأول للإسلام، فتحدثوا عن تراجم الصحابة، وكانت أحوال نقلة الحديث في عصور التابعين وأتباع التابعين معروفة عند أهل بلدهم، فمنهم بالحجاز، ومنهم بالعراق، ومنهم بالشام ومصر، والجميع معروفون ومشهورون في أعصارهم.

ولما اتسعت الحركة العلمية وكثرت رواية الحديث، قام العلماء بتسجيل تراجمهم، وبحثوا عن كل راو وحللوه، وتعددت الآراء المختلفة في التجريح والتعديل، فجمعت الأخبار في نقد المحدثين وبيان صادقهم من كاذبهم، بل ذهب بهم الأمر إلى أبعد من ذلك، فما أن يظهر أحد بالعلم والمعرفة، ولو برواية حديث واحد أو خبر واحد، إلا يهجم عليه العلماء ويرحلون إليه ويأخذون عنه، ويعد العالم ظفراً كبيراً أن يعثر على رجل أو امرأة من هؤلاء لم يصل إليه غيره، فيقيد عنه ما أخذ ويروى ما سمع، وما أن يموت هذا المروي عنه الحديث أو الخبر أو من اشتهر بعلم أو بمعرفة، حتى يتسابق المؤرخون إلى تدوين أصله ونسبه، والبلاد التي تنقل فيها، والشيوخ الذين أخذ عنهم، والأحداث التي عرضت له في حياته وتاريخ وفاته.

وقدم العلماء بصنيعهم هذا بين يدي النقد التاريخي عملاً فيما لا يعرف له مثيل في العصر القديم ولا في العصر الحديث.

ومن مصادر معرفة رجال الحديث كتب تاريخ الرواة وهي كثيرة جداً، وقد تقدم بعضها، وإليك جملة من كتب أسماء الرجال وهي على أنواع، منها:

اولاً: المصنفات المفردة في الصحابة

أولاً ـ كتب الرجال عامة:

١ ــ «تاريخ الرواة»: للإمام يحيى بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣ هـ) رتبه على حروف المعجم[1] وذكر مصنف معجم المصنفين له «معرفة الرجال» و«التاريخ والعلل»[2] وأثبت الدكتور أحمد محمد نور سيف اسم الكتاب «التاريخ» وطبع بتحقيقه وترتيبه ودراسته من مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة سنة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ في أربعة أجزاء.

٢ ــ «تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام»: للحافظ شمس الدين الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ) جمع فيه بين الحوادث والوفيات، ورتبه على السنين، فابتدأه من الهجرة النبوية وانتهى فيه إلى آخر سنة (٧٥٥ هـ) وقسمه إلى سبعين طبقة على ترتيب حروف المعجم والحوادث على السنين في ستة وثلاثين مجلداً، طبع منه في القاهرة خمسة أجزاء سنة (١٣٦٧ ـ ١٩٤٧ م) ويوجد منه في دار الكتب المصرية (٣٤) مجلداً مخطوطاً.

٣ ــ «طبقات الحفاظ» أو «تذكرة الحفاظ»: للحافظ الذهبي أيضاً، ترجم فيه رواة الحديث من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن تلاهم إلى عصره، جعلهم على إحدى وعشرين طبقة.

قال الذهبي في تقدمته: هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتصحيح والتزييف، وبالله أعتصم وعليه أعتمد وإليه أنيب[3]، وقد اهتم بهذه القاعدة في الكتاب ولم يذكر ترجمة رجل لم يكن في طبقة حفاظ الحديث، مثلاً ابن قتيبة إمام في العربية وله مؤلفات، ولكن لم يذكر ترجمته.

وقد ذكر في كتابه هذا أعلام المحدثين وأئمة الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجمة.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٠٧.

(٢) انظر: معجم المؤلفين ١٣/٢٣٢. (٣) تذكرة الحفاظ ١/١.

طبع الكتاب في الهند في أربعة أجزاء، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت مع ذيوله الثلاثة.

وقد ذيل على هذا الكتاب أبو المحاسن الحسيني الدمشقي المتوفى سنة (٧٦٥ هـ) وابن فهد المكي المتوفى سنة (٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) وطبعت هذه الذيول الثلاثة باسم «مجموعة ذيول تذكرة الحفاظ» سنة ١٣٤٧ هـ في مجلد كبير مع تعليق المحدث الكوثري أيضاً.

٤ ـ «سير أعلام النبلاء»: للحافظ الذهبي، اختصره من تاريخه ويطبع هذا الكتاب في مؤسسة الرسالة في بيروت، وطبعت حتى الآن خمسة عشر مجلداً.

٥ ـ «طبقات الحفاظ»: لجلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) وقال في مقدمته: لخصتها من طبقات إمام الحفاظ أبي عبدالله الذهبي، وذيلت عليه من جاء بعده[1]، ورتبها على أربع وعشرين طبقة، وتنتهي الطبقة الأخيرة بابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

طبع الكتاب في القاهرة بتحقيق علي محمد عمر سنة ١٣٩٣ هـ.

٦ ـ «كتاب الوافي بالوفيات»: تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة (٧٩٣ هـ) هو أوفى الكتب المؤلفة في تراجم الرجال، يدخل في نحو ثلاثين مجلداً. لا يوجد مجموعة منه في خزانة من خزائن الكتب في العالم، بل أجزاؤه مفرقة في مواضع عديدة من أمصار العالم.

ورتب الصفدي كتابه على حروف المعجم وأفرد منه أهل عصره في كتاب سماه «أعوان النصر وأعيان العصر».

وطبعت ست مجلدات من هذا الكتاب باعتناء جمعية المستشرقين الألمانية.

(١) طبقات الحفاظ ص ٢.

ثانياً ـ كتب في معرفة المؤتلف والمختلف:

وهو أن تتفق أسماء الرواة في الخط وتختلف في النطق، نحو سلام وسلام أحدهما بتشديد اللام.

وفائدة هذا النوع منع وقوع الوهم في اسم الراوي، أو خلطه بغيره، لا يتقنه إلا عالم كبير حافظ، ولا يعرف الصواب فيه بالقياس ولا بالنظر، وإنما هو الضبط والتوثيق في النقل، وقد صنف في بيان هذا النوع كثير من المحدثين مصنفات كثيرة، منها:

١ ـ «كتاب المؤتلف والمختلف»: للإمام الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) وهو كتاب حافل[1]، مخطوط في المكتبة التيمورية، ٥٤٦ تاريخ.

٢ ـ «المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث» و«المشتبه في النسبة» للحافظ النسابة عبدالغني بن سعيد الأسدي المصري المتوفى سنة (٤٠٩ هـ) وقد طبع الكتابان في مجلد واحد في ٢١٦صفحة بالهند سنة (١٣٢٦ هـ).

٣ ـ «تقييد المهمل وتمييز المشكل»: للحسين بن محمد الغساني المتوفى سنة (٤٩٨ هـ) له نسخة في مكتبة بتنة ـ الهند ـ ٢٨٩٦.

٤ ـ «المؤتلف والمختلف من الأسماء»: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧ هـ)[2].

٥ ـ «الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب»: للأمير الحافظ أبي النصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا البغدادي المتوفي سنة (٤٨٦ هـ) وطبع من دائرة المعارف ـ حيدر آباد ـ بالهند ـ في ثماني مجلدات.

إن ابن ماكولا زاد على كتاب «تكملة المختلف» للخطيب البغدادي المتوفى

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص ١٦١.

(٢) طبع بليدن بعنوان (الأنساب المتفقة) بعناية دي غريه.

سنة (٤٦٣ هـ) الذي جمع في كتابه بين كتابي الدارقطني وعبدالغني، وزاد عليهما وجعله كتاباً مستقلاً، ثم جاء ابن ماكولا فزاد على الكتاب المذكور وضم إليه أسماء وقعت له وجعله كتاباً مستقلاً، وعليه اعتماد المحدثين، وقد تناوله الناس كل بعد الآخر بالزيادة والتذييل.

٦ ـ وعليه تكملة بعنوان «كتاب تكملة الإكمال»: لمحمد بن عبدالغني بن أبي بكر بن نقطة البغدادي المتوفى سنة (٦٢٩ هـ)[1] وتوجد له نسخة خطية في دار الكتب المصرية بعنوان «المستدرك على الاكمال لابن ماكولا».

٧ ـ «المشتبه في أسماء الرجال»: للحافظ الذهبي، وهذا الكتاب ثمرة الجهود التي بذلها من سبق الذهبي في هذا الباب، مما جاء في كتب الأزدي، وابن ماكولا، وابن نقطة، وشيخ الذهبي أبي يعلى الفرضي وغيرهم، وأضاف إلى ذلك ما وقع له أو تنبه إليه، وطبع هذا الكتاب في ليدن سنة (١٨٦٣) و (١٨٨١ م) في (٦١٢) صفحة، وقدم له الدكتور (دوجونغ) وطبع من القاهرة سنة ١٩٦٢ م.

٨ ـ «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو أحسن الكتب حيث إنه مضبوط ضبطاً مبيناً بالكتابة، كما أنه استدرك ما فات الذهبي رحمهما الله. ويوجد مخطوطاً بدار الكتب المصرية.

٩ ـ «تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب»: لابن خطيب الدهشة محمود بن أحمد الهمذاني الفيومي الأصل (٧٥٠ ـ ٨٣٤ هـ) وقد ألفه سنة (٨٠٤ هـ) وطبع بليدن سنة ١٩٥٥ م مع مقدمة بالألمانية.

ثالثاً ـ المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب:

وهو أن يتفق اثنان فأكثر من الرواة في الاسم واسم الأب لفظاً وخطاً، ويشترك اسم الراوي مع اسم أبيه كما قالوا: إن خليل بن أحمد اسم ستة رجال،

---

(١) انظر: تاريخ التراث العربي: ١٧٧/٢.

وأنس بن مالك اسم خمسة رجال، وقد يشترك اسمه مع اسم أبيه وجده، كما قالوا: إن أحمد بن جعفر اسم أربعة رجال متفقين في أسمائهم وأسماء آبائهم وجدودهم، وكذا أبو عمران الخولاني اسم لرجلين: أحدهما عبدالملك بن حبيب، والثاني موسى بن سهل، وأبو بكر بن عياش ثلاث رجال.

وقد تناول العلماء هذا النوع بالتصنيف فمن ذلك:

١ ـ «كتاب المتفق والمفترق»[١]: للخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) وهو كتاب نفيس في مجلد كبير.

٢ ـ «كتاب المتفق والمفترق»: للحافظ محمد بن النجار البغدادي، المتوفى سنة (٦٤٣ هـ).

٣ ـ كتاب أبي بكر الجوزقي المتوفى سنة (٢٨٦ هـ).

رابعاً ـ المتشابه:

هذا النوع يتركب من النوعين السابقين.

فيه «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»[٢]: للخطيب واختصره ابن التركماني ثم السيوطي في «تحفة النابه بتلخيص المتشابه».

تنبيه ـ تعمق أهل الحديث في أمثال هذه الأمور ليس بضائع، وإنما غرضهم عنها مزيد الاحتياط لئلا يشتبه الراوي الضعيف بالراوي الثقة، نعم اتفاقهما في العدالة والوثوق لا يضر في ذلك الاشتباه، ومع هذا لهم قرائن وإشارات يتميزون بها هذا القسم أيضاً كسفيان الثوري وسفيان بن عينية، فإن التمايز يحصل بينهم بالشيوخ والتلاميذ وإن كانوا متفقين في هذه أيضاً فالتمييز

---

(١) طبع في مجلدين باسم «كتاب موضع الجمع والتفريق» من دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ـ ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م.

(٢) مخطوط في دار الكتب المصرية (٣١) مصطلح الحديث.

عسير جداً، وهذه هي المواضع التي يمتحن فيها محدثية المحدث، فإنه كان بالبصرة إمامان في فن الحديث يقال لهما حمادان: حماد بن زيد بن درهم، وحماد بن سلمة، فحيث كان في الصحيحين رواية العارم عن حماد فهو حماد بن زيد، وحيث كان الراوي له موسى بن إسماعيل التبوذكي فهو حماد بن سلمة.

وأبو جمرة بالجيم والراء المهملة تلميذ ابن عباس، وبالحاء المهملة والزاي أيضاً تلميذ له، وشعبة يروى عن كليهما، فالاصطلاح أن شعبة حيث قال: أبو جمرة مطلقاً فالمراد به نصر بن عمران وهو بالجيم، وحيث قيد بالنسب فالمراد أبو حمزة بالحاء المهملة والله أعلم، وقد يشتبه الراوي مع اسم أمه ويعلم بالخوض والتعمق أنه اسم أمه لا اسم أبيه، كما في الحديث معاذ ومعوذ ابني عفراء، فعفراء أمهما لا اسم أبيهما واسم أبيهما حارث، وجاء في بعض الروايات بلال بن حمامة وهو بلال بن رباح خادم النبي ﷺ وحمامة اسم أمه، وفي الصحيحين عبدالله بن بحينة، وهي أمه واسم أبيه مالك، واجتمع في بعض المواضع فقالوا: عبدالله بن مالك ابن بحينة ليعلم أنه صفة لعبدالله لا لمالك، وكمحمد بن الحنفية فإن أباه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وحنفية نسبة أمه التي اسمها خولة بنت جعفر سيد بني حنيفة ويمامة، وكإسماعيل بن علية، فإن اسم أبيه إبراهيم.

ونسبة الرجل إلى جده كثيرة جداً شائعة في محاورة العرب واقعة في كتب الحديث، يشهد به قوله ﷺ: «أنا ابن عبدالمطلب» ومن هذا القبيل أبو عبيدة بن الجراح، فإن أباه عبدالله بن الجراح[1].

وقد ينسبون الراوي إلى جدته نحو يعلى بن منية، فإن منية اسم جدته التي هي أم أبيه.

---

(١) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة: ص ١٠١، ١٠٢، والباعث الحثيث: ص ٢٢٩ - ٢٣٦.

خامساً ـ معرفة الأسماء والكنى والألقاب:

قد يكون للراوي اسم وكنية، أو اسم ولقب، وربما اشتهر باسمه دون كنيته أو العكس، أو اشتهر بلقبه دون اسمه أو العكس، وقد عني الحفاظ ببيان هذا النوع عناية تامة، فتكلموا على كل صنف ودونوا ذلك في مؤلفات خاصة، وفائدة التنبيه على أن الراوي اشتهر باسم كذا وكنيته كذا أو العكس، أو اشتهر بلقب كذا واسمه كذا أو العكس، ألا يظن من لا معرفة له بذلك أنهما شخصان، وربما ذكر الراوي بهما معاً في الاسناد فيظن من لا يقف على حقيقة الأمر أنهما رجلان، وقد يجره ذلك إلى تضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، وفي هذا من الخطر ما فيه[1].

وإليك جملة من الكتب في هذا النوع:

١ ــ «الأسماء والكنى»: في ثمانية أجزاء[2] لعلي بن عبدالله بن جعفر المديني (المولود سنة ١٦١ هـ المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٢ ــ «الأسماء والكنى»: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١ هـ).

٣ ــ «الكنى»: للإمام البخاري المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) طبع بالهند سنة ١٣٥٤ هـ.

٤ ــ «الكنى»: ألف بهذا الإسم كثير من أئمة الحديث في ذلك العصر، ومنهم النسائي وعبدالرحمن بن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم[2].

٥ ــ «كتاب الكنى والأسماء»: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى (٢٦١ هـ).

٦ ــ «الأسماء والكنى»: للحاكم الكبير أبي أحمد محمد بن أحمد النيسابوري الحافظ المحدث المتوفى سنة (٣٧٨ هـ) في أربعة عشر سفراً، حرر فيه وأجاد

---

(١) انظر: فتح المغيث: ٣/١٩٩.
(٢) الأعلام للزركلي: ٧/١٣٣.

وزاد على غيره، ورتبه الذهبي على المعجم واختصره وزاد عليه وسماه «المقتنى في سرد الكنى»[1].

٧ ــ «الاستغناء في معرفة الكنى»: للحافظ ابن عبدالبر المالكي المتوفى سنة (٤٦٣ هـ).

٨ ــ «المنى في الكنى»: للحافظ السيوطي، هذا ولأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي المتوفى سنة (٣١٠ هـ) «كتاب الكنى والأسماء» وهو مطبوع بحيدر آباد الهند سنة (١٣٢٢ هـ) في مجلدين.

٩ ــ «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب»: للحافظ ابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧ هـ).

١٠ ــ «في بيان كنى المعروفين بالأسماء»: لابن حبان المتوفى سنة (٣٥٤ هـ) يقع في ثلاث مجلدات.

سادساً ـ كتب في الألقاب:

١ ــ «كتاب الأسماء والألقاب»: لأبي الفرج بن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) واسمه «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب».

٢ ــ و«كتاب مجمع الآداب في معجم الأسماء والألقاب»: لأبي الوليد بن الفرضي محدث الأندلسي.

٣ ــ و«كتاب الكنى والألقاب»: لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الفارسي (الشيرازي) المتوفى ٤١١ هـ، وهو في مجلد، مفيد كثير النفع، بل هو أجل كتاب ألف في هذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر، واختصره أبو الفضل بن طاهر.

٤ ــ وكتاب «نزهة الألباب في الألقاب» للحافظ العسقلاني، جمع فيه مع التلخيص ما لغيره وزيادة، وزاد عليه تلميذه السخاوي زوائد كثيرة وضمها إليه في تصنيف مستقل.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٠١.

٥ ـ «كشف النقاب عن الألقاب»: للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ[١].

سابعاً ـ كتب في أنساب أهل الحديث:

قال صاحب كشف الظنون[٢]: وهو علم يتعرف منه أنساب الناس وقواعده الكلية والجزئية، والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص، وهو علم عظيم النفع جليل القدر. . . قد اعتنى العرب في ضبط نسبه إلى أن كثر أهل الإسلام واختلط نسبهم بالأعجام فتعذر ضبطه بالآباء، فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك حتى غلب هذا النوع، وقد صنفوا فيه كتباً كثيرة، منها:

١ ـ «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار»: لأبي محمد عبدالله بن علي بن عبدالله بن خلف اللخمي، المعروف بالرشاطي المتوفى سنة ٥٤٢ هـ، وهو كتاب أخذه الناس عنه وأحسن فيه وجمع ما أقصر[٣].

٢ ـ «الأنساب»: لتاج الإسلام أبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن أبي المظفر التميمي السمعاني صاحب التصانيف الكثيرة (٥٠٦ ـ ٥٦٢ هـ) وهو كتاب عظيم في هذا الفن، لم يصنف فيه مثله، ذكر فيه أنساب الرجال، وذكر لمن يترجم له سيرته، وقول الناس فيه من جرح وتعديل، وشيوخه ومن روى عنه، ورتبه على حروف المعجم، قدم له المستشرق (مارج ليوس) وطبع بالزنكو غراف سنة ١٩١٢ م، بمدينة ليدن، وصور الكتاب في بيروت، ويطبع في الهند طباعة جيدة وطبع منه (١ ـ ٦).

٣ ـ «الألباب»: لعلي بن محمد الشيباني الجزري المتوفى سنة ٦٣٥ هـ، اختصر به أنساب السمعاني، وزاد فيه أشياء أهملها واستدرك ما فاته ونبه على

اللباب

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٠١.

(٢) مختصر من كشف الظنون ٢/ ٢٨٠.

(٣) الرسالة المستطرفة: ص ١٠٥.

أغلاط، وهو كتاب مفيد جداً، طبع في ثلاث مجلدات بمصر سنة (١٣٥٦ - ١٣٥٩).

٤ ـ «لباب اللباب في تحرير الأنساب»: لخص السيوطي اللباب في كتابه هذا، وطبع في ليدن سنة ١٨٥١ م.

٥ ـ «الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب»: للقاضي قطب الدين محمد بن محمد الخيضري الشافعي المتوفى سنة ٨٩٤ هـ، إن المؤلف لخص أنساب السمعاني وضم إليه ما عند ابن الأثير الجزري والرشاطي وغيرهما من الزيادات(١).

ثامناً - المصنفات في الوفيات:

صنف في ذلك:

١ ـ أبو القاسم عبدالله بن محمد بن المرزبان البغوي المتوفى سنة ٣١٠ هـ كتاب (تاريخ وفاة شيوخ البغوي)(٢).

٢ ـ وعبدالغني بن قانع البغدادي المتوفى سنة ٣٥١ هـ، كتاب (الوفيات) انتهى فيه إلى سنة ٣٤٦ هـ(٣).

٣ ـ ومحمد بن عبدالله بن زبر الربعي الدمشقي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ كتاب «تاريخ موالد العلماء ووفياتهم»(٤) وقد ذكر السخاوي أنه ابتدأه من سنة الهجرة إلى سنة ٣٣٨ هـ(٥).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٠٤.

(٢) مخطوط في دار الكتب الظاهرية ص ٢٢٥، انظر بروكلمان: تاريخ الأدب العربي: ٢٢٢/٣.

(٣) الإعلان بالتوبيخ: ص ١٦٠.

(٤) مخطوط في المتحف البريطاني ثاني ١٦٢٠، تاريخ الأدب العربي: ٢٢٧/٣.

(٥) الإعلان بالتوبيخ: ص ١٦٠.

٤ ـ وأبو القاسم عبدالرحمن بن مندة المتوفى سنة ٣٩٥ هـ كتاب «الوفيات» قال الحافظ الذهبي: لم أرَ أكثر استيعاباً منه[١].

٥ ـ والخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ كتاب «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد» له نسخة في دار الكتب المصرية رقم (٣٨١ مصطلح).

٦ ـ وأبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ له ذيل على وفيات ابن زبر الدمشقي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ.

٧ ـ وأبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني المتوفى سنة ٥٢٤ هـ له كتاب «جامع الوفيات» وهو ذيل على كتاب الكتاني[٢].

٨ ـ وزكي الدين أبو محمد عبدالعظيم المنذري له «التكملة لوفيات النقلة» طبع بتحقيق الأستاذ بشار عواد معروف (النجف ـ ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ م).

تاسعاً ـ كتب في تواريخ الرجال المحلية:

قائمة هذه الكتب طويلة[٣] وسأقتصر على ذكر أشهر الكتب، منها:

١ ـ «تاريخ واسط»[٤]: لأبي الحسن أسلم بن سهل الملقب بحشل المتوفى سنة ٢٨٨ هـ.

٢ ـ «تاريخ نيسابور»: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٤ هـ قال فيه السبكي: وهو عندي من أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها[٥].

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ١٧١.

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص ١٧١.

(٣) انظر: الإعلان بالتوبيخ: ص ١٢١.

(٤) طبع بمطبعة المعارف في بغداد، بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٧ م.

(٥) توجد قطعة من هذا الكتاب في معهد المخطوطات بالجامعة العربية رقم ٢٥٧ تاريخ.

قد اختصره أحمد بن محمد المعروف بالخليفة النيسابوري، طبع باعتناء الدكتور بهمن كريمي في طهران سنة ١٣٣٩، وهو بالفارسية.

٣ ـ «تاريخ بغداد»: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي الشافعي المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى ٤٩٣ هـ وهو من أجل الكتب وأعودها فائدة، ذكر فيه رجالها ومن ورد إليها، وضم إليه فوائد جمة، وقد رتب على حروف المعجم، وذكر فيه الثقات والضعفاء والمتروكين، وعليه ذيولات متعددة. وقد طبع بالقاهرة سنة (١٣٣٩ هـ ـ ١٩٢١ م) في أربعة عشر مجلداً، تضم (٧٨٣٠) ترجمة، منها خمسة آلاف ترجمة للمحدثين، وبقيتها للعلماء والخلفاء وأرباب الحكم والقضاء والأدباء والأخباريين وغيرهم.

٤ ـ «تاريخ الرقة»[١]: لمحمد بن سعيد القشيري المتوفى سنة ٣٣٤ هـ، وقد ذكر في بدايته خبر فتح عياض بن غنم الرقة، ثم ذكر من نزل من الصحابة ثم من التابعين ثم من بعدهم.

٥ ـ «تاريخ داريا»[٢]: لأبي عبدالله عبدالجبار بن عبدالله الخولاني الداراني المتوفى سنة ٣٧٠ هـ.

وقد ترجم فيه لسبعة وأربعين محدثاً من أهل داريا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى وقته.

٦ ـ «ذكر أخبار أصبهان»[٣]: لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠ هـ.

٧ ـ «تاريخ جرجان»[٤]: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي المتوفى سنة ٤٢٧ هـ.

---

(١) طبع الكتاب بمطابع الاصلاح في مدينة حماة بتحقيق طاهر النعساني.

(٢) طبع بعناية سعيد الأفغاني، المجمع العلمي بدمشق، مطبعة الترقي ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

(٣) طبع في ليدن، مطبعة إبريل ١٩٣١ م كما طبع بحيدر آباد ـ الهند.

(٤) مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م.

٨ ـ «تاريخ دمشق»: للحافظ المؤرخ أبي القاسم علي بن الحسين (ابن عساكر) الدمشقي (٤٩٩ ـ ٥٨١ هـ) في ثمانين مجلداً أو أكثر وهو كتاب عظيم جامع، وقد اختصره الشيخ عبدالقادر بدران بحذف الأسانيد والمكررات وسمى المختصر (تهذيب تاريخ ابن عساكر) طبع منه سبعة أجزاء في دمشق ابتداء من سنة ١٣٢٩ هـ.

وطبع الجزء الأول من تاريخ دمشق من المجمع العلمي، ويوجد منه مخطوط في دمشق والهند.

٩ ـ «التدوين في أخبار القزوين»: لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني ٥٥٧ ـ ٦٢٣ هـ وذكر فيه خصائصها وما ورد فيها من الأخبار النبوية والآثار وفي أسمائها ومن وردها من الصحابة والتابعين من بعدهم مما عرف بنوع من العلم والدراسة في سكانها وأهلها ومن توطئها وغيرهم، ورتب التراجم على الحروف، وهو في أربع مجلدات مصورة في دار الكتب المصرية.

عاشراً ـ كتب في المبهمات من أسماء الرجال والنساء:

وهو من قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، لكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم.

وللعلماء مصنفات كثيرة في هذا النوع، منها:

١ ـ «كتاب الغوامض والمبهمات»[١]: لعبدالغني بن سعيد المصري المتوفى سنة ٤٠٩ هـ.

٢ ـ «الإشارات إلى المبهمات»[٢]: للإمام محيي الدين النووي المتوفى سنة ٦٣١ هـ وهو اختصار من كتاب الخطيب بحذف أسانيده مع نفائس وأحاديث يسيرة ضمها إليه ورتبه على الحروف.

---

(١) مخطوط في مكتبة فيض الله ١/٢٦١ (من ٤٤ أ ـ ١٥٥ ب) والأوقاف ببغداد ٢٨٨٦/٢/٥٥٢. انظر: تاريخ التراث العربي ٢/٣٨٤.

(٢) وهو مطبوع في ملتان في باكستان الإسلامية.

٣ ــ «المستفاد من مبهمات المتن والاسناد»: للحافظ ولي الـدين أحمد العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ.

٤ ــ «الافهام بما وقع في البخاري من الإبهام»: للقاضي جـلال الدين البلقيني المتوفى سنة ٨٢٤ هـ.

٥ ــ «كتاب الغوامض والمبهمات»: لابن بشكوال المتوفى سنة ٥٧٨ هـ.

١١ - كتب في معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

١ ــ «معجم البلدان»: لشهـاب الدين أبي عبـدالله (ياقـوت) الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ٦ مجلدات، تحقيق ويستنفلد، لايبزك، ١٨٦٦ - ١٨٨٠ م.

٢ ــ «مـراصد الاطـلاع على أسـماء الأمكنة والبقـاع»: لأبي القاسم بن عساكر ـ ليدن، ١٨٥٢ م.

٣ ــ «كتاب تهذيب الأسماء والصفات»: للإمام النووي المتوفى ٦٧٦ هـ.

جمع فيه الألفـاظ الموجـودة في مختصر المزني والمهـذب والوسيط والتنبيـه والوجيز والروضة، وقال: إن هذه الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات وضم إلى ما فيها جلا مما يحتاج إليه مما فيها من أسماء الرجال والنساء والملائكة والجن وغيرهم ممن له ذكر في هذه الكتب برواية أو غيرها مسلماً كان أو كافراً، براً كان أو فاجراً، ورتبه على قسمين: الأول في الأسماء، والثاني في اللغات، وهو جيد في بابه طبع في المنيرية بالقاهرة ثم صور في بيروت.

٤ ــ «المغني في ضبط أسـماء الـرجـال ومعـرفـة كنى الـرواة وألقـابهم وأنسابهم»: للعلامة محمد بن طاهر الفتني المتوفى سنة ٩٨٦ هـ.

وهو كتاب لطيف في الموضوع، طبع في دار الكتاب العربي في بيروت سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٤ م.

١٢ ـ المصنفات في رجال كتب مخصوصة، منها:

١ ــ «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»: لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي المتوفى سنة ٣٩٨ هـ، ذكر فيه الذين خرجهم البخاري في جامعه، وتوجد منه نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية، تحت الرقم (١٦و ٧٦ مصطلح).

٢ ــ «رجال صحيح مسلم»: لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني المعروف بابن منجويه المتوفى سنة ٤٢٨ هـ، مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية، ويقع في ٢١٠ ورقات[١].

٣ ـ «أسماء رجال الصحيحين»: للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني المتوفى ٥٠٧ هـ، جمع فيه بين كتاب أبي نصر وابن منجويه وأحسن في ترتيبه على الحروف، واستدرك عليهما وجمع بينهما أيضاً، وطبع في مجلدين في دائرة المعارف ـ الهند ـ سنة ١٣٢٣ هـ.

٤ ــ «رجال البخاري ومسلم»: تأليف أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، وله نسخة في مكتبة الآصفية بالهند (رجال ١٧٢).

٥ ــ «تسمية شيوخ أبي داود»[٢]: للقاضي أبو علي حسين بن محمد الجياني المتوفى سنة ٤٩٨ هـ.

٦ ــ «المجرد في أسماء رجال كتاب سنن أبي عبدالله بن ماجه كلهم سوى من أخرجه له منهم في أحد الصحيحين»: تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ، (الظاهرية، حديث ٥٣١، بخط المؤلف)[٣].

---

(١) تاريخ التراث العربي ٢/٢١٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٣/١٨٦.

(٣) تاريخ التراث العربي ٢/٢٣١.

٧ ـ «التعريف برجال الموطأ»[١]: للقاضي أبي عبدالله محمد بن يحيى الحذاء المتوفى سنة ٤١٦ هـ.

٨ ـ «إسعاف المبطأ برجال الموطأ»: للحافظ جلال الدين السيوطي، طبع في الهند سنة (١٣٢٠ هـ).

١٣ ـ أسماء رجال الكتب الستة:

١ ـ «الكمال في معرفة أسماء الرجال»: يعني رجال الحديث الذين روت عنهم الكتب الستة، للحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني[٢]: من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً، ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الموضوع، وله نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم (٥٥ مصطلح).

٢ ـ «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»[٣]: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ. هو تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حيث رتب المزي في تهذيبه عامة رواة العلم وحملة الآثار وعامة المشهورين في كل طائفة من طوائف أهل العلم على حروف المعجم ثم ذكر أسماء النساء، وقد استغرق تأليفه من سنة (٧٠٥ ـ ٧١٢ هـ) وهو خمسون جزءاً في اثني عشر مجلداً.

٣ ـ «إكمال تهذيب الكمال»[٤]: وهو ذيل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين مغلطائي المتوفى سنة ٨٦٢ هـ وهو كتاب كبير[٥] في ثلاثة عشر مجلداً ثم لخصه.

---

(١) مخطوط في خزانة القرويين بفاس (الزركلي ـ المستدرك ٢/٢٣٥).
(٢) مقدمة تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢ وانظر «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٦/١٨٨.
(٣) له نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٥ مصطلح).
(٤) وانظر تاريخ الأدب العربي ٦/١٨٩.
(٥) وقد ذكر ابن حجر أنه انتفع بهذا الكتاب (تهذيب التهذيب ص ٨).

٤ ـ «تذهيب التهذيب»[1]: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الـذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ.

يقول ابن حجر العسقلاني[2] عن هذا الكتاب: إنه أطال فيه العبارة، ولم يعد ما في التهذيب غالباً وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح، وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي، وزاد ابن حجر بعض هذا الزيادات في كتابه.

٥ ـ «الكاشف في معرفة أسماء الرجال ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»: للإمام الذهبي، قال في تقدمة الكتاب[3]: هذا مختصر في رجال الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من «تهـذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ودون ذكر للتمييز[4] أو كرر للتنبيه، وأما الرموز فهي: خ: للبخاري، وم: لمسلم، ود: لأبي داود، وت: للترمذي، وس: للنسائي، وق: لابن ماجه، فإن اتفقوا فالرمز: ع وإن اتفق أرباب السنن الأربعة، فالرمز: ٤.

ثم إن «الكاشف» اختصار لتهذيب الكمال للمزي، وليس اختصاراً «لتهذيب الكمال» كما قال التاج السبكي وتابعه جمع من القدامى والمحدثين.

لقد قال الذهبي: اقتضبت هذا الكتاب ـ يعني الكاشف ـ من تهذيب الكمال فجاء في «عشر حجم الأصل» هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تذهيب تهذيب الكمال مشتمل على ذكر رواة الكتب الستة وغيرها كأصله

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١٩٩/٦.
(٢) مقدمة تهذيب التهذيب ص ٣.
(٣) ص ٥١.
(٤) أي في صلب الكتاب. والإضافة ذكر أغلب هذه الأسماء بالهامش.

«تهذيب الكمال» وأما «الكاشف» فلم يذكر الذهبي فيه غير رجال الكتب الستة.

وطبع هذا الكتاب بتحقيق عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي الموسى في القاهرة سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م في ثلاثة أجزاء.

٦ - «التذكرة برجال العشرة»: لمحمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي المتوفى سنة ٧٦٥ هـ، ضم في كتابه هذا إلى من في (تهذيب الكمال) لشيخه المزي من في الكتب الأربعة: الموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد ومسند أبي حنيفة الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث أبي حنيفة، واقتصر على من في الكتب الستة دون من أخرج لهم مصنفوها في مصنفاتهم الأخرى كالأدب المفرد للبخاري إلخ.

٧ - «إكمال تهذيب الكمال»: لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ.

٨ - «منتخب لتهذيب الكمال للمزي»: لعماد الدين أبي بكر بن أبي المجد الحنبلي البعلبكي المتوفى ٨٠٤ هـ.

٩ - «الأحاديث العوالي من تهذيب التهذيب»: لأحمد بن عمر بن علي بن عبدالصمد البغدادي الجوهري المتوفى سنة ٨٠٩ هـ[1].

١٠ - «نهاية السول في رواة الستة الأصول»: للحافظ برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، الشهير بسبط العجمي الشافعي المتوفى سنة ٨٤١ هـ.

إنه ألف هذا الكتاب وزينه بالفوائد العلمية الحديثية النادرة والضوابط المحررة الدقيقة للأسماء والكنى والألقاب والأنساب والبلدان ونحوها، واستوفى فيه مع الاختصار كل ما يهم العالم والمتعلم في هذه الصناعة.

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٦/١٩١.

له نسخة مخطوطة بخط المؤلف الدقيق الجميل في ٩٩٩ ورقة بالقطع الكبيرة في مجلد واحد في مكتبة رضا في مدينة رامفور ـ الهند ـ ورقمها فيها ١٠١٩.

١١ ـ «تهذيب التهذيب»: هو مختصر تهذيب الكمال، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

قال الحافظ في خطبة «تهذيب التهذيب»: أما بعد! فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن سرور المقدسي، وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً، ولا سيما «التهذيب» فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبدالله الذهبي، ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم «الكاشف» إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه «تذهيب التهذيب» أطال فيه العبارة ولم يعد ما في التهذيب غالباً وإن زاد، ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح، الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح، هذا وفي «التهذيب» عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان، روى عن فلان، أخرج له فلان، وهذا لا يروي الغلة ولا يشفي العلة، فاستخرت الله تعالى في اختصار «التهذيب» على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والإبدال وغير ذلك من أنواع العلو، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب

(عيب) حاشا وكلا، بل هو والله العديم النظير المطلع النحرير، لكن العمر يسير والزمان قصير، فحذفت عن هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب.

ثم إن الشيخ رحمه الله قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، ورتب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها، فوجد المتعنت بذلك سبيلاً إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة ولا طائلة.

منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب:

١ ــ اقتصر ابن حجر من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثراً على الأشهر والأحفظ والمعروف.

٢ ــ إن كانت الترجمة قصيرة لم يحذف منها شيئاً في الغالب، وإن كانت متوسطة اقتصر على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلة اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم ولم يعدل عن ذلك إلا لمصلحة.

٣ ــ ذكر في أول الترجمة أكثر شيوخ الرجل وأسندهم وأحفظهم إن تيسر معرفة ذلك إلا أن يكون للرجل ابن أو قريب فقدمه في الذكر غالباً.

٤ ــ وحرص على أن يختم الرواة عنه بمن وصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة وربما صرح بذلك.

٥ ــ حذف كثيراً من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، ومهما ظفر به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقه.

٦ ــ ربما أورد بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد.

٧ ــ ربما زاد ألفاظاً يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك.

٨ ــ حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار.

٩ ــ ولا يحذف من رجال التهذيب أحداً، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه.

١٠ ــ ما كان من ترجمة زائدة في أثناء التراجم قال في أوله (قلت) فجميع ما بعد (قلت) فهو من زيادته إلى آخر الترجمة.

رموز الكتاب:

عقد الحافظ ابن حجر فصلاً في رموز الكتاب وقال: وقد ذكر المؤلف الرقوم فقال: للستة (ع) وللأربعة (٤) وللبخاري (خ) ولمسلم (م) ولأبي داود (د) وللترمذي (ت) وللنسائي (س) ولابن ماجه (ق) وللبخاري في التعاليق (خت) وفي الأدب المفرد (بخ) وفي جزء رفع اليدين (ي) وفي خلق أفعال العباد (عخ) وفي جزء القراءة خلف الإمام (ز) ولمسلم في مقدمة كتابه (مق) ولأبي داود في المراسيل (مد) وفي القدر (قد) وفي الناسخ والمنسوخ (خد) وفي كتاب التفرد (ف) وفي فضائل الأنصار (صد) وفي المسائل (ل) وفي مسند مالك (كد) وللترمذي في الشمائل (تم) وللنسائي في اليوم والليلة (سي) وفي مسند مالك (كن) وفي خصائص علي (ص) وفي مسند علي (عس) ولابن ماجه في التفسير (فق).

هذا الذي ذكره المؤلف من تآليفهم وذكر أنه ترك تصانيفهم في التواريخ عمداً لأن الأحاديث التي تورد فيها غير مقصودة بالاحتجاج، وبقي عليه من تصانيفهم التي عل الأبواب عدة كتب منها:

«بر الوالدين» للبخاري. و«كتاب الانتفاع بأهب السباع» لمسلم، و«كتاب الزهد» و«دلائل النبوة» و«الدعاء» و«ابتداء الوحي» و«أخبار الخوارج» من تصانيف أبي داود، وكأنه لم يقف عليها والله الموفق.

وأفرد «عمل اليوم والليلة» للنسائي عن السنن وهو من جملة كتاب السنن في رواية ابن الأحمر وابن سيار، وكذلك أفرد خصائص علي وهو من جملة المناقب في رواية ابن سيار، ولم يفرد «التفسير» وهو من رواية حمزة وحده، ولا «كتاب الملائكة والاستعاذة» و«الطب» وغير ذلك، وقد تفرد بذلك راو دون راو عن النسائي، فما تبين لي وجه إفراده الخصائص وعمل اليوم والليلة والله الموفق[1].

(١) مقدمة «تهذيب التهذيب» ص ٦، ثم ذكر ديباجة الكمال وبعض التعديلات والزيادات التي قام بها في تهذيب التهذيب، فارجع إلى مقدمته ص ٨.

وقد طبع الكتاب بالهند سنة (١٣٢٥ - ١٣٢٧ هـ) في اثنى عشر مجلداً، ثم صور في بيروت.

١٢ ـ «تقريب التهذيب في أسماء الرجال»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، اختصر فيه كتابه «تهذيب التهذيب» الذي سبق القول فيه، وذكر فيه رجال مؤلفات أصحاب الكتب الستة فأصبح فيه زيادات على رجال الكتب الستة: (١) رجال الأدب المفرد (٢) رجال خلق أفعال العباد (٣) جزء القراءة (٤) جزء رفع اليدين - وجميعها للبخاري - ثم (٥) رجال مقدمة صحيح مسلم (٦) رجال المراسيل (٧) فضائل الأنصار (٨) كتاب الناسخ (٩) كتاب القدر (١٠) كتاب التفرد (١١) كتاب المسائل (١٢) مسند مالك (١٣) الشمائل للترمذي (١٤) مسند علي (١٥)مسند مالك (١٦) عمل اليوم والليلة (١٧) خصائص علي - وخمستها للنسائي - ثم (١٨) كتاب التفسير لابن ماجه.

وفي «التقريب» زيادة فصل في بيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساء، وقد انتهى من تأليف الأسماء منه ثامن شهر ربيع الأول سنة ٨٢٦ هـ وفي «التقريب» من المزايا ما لم يكن في غيره من سائر الكتب التي جمعت، منها:

(١) تلخيص الكلام على الراوي بما يعرفه ويميزه مع بيان ماله وما عليه من التعديل أو الجرح بعبارة قصيرة جامعة محررة.

(٢) ضبط ما يقع من الأسماء والألقاب والكنى والأنساب بالحرف غالباً، حتى كأنه لم يؤلف إلا لذلك وحتى كأن ما جمعه ابن عبدالهادي المتوفى سنة ٩٠٩ هـ وسماه «ضبط من غير فيمن قيده ابن حجر في تقريب التهذيب» ليس إلا قبساً منه.

(٣) أنه انفرد بذكر طبقة الراوي على ما ذكره في مقدمته، ليعلم من ذلك إجمالاً شيوخ الراوي وتلامذته وسنة وفاته.

(٤) صدره بمقدمة بما ذكر ألفاظ مراتب الجرح والتعديل، غير أنه وقع لابن حجر التفرد بضبط بعض الكلمات التي لم يوافق عليها.

طبع الكتاب في الهند عدة مرات وفي المرة الأخيرة طبع بالقاهرة بتحقيق الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

ومن الطبعات الهندية طبع سنة ١٣٥٦ هـ مع تقعيب التقريب للمولوي أمير علي، وعلى التقريب تعقيب للشيخ محمد أيوب السهارنفوي وطبع في مجلد بالهند أيضاً.

١٣ - «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»: للحافظ ابن حجر العسقلاني، هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في كتب الأئمة الأربعة: وهي الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، والمسند الذي أخرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة، ممن لم يترجم لهم المزي في كتاب، واطلع الحافظ على كتاب التذكرة للحسيني فالتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في التهذيب وجعل رموز الأربعة على ما اختاره الحسيني وهي: علامة مالك (ك) وعلامة الشافعي (فع) وعلامة أبي حنيفة (فه) وعلامة أحمد (أ) ولمن أخرج له عبدالله بن أحمد عن غير أبيه (عب) وزاد الحافظ رمزاً واحداً هو (هب) وهو رمز لكل راو استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه (الاكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال).

وقد زاد الحافظ على الحسيني تراجم تتبعها من «كتاب الغرائب عن مالك» الدارقطني، ومن كتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، ومن «كتاب الزهد» للإمام أحمد، و «كتاب الآثار» لمحمد بن حسن الشيباني، فالتقط من هذه الكتب ما فيه من الرجال مما ليس في كتب مذاهب الأئمة الأربعة التي ذكرها الحسيني.

وبانضمام هذه التراجم يصير «تعجيل المنفعة» إذا انضم إلى رجال التهذيب حاوياً إن شاء الله تعالى لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة[1].

(١) انظر: مقدمة «تعجيل المنفعة» ص ٩، ومن أراد الاطلاع على تراجم رجال المتأخرين فليرجع إلى كتاب «شذرات الذهب» لابن عماد، و «وفيات الأعيان» لابن خلكان، و «مرآة الجنان» لأبي محمد اليافعي، وغيرها من كتب التراجم والطبقات.

وفرغ المؤلف من تحرير هذا الكتاب بمدينة حلب في رمضان سنة ست وثلاثين وثمان مائة، وطبع الكتاب بالهند سنة **١٣٢٤ هـ** ثم صور في بيروت.

١٤ ـ «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: للإمام العلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري المتوفى بعد سنة **٩٢٣ هـ** في أواسط القرن العاشر. وقال مصنفه في مقدمة الكتاب: فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من «تذهيب تهذيب الكمال» وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزدت فيه زيادات مفيدة، ووفيات عديدة، من الكتب المعتمدة والنقول المسندة[1].

وتميز كتاب الحافظ الخزرجي «الخلاصة» بجل مزايات كتاب «التقريب» وزاد عليها مزايا غالية جمة، كان من أهمها:

١ ـ فيه ذكر أشهر شيوخ الراوي وتلامذته، وذلك أن بعض الرجال يكون تمام التعريف بهم بذكر شيوخهم أو من روى عنهم.

٢ ـ ثم إن ذكر شيوخ الراوي والرواة عنه يعين على تمييز الرجال الذين تشترك أسماؤهم وتتحد طبقاتهم أو تتقارب، فبتسمية شيوخهم أو تلامذتهم، يزول التوقف أو الاشتباه الذي يحصل من جراء إغفال ذكرهم.

٣ ـ وفي ذكر شيوخ الراوي وتلامذته توسيع لدائرة المعرفة به أولاً، كما في ذلك أيضاً توسيع لدائرة المعرفة بالرجال عامة ثانياً، وهذه مزايا مفيدة هامة يحتاج إليها طالب العلم كل الحاجة.

٤ ـ وفيه نقل كلمات علماء الجرح والتعديل بألفاظهم، وفي ذلك مع زيادة اتضاح الحكم ومعرفة مصدره لطالب العلم، تعريف له بسبب قبول الراوي أو رده، أو تضعيفه أو توثيقه.

٥ ـ وفي نقل كلام الأئمة تجريحاً وتعديلاً وتمتينا وتليينا للراوي تبصرة للمتعلم وتذكرة للعالم بقواعد الجرح والتعديل، ومراتبها ومدلولاتها، وهذا الشيء مهم جداً لمزاول هذا العلم كما لا يخفى.

---

(١) مقدمة كتاب الخلاصة ص ٢.

٦ ـ وفي ذكر أسماء العلماء أئمة الجرح والتعديل عند نقل أقوالهم في الراوي، تعريف بهم وبمقاماتهم وخاصة عند تعارض أقوالهم وأحكامهم على الراوي.

٧ ـ وفيه في تراجم كثيرة من الرواة بيان عدد الأحاديث التي رووها، وفي ذلك تتميم للتعريف بالراوي وبيان لاتساع دائرة حفظه وروايته أو ضيقها وصغرها.

٨ ـ وفيه بيان ما أخرج للراوي في تلك الكتب الستة أو أحدها، احتجاجاً أو متابعة أو استشهاداً بحديثه، وأنهم رووا له فيها مستقلاً أو مقروناً بغيره... وهذا تمييز له اعتباره عند أهله.

٩ ـ وفيه ذكر أهم البلاد التي رحل إليها الراوي، وأخذ عن أهلها أو أخذوا عنه فيها، وذكر البلد الذي ولد فيه، أو نشأ أو توفي فيه، مع بيان سبب الوفاة إن كان ذلك مما يزيد الترجمة وضوحاً ومعرفة.

١٠ ـ وفيه ذكر بعض مناقب الراوي أو مآخذه مما يزيد التعريف بقبوله أو رده، ومما يعرف أيضاً بسيرة السلف صلاحاً أو أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، ويعرف أيضاً بجانب هام من منهج الحديث والمدحثين في جمع الحديث وتدوينه وسيرة أهله.

١١ ـ وفيه استيفاء المعرفة الموجزة بالراوي أو رده مع فصاحة العبارة وسلاستها وقصرها، فقد أولي الحافظ الخزرجي رحمه الله تعالى ـ على حداثة سنة ـ في تأليف هذا الكتاب موهبة عظيمة لامعة في الاختصار الجميل الوافي[1].

طبع الكتاب في سنة ١٣٠١ هـ و١٣٢٣ هـ في القاهرة مع تعليقات غالية، وصور آخر مرة في بيروت سنة ١٩٧١ م مع تقدمة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة. وعلى الكتاب تنبيهات وتصويبات للشيخ أيضاً من الأخطاء المطبعية والعلمية، وهي مهمة جداً ومطبوعة مع أول الكتاب.

---

(١) تقدمة على الخلاصة للشيخ عبدالفتاح أبو غدة: ص ٩.

علم الجرح والتعديل

الجرح: مشتق من جرح، وهو في اللغة: التأثير في الجسم بالسيف ونحوه، والاسم الجرح بالضم، وأكثر ما يستعمل بالفتح في المعاني والأعراض باللسان، وأكثر استعماله بالضم في الأبدان بالحديد ونحوه، وهما في اللغة بمعنى واحد، وجرح فلاناً: سبه وشتمه، وجرح الحاكم الشاهد: أسقط عدالته، وذلك مجاز، ويقال: جرح الرجل كسمع: أصابته جراحة، وجرح بالتشديد تجريحاً: أكثر ذلك فيه.

والجرح في الاصطلاح: رد الحافظ المتقن رواية الراوي لعلة قادحة فيه، أو في روايته من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ أو نحوها.

أما التعديل: فهو مصدر من الفعل عدل بتشديد الدال، وعدل الحكم: أقامه، وعدل الرجل: زكاه، والميزان: سواه، والعادل من الناس من يقضي بالحق، والعدل من الأشياء ما قام في النفوس أنه مستقيم، ومن الناس المرضى قوله وحكمه، ورجل عدل جائز الشهادة.

والتعديل اصطلاحاً: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[1].

فالجرح والتعديل من أهم علوم الحديث، هو المرقاة لعلم الحديث[2].

قال الجلبي: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب الألفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث[3].

---

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي، ولسان العرب مادة (جرح) و (عدل).

(٢) معرفة علوم الحديث: ص ٥٢.

(٣) كشف الظنون: ١/ ٣٩٠.

عناية الصحابة بالرواية:

لقد احتاط الصحابة في رواية الحديث خوفاً من أن يتسرب إلى السنة بعض الوهم والتحريف وهي المصدر التشريعي بعد القرآن الكريم، ولهذا اتبعوا كل سبيل يحفظ على الحديث نوره.

كانت الغاية من مسلكهم هذا وضع اللبنات الأولى في أخذ الحيطة والحذر باستعمال الأساليب التي تحقق ذلك وتنبه إلى أهميته، وهذا كان من قوة فراستهم وبعد نظرهم ـ خاصة الخلفاء الراشدين ـ ما جعلهم يدركون مرامي هذا التحذير وإن لم تظهر دواعيه ولم تبد بوادره، فأرادوا أن ينبهوا ويحذروا لما يخشى منه في مستقبل الأيام وكان أبو بكر أول من احتاط في قبول الأخبار حين سأل الصحابة عن الجدة هل ترث؟ فأجابه المغيرة بن شعبة أنها ترث السدس، فطلب منه أن يأتي بشاهد فشهد محمد بن مسلمة[1].

وكذلك قال الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب: هو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل حيث طلب من أبي موسى الأشعري أن يأتيه بشاهد على حديث عن النبي ﷺ كان قد حدثه به[2].

وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يستحلف من يحدثه عن النبي ﷺ بحديث وإن كان ثقة مأموناً[3].

ولم يكن أبو بكر ولا عمر ولا علي يتهمون أحداً من الصحابة، فقد قال عمر لأبي موسى بأنه لا يتهمه ولكن الحديث عن رسول الله شديد[4].

ولكن الصحابة كانوا يخشون جرأة الناس على التحديث عن النبي ﷺ دون تثبت وتأكد من الأخبار.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣، ومعرفة علوم الحديث: ص ١٥.

(٢) تذكرة الحفاظ: ١/١٠ ـ والحديث هو «إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات فلم يؤذن له فليرجع».

(٣) نفس المصدر: ١/١٠. (٤) الموطأ: ٢/٩٦٤.

مشروعية الجرح والتعديل:

لما كانت الغاية من الجرح صيانة الشريعة وحفظها من الدخيل والتزوير انعقد إجماع العلماء على مشروعيته، بل على وجوبه للحاجة الملحة.

قال النووي: جرح الرواة جائز بالإجماع، بل واجب للحاجة[١].

وقد استجاز العلماء ذكر عيوب رواة الحديث عند جرحهم لهم،ولم يعتبروا ذلك غيبة محرمة، واستدلوا على ذلك بقول النبي ﷺ في رجل: بئس أخو العشيرة[٢].

وفي كلامه ﷺ في معاوية بن أبي سفيان وأبي الجهم حين سألته فاطمة بنت قيس عنهما وقد خطباها، فقال: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له»، رغم أن كلام النبي ﷺ ليس هنا إلا محض مشورة في قضية شخصية فقد اتخذ دليلاً على إجازة القدح في الضعفاء لبيان حالهم، لأن إظهار القدح في أمر يتصل بالحرام والحلال وهو الحديث أولى من بيان القدح في مشورة خاصة[٣].

قال السخاوي: فالجرح والتعديل خطر لأنك إن عدلت بغير تثبت كنت كمتثبت حكماً ليس بالثابت فيخشى عليك أن تدخل في زمرة «من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب» وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً، وهو في الجرح بخصوصه (أي خطر) فإن فيه مع حق الله ورسوله حتى آدمي، ربما يتألـه أذى إذا كان بالهوى ومجانبة الاستواء والضرر في الدنيا قبل الآخرة، والمقت بين الناس والمنافرة، ومع هذا فالنصح في الدين لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين حق واجب يثاب متعاطيه إذا قصد به ذلك، سواء كانت النصيحة عامة أو خاصة، ومن

---

(١) رياض الصالحين: ص ٨٤ (باب ما يباح من الغيبة).

(٢) المجروحين: ١/ ١٨.

(٣) انظر: الإعلان بالتوبيخ: ص ٥٦.

هذا قول الإمام أحمد لأبي تراب النخشي حين زجره عن ذلك بقوله: لم تغتاب الناس؟ قال: ويحك هذه نصيحة، وليست غيبة، وقال الله تعالى: ﴿وإن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وقال النبي ﷺ في الجرح: «بئس أخو العشيرة» وفي التعديل: «إن عبدالله رجل صالح» إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين، ولذا استثنوا هذا عن الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جوازه، بل عد من الواجبات للحاجة إليه، انتهى مختصراً[1].

قال أبو بكر الخلاد ليحيى بن سعيد: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لِمَ لم تذب الكذب عن حديثي[2]، قال الإمام الترمذي: وإنما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - النصيحة للمسلمين لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس والغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا لأن بعض الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبتاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال[3].

قال الحاكم أبو عبدالله: أول من وقي الكذب على رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم علي بن أبي طالب، ثم عبدالله بن عباس في أخبار مشهورة عنهم، ثم التابعون وأتباعهم، فمن بعدهم من أئمة المسلمين، فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث، ودون كلامهم في التاريخ، ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل.

---

(١) فتح المغيث: ٣/٣١٦ - ٣١٨.

(٢) تدريب الراوي: ص ٥٢٠، ومقدمة ابن الصلاح مع شرح التقييد والإيضاح: ص ٤٤٠.

(٣) كتاب العلل الصغير: ص ٢.

فظهر بهذا الإجماع الذي ذكرناه أن الطريق إلى معرفة الحديث التعديل والجرح وأنه ليس بغيبة كما توهمه عوام الناس[1].

ظهور الفتنة:

في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه أطلت الفتنة برأسها وتغيرت الأحوال وبدأت في الإسلام حركة سرية، قام بها اليهودي الخاسر عبدالله بن سبأ وكانت دعوته الآثمة التي تبناها على فكرة التشيع الغالي بألوهية علي رضي الله عنه وعلى أن أصحاب النبي ﷺ (معاذ الله) لم يكن أحد منهم مخلصاً صادقاً له ﷺ، وليس لهم حب واعتقاد بذاته ﷺ، والأمر واضح فإذا ارتفع الوثوق بالصحابة رضي الله عنهم انهدم قصر الإسلام فاشتدت الفتنة حتى استشهد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وكان المسلمون في عهد خلافة علي رضي الله عنه مشغولين بالقتال فيما بينهم، وكانت هذه الفرقة السبائية بالمرصاد، فانتهزت الفرصة ودخلت في عسكر علي رضي الله عنه وأفسدت الأمر، وقد اتفق المؤرخون على أن وقعة «الجمل» لم تقع لو لم تفسد هذه الفرقة الآثمة بين الفريقين.

وبعد وقعة «الجمل» اشتغل المسلمون بوقعة «صفين» وبالقتال مع الخوارج فانتهزت هذه الفرقة الفرصة مرة أخرى وصاروا مشغولين ببث الروايات الباطلة والعقائد الفاسدة بين الناس، خاصة في الذين كانوا حديثي عهد الإسلام ولم يتربوا تربية كاملة على الدين، فتأثروا بهذه الدعوة الآثمة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: أول من كذب عبد بن سبأ[2] يعني أول من روج الكذب في الروايات الباطلة ودسها هو عبدالله بن سبأ هو الذي اجتهد أن يبث دخان الروايات الباطلة في الجو، وفي نهاية الأمر اطلع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه على مكره ودسائسه وبلغت إليه أقواله وأقوال أصحابه فغضب

(١) المدخل إلى الأكليل: ١١٢، وانظر: المجروحين ٢/٣٨.
(٢) لسان الميزان: ٣/٣٨٩.

غضباً شديداً وقال: مالي ولهذا الخبيث الأسود؟ وأعلن في الناس أن من تكلم بمثل هذا الكلام يعاقب عقوبة شديدة، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: أحرقهم علي رضي الله عنه في خلافته، لأنهم ادعوا فيه الألوهية[1] وممثلو هذه النحلة الضالة كانوا منتشرين في العالم الإسلامي كله: البصرة والكوفة ومصر والشام وغيرها من البلاد ولذلك قلع علي رضي الله عنه هذه الفتنة بقوة بالغة وأظهر للناس مكرها وخداعها.

وقال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: قاتلهم الله أي عصابة بيضاء سودوا، وأي حديث من حديث رسول الله ﷺ أفسدوا[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ويجدر بنا أن نبين أن الوضع لم يصل إلى ذروته في هذا القرن لأنه نشأ قبل منتصف القرن الهجري بقليل، وسرعان ما كان يعرف الحديث الموضوع لكثرة الصحابة والتابعين الذين عرفوا الحديث وحفظوه، ويصور لنا الإمام ابن تيمية ذلك في قوله: والصحابة رضي الله عنهم كانوا أقل فتناً من سائر من بعدهم، فإنه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المكفرين لعلي، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته أو نبوته وألوهيته[3] ثم ذكر بالتفصيل ظهور الفرق الضالة وعقائدهم الفاسدة، وأكثرهم وضعاً الروافض، ويقول: كذب الرافضة مما يضرب به المثل[4].

التزام الإسناد وتحقيق رجال الحديث:

وبعد ظهور الفتنة كانت الحاجة أشد إلى معرفة رواة الحديث، فوقف الصحابة والتابعون من هذه الظاهرة وقفة قوية للحفاظ على الحديث الشريف.

---

(١) بذل المجهود: ٢٨٣/١٧، والمصدر السابق: ٣٨٩/٣.
(٢) تذكرة الحفاظ: ١٢/١.
(٣) المنتقى على منهاج الاعتدال: ص ٣٨٦ و ٣٨٧.
(٤) المنتقى على منهاج الاعتدال: ص ٤٨٠.

وبين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قاعدة أساسية لرواية الحديث، وقال: «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله».

قال الإمام الذهبي شرحاً عليها: فزجر الإمام علي رضي الله عنه عن رواية المنكر وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة في الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالامعان في معرفة الرجال، والله أعلم[1].

فأصبح الصحابة والتابعون يشددون في طلب الإسناد والتفتيش في الرواة، قال محمد بن سيرين - هو تابعي جليل -: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم[2] ذلك لأن السند للخبر كالنسب للمرء.

وخلاصة القول: أن المسلمين قبل الفتنة لم يلتزموا الإسناد دائماً لما كانوا عليه من الصدق والأمانة علماً بأن الإسناد لم يكنْ طارئاً وجديداً على العرب بعد الإسلام، بل عرفوه قبل الإسلام، وكانوا أحياناً يسندون القصص والأشعار في الجاهلية[3] وإنما التزموا هذا التثبت في الإسناد بعد الفتنة في عهد صغار الصحابة وكبار التابعين (٤٠ هـ) وفي هذا يروي الإمام مسلم بسنده المتصل عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١/١٢.

(٢) مقدمة الجامع الصحيح لمسلم: ص ١١.

(٣) انظر: مصادر الشعر الجاهلي: ص ٢٥٨.

(٤) الجامع الصحيح لمسلم: ١/١٠.

شبير

قال العلامة شبير أحمد العثماني: أي ما يوافق المعروف أو تعرف فيه أمارات الصحة وسمات الصدق[1].

واتضح من قول ابن عباس أن الصحابة عامة أخذوا طريق الحزم والاحتياط في رواية الحديث بعد ظهور الفتنة لينسد باب الكذب على النبي ﷺ، وصارت ثمرة هذا أن التابعين الذين تحملوا الرواية عن الصحابة تمسكوا بهذا الأصل واختاروا هذا المنهج في رواية الحديث.

قال محمد بن سيرين: هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم[2].

فكان التابعون يسألون عن الإسناد ويفتشون عن الرجال، وكثيراً ما يتذكرون الحديث فيأخذون ما عرفوا ويتركون ما أنكروا قال الإمام الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذناه، وما تركوا تركناه[3]، وكانوا دائماً يرجعون إلى من يثقون به. عن الأعمش قال: كان إبراهيم النخعي صيرفياً في المدينة، وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقي عليه، فأعرض عليه ما سمعت، وكنت آتي زيد بن وهب وضرباءه في الحديث في الشهر مرة أو مرتين وكان الذي لا أغيبه إبراهيم النخعي[4].

وهذا المنهج الأمين الذي نهجه الصحابة والتابعون في رواية الحديث وفي قبوله قد فتح الباب ورسم الطريق للعلماء الذين أتوا بعدهم ليبحثوا عن أحوال الرواة وليذكروا صفاتهم ويعرضوها على مقاييس البحث والتحقيق.

---

(١) فتح الملهم في شرح مسلم: ١٢١/١.
(٢) مقدمة صحيح مسلم: ص ١١، والشمائل للترمذي: ص ٣٠.
(٣) الجرح والتعديل: ١ /٢١.
(٤) نفس المصدر: ١٦/١.

مراحل هذا العلم نشأة وتدويناً

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام، إذ كان لا بد لمعرفة الأخبار الصحيحة من معرفة رواتها معرفة تمكن أهل العلم من الحكم بصدقهم أو كذبهم حتى يتمكنوا من تمييز المقبول من المردود، لذلك سألوا عن الرواة وتتبعوا مختلف أحوال حياتهم العلمية وعرفوا جميع أحوالهم، وبحثوا أشد البحث حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ولقد تدرج ظهور هذا العلم وعلوم الحديث الأخرى حسب الحاجة إليها فلم تظهر جميعاً دفعة واحدة كما لم تتكامل قضاياها في فترة واحدة.

ظهر في أول الأمر رغبة في التثبت والاحتياط، ثم تطور تحفظاً، ثم صار حكماً فصلاً يرجع إليه ويلتزم بقواعده وضوابطه.

قد تكلم في الجرح والتعديل خلائق لا يحصون، ذكر منهم ابن عدي الجرجاني المتوفى سنة (٣٦٥ هـ) في كتابه الكامل جملة إلى زمنه:

فمن الصحابة ابن عباس المتوفى نسة (٦٨ هـ) عباده بن الصامت المتوفى سنة (٣٤ هـ) وأنس بن مالك المتوفى سنة (٩٣ هـ).

وكان الناس في أول الأمر ـ كما ذكرنا ـ على ثقة بمن حدثهم إلى أن وقعت الفتنة، وتمزق صف الأمة ووحدتها، وبعد ظهور الروافض والخوارج لا تقبل الرواية إلا أن تبحث وتحقق(١).

(١) انظر: فتح المغيث: ٣١٨/٣.

قال الحاكم أبو عبدالله النيسابوري: وقد تكلمت عليه في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح» بكلام شاف رضيه من رآه من أهل الصنعة، ثم ذكرت في كتاب «المزكين لرواة الأخبار» على عشر طبقات، في كل عصر منهم أربعة: وهم أربعون رجلاً، فالطبقة الأولى منهم أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها، والطبقة العاشرة منهم أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة الأصبهاني، وأبو علي النيسابوري، وأبو بكر محمد بن عمر بن سالم البغدادي، وأبو القاسم الكناني المصري[1].

قال الإمام الترمذي: وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم الحسن البصري وطاووس، تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخفي وعامر الشعبي في الحارث الأعور[2].

قال السخاوي: لا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً ولهم غلط كأبي هارون العبدي المتوفى سنة ١٤٣ هـ[3].

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في آخر الطبقة الرابعة: وفي عصر هذه الطبقة تحولت دولة الإسلام من بني أمية إلى بني العباس في عام اثنين وثلاثين ومائة فجرى بسبب ذلك التحول سيول من الدماء.

وفي هذا الزمان ظهر بالبصرة عمر بن عبيد العابد، وواصل ابن عطاء الغزال، ودعوا الناس إلى الاعتزال والقول بالقدر، وظهر بخراسان الجهم بن

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٢/٢.
(٢) كتاب العلل: ص ٢.
(٣) الإعلان بالتوبيخ: ص ١٦٣.

صفوان، ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن، وظهر بخراسان في مقابله مقاتل بن سليمان المفسر، وبالغ في إثبات الصفات من جسم، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف، وحذروا من بعدهم وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد وكثرت التصانيف(١).

ولما كان آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة تكلم في التعديل والتجريح طائفة من الأئمة، فقال أبو حنيفة المتوفى (١٥٠ هـ): ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمش (م ١٤٨ هـ) جماعة ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة (م ١٦٠ هـ) وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، ومثله مالك بن أنس (م ١٧٩ هـ) وممن كان في هذا العصر إذا قال قبل قوله معمر (م ١٥٣ هـ) وهشام الدستوائي (م ١٥٤ هـ) والأوزاعي (م ١٥٦ هـ) وسفيان الثوري (م ١٦١ هـ) وابن الماجشون (م ١٦٤ هـ) وحماد بن سلمة (م ١٦٧ هـ) والليث بن سعد (م ١٧٥ هـ) وغيرهم، ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء منهم: ابن المبارك (م ١٨١ هـ) وهشيم بن بشير (م ١٨٨ هـ) وأبو إسحاق الفزاري (م ١٨٥ هـ) والمعافى بن عمران الموصلي (م ١٨٥ هـ) وبشر بن المفضل (م ١٨٦ هـ) وابن عيينة (م ١٩٧ هـ) وقد كان في زمنهم طبقة أخرى منهم: ابن علية (م ١٩٣ هـ) وابن وهب (م ١٩٧ هـ) ووكيع بن الجراح (م ١٩٧ هـ) وقد انتدب في ذلك الزمان لنقد الرجال الحافظان الحجتان يحيى بن سعيد القطان (م ١٨٩ هـ) وعبدالرحمن بن مهدي (م ١٩٨ م) وكان للناس وثوق بهما فصار من وثقاه مقبولاً ومن جرحاه مجروحاً، ومن اختلفا فيه ـ وذلك قليل ـ رجع الناس فيه إلى ما ترجح عندهم(٢).

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١/١٥٨ ـ ١٦٠.

(٢) قال صالح بن جزرة: أول من تكلم في الرجال شعبة ثم تبعه القطان وأحمد ويحيى، أي وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين «تهذيب التهذيب» وقال ابن الصلاح: يعني أنه أول من تصدى وعني به «مقدمة ابن الصلاح»: ص ٤٤٠.

ثم ظهرت بعدهم طبقة أخرى يرجع إليهم في ذلك منهم: يزيد بن هارون (م ٢٠٦ هـ) وأبو داود الطيالسي (م ٢٠٤ هـ) وعبدالرزاق بن همام (م ٢١١ هـ) وأبو عاصم الضحاك النبيل بن مخلد (م ٢١٢ هـ) ثم صنفت الكتب في الجرح والتعديل والعلل وبينت فيها أحوال الرواة، وكا رؤساء الجرح والتعديل في ذلك الوقت جماعة منهم يحيى بن معين (م ٢٣٣ هـ) وقد اختلفت آراؤه وعبارته في بعض الرجال كما تختلف آراء الفقيه النحرير وعبارته في بعض المسائل التي لا تكاد تخلص من إشكال، ومن طبقته أحمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ) وقد سأله جماعة من تلامذته عن كثير من الرجال فتكلم فيهم بما بدا له ولم يخرج بهم عن دائرة الاعتدال، وقد تكلم في هذا الأمر محمد بن سعد (م ٢٣٠ هـ) كاتب الواقدي في طبقاته وكلامه جيد معقول، وأبو خيثمة زهير بن حرب (م ٢٣٤ هـ) وله في ذلك كلام كثير، وأبو جعفر عبدالله بن محمد النبيل حافظ الجزيرة الذي قال فيه أبو داود: لم أرَ أحفظ منه، وعلي بن المديني (م ٢٣٤ هـ) الذي قال فيه أحمد: هو درة العراق، وأبو بكر بن أبي شيبة (م ٢٣٥ هـ) صاحب المسند وكان آية في الحفظ، وعبدالله بن عمر القواريري (م سنة ٢٣٥ هـ) الذي قال فيه صالح بن جزرة: هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة، وإسحاق بن راهويه إمام خراسان (م سنة ٢٣٧ هـ) وأبو جعفر محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي (م سنة ٢٣٧ هـ) الحافظ، وله كلام جيد في الجرح والتعديل، وأحمد بن صالح حافظ مصر (م سنة ٢٤٨ هـ) وكان قليل المثل، وهارون بن عبدالله الحمال (م سنة ٣٤٣ هـ) وكل هؤلاء من أئمة الجرح والتعديل.

ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة بهم منهم: إسحاق الكوسج (م سنة ٢٥١ هـ) والدارمي (م سنة ٢٥٥ هـ) والبخاري (م سنة ٢٥٦ هـ) والحافظ العجلي نزيل المغرب، ويتلوهم أبو زرعة (م سنة ٢٦٤ هـ) وأبو حاتم (م سنة ٢٧٧ هـ) الرازيان، ومسلم (م سنة ٢٦١ هـ) وأبو داود السجستاني (م سنة ٢٧٥ هـ) وبقي بن مخلد (م سنة ٢٧٦ هـ) وأبو زرعة الدمشقي (م سنة ٢٨١ هـ) ثم بعدهم جماعة منهم: عبدالرحمن بن يوسف البغدادي، وله مصنف في الجرح والتعديل وكان كأبي حاتم في قوة النفس، وإبراهيم بن إسحاق الحربي

(م سنة ٢٨٥ هـ) ومحمد بن وضاح (م سنة ٢٨٩ هـ) حافظ قرطبة، وأبو بكر بن أبي عاصم (م سنة ٢٨٧ هـ) وعبدالله بن أحمد (م سنة ٢٩٠ هـ) وصالح جزرة (م سنة ٢٨٧ هـ) وأبو بكر البزار (م سنة ٢٩٢ هـ) ومحمد بن نصر المروزي (م سنة ٢٩٤ هـ) ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة (م سنة ٢٩٧ هـ) وهو ضعيف ولكنه من الأئمة في هذا الأمر.

ثم من بعدهم جماعة منهم: أبو بكر الفريابي والبرديجي والنسائي (م سنة ٣٠٣ هـ) وأبو يعلى (م سنة ٣٠٧ هـ) وابن خزيمة (م سنة ٣١١ هـ) وابن جرير الطبري (م سنة ٣١٠ هـ) والدولابي (م سنة ٣١١ هـ) وأبو عروبة الحراني (م سنة ٣١٨ هـ) وأبو الحسن أحمد بن عمير، وأبو جعفر العقيلي (م سنة ٣٢٢ هـ).

ويتلوهم جماعة منهم: ابن أبي حاتم (م سنة ٣٢٧ هـ) وأحمد بن نصر البغدادي شيخ الدارقطني (م سنة ٣٢٣ هـ) وآخرون.

ثم من بعدهم جماعة منهم: أبو حاتم بن حبان البستي (م سنة ٣٥٤ هـ) والطبراني (م سنة ٣٦٠ هـ) وابن عدي الجرجاني (م سنة ٣٦٥ هـ)وكتابه في الرجال إليه المنتهى في الجرح والتعديل، وقد جاء من بعد ابن عدي وطبقته جماعة منهم: أبو علي الحسين بن محمد النيسابوري (م سنة ٣٦٥ هـ) وأبو بكر الإسماعيلي (م ٣٧١ هـ) وأبو أحمد الحاكم (م ٣٧٨ هـ) والدارقطني (م ٣٨٥ هـ) وبه ختمت معرفة العلل.

ثم من بعدهم جماعة منهم: ابن مندة (م ٣٩٥ هـ) وأبو عبدالله الحاكم (م ٤٠٥ هـ) وأبو نصر الكلاباذي (م ٣٩٨ هـ) وأبو بكر بن مردويه الأصفهاني (م ٤١٦ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: محمد بن أبي الفوارس البغدادي (م ٤١٢ هـ) وأبو بكر البرقاني (م ٤٥٢ هـ) وأبو حاتم العبدري - وقد كتب عنه عشرة آلاف جزء - وخلف بن محمد الواسطي (م ٤٠١ هـ) وأبو مسعود الدمشقي (م ٤٠٠ هـ) وأبو الفضل الفلكي (م ٤٣٨ هـ) وله كتاب الطبقات في ألف جزء، ثم من بعدهم جماعة منهم: الحسن بن محمد الخلال البغدادي (م ٤٣٩ هـ) وأبو يعلى الخليلي (م ٤٤٦ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: ابن

عبدالبر (م ٤٦٣ هـ)وابن حزم (م ٤٥٦ هـ) الأندلسيان، والبيهقي (م ٤٥٨ هـ) والخطيب (م ٤٦٣ هـ)ثم من بعدهم جماعة منهم: ابن ماكولا (م ٤٧٥ هـ) وأبو الوليد الباجي (م ٤٧٤ هـ).

وقد صنف في الجرح والتعديل أبو عبدالله الحميدي (م ٤٨٨ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: أبو الفضل بن طاهر المقدسي (م ٥٠٧ هـ) والمؤتمن بن أحمد (م ٥٠٧ هـ) وشهرويه الديلمي، ثم من بعدهم جماعة منهم: أبو موسى المديني (م ٥٨١ هـ) وأبو القاسم بن عساكر (م ٥٢٣ هـ) وابن بشكوال (م ٥٧٨ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: أبو بكر الحازمي (م ٥٨٤ هـ) وعبدالغني المقدسي (م ٦٠٠ هـ) والرهاوي وابن المفضل المقدسي (م ٦١٦ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: أبو الحسن بن القطان (م ٦٣٨ هـ) والزكي المنذري (م ٦٥٦ هـ) وأبو عبدالله البرزالي (م ٦٣٦ هـ) وابن الأبار وأبو شامة (م ٦٢٥ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: ابن دقيق العيد (م ٧٠٢ هـ) والشرف الميدومي، وابن تيمية (م ٧٢٨ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: المزي (٧٤٢ هـ) وابن سيد الناس وأبو عبدالله بن أيبك والذهبي (م ٧٤٨ هـ) والشهاب بن فضل الله (م ٧٤٩ هـ) والمغلطائي (م ٧٦٣ هـ) والشريف الحسيني الدمشقي والزين العراقي (م ٨٠٦ هـ) ثم من بعدهم جماعة منهم: الولي العراقي والبرهان الحلبي وابن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ) وآخرون من كل عصر إلا أن المتقدمين كانوا أرسخ قدماً من المتأخرين[١].

فأنت ترى أن هذه ثمانية قرون كاملة تبدأ بعصر الصحابة وكلها مشحونة بالأئمة الأعلام من علماء الجرح والتعديل الذين وزنوا الرواة بميزان العدل وأنزلوهم منازلهم فجزاهم الله عن الدين خير الجزاء.

---

(١) توجيه النظر: ص ١١٤ ـ ١١٦، والإعلان بالتوبيخ: ص ١٦٣.

كتب الجرح والتعديل

قد بدأ التصنيف في علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث والرابع، ومن العلماء من تكلم في كتابه على الضعفاء من الرواة فقط، ومنهم من قصر مؤلفه على الثقات لا غير، ومنهم من جمع النوعين، وكل قصد الخير، وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة من المصنفات في وقت واحد، وذلك في حدود منتصف القرن الثالث الهجري، ودونت أقوال المتكلمين الأوائل في الرجال التي كان أهل الحديث يتناقلونها شفاهاً كما يتناقلون الحديث، وكذلك فإن المصنفات المتأخرة اعتمدت على المصنفات الأولى ونقلت أقوال مؤلفيها في الرجال، هكذا دون العلماء هذا العلم ورتبوه.

ونوه المستشرق المعروف «أدم منتر» في كتابه «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري» بالدور العظيم الذي قام به علماء الحديث في تدوين السنة النبوية وخدمتها فقال: وقد اعتنى نقاد الحديث منذ أول الأمر بمعرفة رجال الحديث وضبط أسمائهم والحكم عليهم بأنهم ثقات أو ضعفاء، ثم نظروا في الأساس الذي يبني عليه هذا الحكم أعني الصفات التي يجب توفرها في المحدث الثقة، وهو ما يعرف بالجرح والتعديل، وقد أدت بهم الحاجة إلى السند المتصل أن يتجاوزوا البحث في حياة الرواة والحكم عليهم إلى عمل تاريخ كامل لهم، وهكذا وجدت تواريخهم في القرن الثالث الهجري مثل تاريخ البخاري وطبقات ابن سعد[1].

قال الذهبي: وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين

---

(١) مجلة «دعوة الحق» ديسمبر ١٩٦٦ الرباط (مراكش).

اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان[1] أي كان من أوائل الذين ألفوا وتكلموا.

وتتابع العلماء بعد ذلك طبقة بعد طبقة تؤلف وتبحث في الرجال وتتحرى أمر الرواة حتى لا يعسر عليك أن تجد في مؤلفاتهم تاريخ أي رجال يمر بك اسمه في كتب الحديث، وإليك طائفة من أشهر الكتب في ذلك:

١ ـ كتب الضعفاء:

١ ـ «كتاب الضعفاء الكبير»: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى (سنة **٢٥٦** هـ) وطبع بالهند سنة **١٣٢٧** هـ و **١٣٣٣** هـ.

٢ ـ «الضعفاء والمتروكين»: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن علي النسائي المتوفى (سنة **٣٠٣** هـ) وطبع بالهند في سنة **١٣٢٥** هـ.

٣ ـ «الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث»: مما جمعه الحافظ أبو عثمان البرذعي عن أبي زرعة الرازي، مخطوط، نسخة منه في كوبرلي رقم (**٤٠**) وقد حفظه وأعده للنشر الأستاذ سعدي الهاشمي.

٤ ـ «أحوال الرجال»: للجوزقاني المتوفى (سنة **٢٥٩** هـ) مخطوط، نسخة في المكتبة الظاهرية رقم (**٢٤٩**) حديث.

٥ ـ «كتاب المجروحين»: للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي المتوفى (سنة **٣٥٤** هـ) طبع أول مرة من حيدر آباد ـ الهند (**١٩٧٠** م) في ثلاثة أجزاء ثم طبع مرة ثانية بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد من بيروت.

وقد كتب ابن حبان مقدمة طويلة نفيسة في بداية كتابه استغرقت ثلاثين ورقة وتناول فيها أهمية معرفة الضعفاء وجواز الجرح وذكر فيها أنواع المجروحين.

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٢.

٦ ـ «كتاب الكامل في ضعفاء الرجال»: لعبدالله بن عدي الجرجاني المتوفى (سنة ٣٦٥ هـ) قد رتب كتابه على حروف المعجم، وذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان من رجال الصحيحين وذكر في ترجمة كل راوٍ حديثاً أو أكثر من غرائبه ومناكيره، ويعتبر هذا الكتاب أكمل كتاب في الجرح وعليه اعتماد العلماء، وقدم لكتابه بمقدمة نفيسة وطبعت هذه المقدمة بتحقيق وتعليق الأستاذ صبحي البدري السامرائي من بغداد، والكتاب في ثلاث مجلدات، مخطوط في مكتبة السلطان أحمد الثالث في اسطنبول تحت رقم ٢٩٤٣، وفي خمس مجلدات في دار الكتب المصرية.

وقد ألف العلامة الكوثري كتاباً خاصاً في نقد كتاب «الكامل» سماه «إبداء التعدي في كامل ابن عدي» ولا يزال مخطوطاً.

٧ ـ «الحافل في تكملة الكامل»: للشيخ أبي العباس أحمد الأشبيلي المعروف بابن الرومية المتوفى (سنة ٦٢٧ هـ).

٨ ـ «الضعفاء»: للعقيلي المتوفى (سنة ٣٢٢ هـ) كتاب مرتب على حروف المعجم يوجد مخطوطاً في برلين ٩٩١٦ (١٨٢ ورقة حوالي ٧٠٠ هـ)، الظاهرية حديث رقم ٣٦٢ (٢٤٣ ورقة قبل ٤٧٠ هـ) انظر تاريخ التراث العربي ج ١ ص ٢٨٥.

٩ ـ «الضعفاء والمتروكين»: للإمام أبي الحسن الدارقطني المتوفى (سنة ٣٨٥ هـ) مخطوط نسخة منه في المكتبة الظاهرية مجموع رقم ١٢٤، وتوجد نسخة في أيا صوفيا (٤٠٥) انظر تاريخ الأدب العربي ج ٣ ص ٢١١.

١٠ ـ «المدخل»: للإمام الحاكم أبي عبدالله النيسابوري المتوفى (سنة ٤٠٥ هـ) تكلم في قسم منه عن المجروحين، وبسط القول فيه، وطبع بحلب سنة (١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م) بإشراف راغب الطباخ.

١١ ـ «أسماء الضعفاء والوضاعين»: لابن الجوزي، مخطوط في مكتبة أحمد الثالث رقم ٦٣٢ والظاهرية رقم ٣٩٣، والمكتبة السعيدية في الهند.

١٢ ــ «ميزان الاعتدال»[١]: للإمام شمس الدين الذهبي، سلك فيه مسلك ابن عدي فذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً أو أكثر من غرائبه ومناكيره، رتبه على حروف المعجم حتى في الآباء ورمز على اسم الرجل لمن أخرج له في كتابه من الأئمة الستة، قال في خطبته: «وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وبأقل تجريح، فلو لا أن ابن عدي من مؤلفي كتب الجرح ذكر ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أرَ من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين خوفاً من أن يتعقب علي لا أني ذكرته لضعف فيه عندي» إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين في الفروع لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس.

وفي بعض نسخ «الميزان» توجد ترجمة الإمام أبي حنيفة، قال مولانا عبدالحي اللكنوي: قد دست ترجمة أبي حنيفة في بعض نسخ الميزان، راجع كتابه «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» و«الرفع والتكميل».

طبع في مصر سنة ١٣٢٥ هـ في ثلاث مجلدت، فيها (١٥٩٥٧) ترجمة وأعيد طبعة سنة ١٣٨٢ هـ في أربع مجلدات، قامت بنشره دار إحياء الكتب العربية.

١٣ ــ «المغني في الضعفاء»: للإمام الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) طبع الكتاب في جزئين بتحقيق الدكتور نور الدين عتر من حلب سنة (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) جمع المؤلف فيه ما تفرق من أمهات كتب الضعفاء قبله جمعاً عظيماً، قال السيوطي: هو كتاب صغير الحجم، نافع جداً من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة[٢].

---

(١) وقد اختصر الميزان الحافظ برهان الدين الحلبي في كتاب سماه «فمثل الهميان في معيار الميزان» توجد منه نسخة مخطوطة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٣٤٦ ب).

(٢) تدريب الراوي ص ٥١٩.

١٤ ــ «كتاب الضعفاء»: للإمام الذهبي، جمع فيه كثيراً من الرواة واختصر الكلام عليهم، ثم جمع زيادات جعلها ذيلاً للضعفاء استدركها عليه، ثم إنه أدرج هذه الزيادات وغيرها في صلبه وسماه «المغني في الضعفاء» ما فاته منها إلا نبذ يسير جداً. مخطوط نسخة منه في الظاهرية رقم (٣٦٩ حديث).

١٥ ــ «لسان الميزان»: للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ) ضمنه الميزان وزاد عليه جملة كثيرة كما زاد فيه تذييل شيخه العراقي على الميزان، ورمز لزياداته هو بحرف زاي، ولتذييل شيخه بحرف ذال، وفيه نحو (١٤٣٤٣) ترجمة، وقد طبع بالهندسة (١٣٢٩ هـ ـ ١٣٣١ هـ) في ستة أجزاء، ولابن حجر أيضاً (طبقات المدلسين) طبع بمصر سنة (١٣٢٢ هـ).

١٦ ــ «الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط»: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي المتوفى سنة (٨٤١ هـ) وقد طبع بحلب سنة (١٣٥٠ هـ ـ ١٩٣١ م) بإشراف الشيخ محمد راغب الطباخ، وله أيضاً «التبيين لأسماء المدلسين» وقد طبع بحلب.

٢ ــ كتب الثقات:

أفرد الثقات بالتأليف كثير من العلماء ومن هذه الكتب:

١ ــ «كتاب الثقات»: لمحمد بن أحمد بن حبان البستي المتوفى (٣٥٤ هـ) ذكر السخاوي أنه أحفل كتب الطبقات[١] وقد رتبه ابن حبان على الطبقات، فالطبقة الأولى هم الصحابة، والطبقة الثانية هم التابعون، والطبقة الثالثة هم أتباع التابعين.

ولكنه تساهل في توثيق بعض من ذكرهم فينبغي أن يتنبه لهذا[٢] قال مولانا عبد الحي اللكنوي: وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان وقالوا: هو

(١) الإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٥.
(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢٠.

واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيراً ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف، فإنك عرفت سابقاً أن ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عد غيره عنده[1].

والكتاب له نسخة كاملة في المكتبة الآصفية بالهند، وطبع من حيدر آباد الهند.

٢ ـ «تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم»: لعمر بن أحمد بن شاهين (م ٣٨٥ هـ).

وقد رتبه على حروف المعجم، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وربما ذكر بعض الشيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة.

وله نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ويتألف من ٧٣١ ورقة، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة.

٣ ـ «كتاب الثقات»: لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى (سنة ٨٧٩ هـ) جمع فيه الثقات ممن ليس في الكتب الستة في أربع مجلدات[2].

٣ ـ كتب جامعة بين الثقات والضعفاء:

والكتب في هذا النوع كثيرة جداً، منها كتاب الجرح والتعديل للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ[3].

و «الكبير» و «الأوسط» و «الصغير»: للبخاري وتاريخ ابن خيثمة و «كتاب الجرح والتعديل»: لابن حبان البستي، و «كتاب الجرح والتعديل»:

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ١١٩.
(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢١.
(٣) طبع هذا الكتاب بأنقرة في مجلدين سنة (١٩٦١ م).

لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧ هـ) وهو كبير في تسع مجلدات، اقتص فيه أثر البخاري وأجاد فيه، و «كتاب الجرح والتعديل»: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزقاني الحافظ المتوفى (سنة ٢٥٩ هـ) و «كتاب التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»: للعماد بن كثير المتوفى (سنة ٧٧٤ هـ) جمع فيه بين تهذيب المزي وميزان الاعتدال للذهبي مع زيادات وتحرير في العبارات وهو أنفع شيء للمحدث والفقيه، و «كتاب الطبقات الكبرى»: لمحمد بن سعد المتوفى سنة (١٣٥ هـ)[١]. «كتاب الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم الرازي، وهو من أعظم كتب الجرح والتعديل التي وصلتنا ومن أغزرها فاسدة، وأوثقها صلة بنقاد الرجال الذين عرفهم تاريخ الحديث.

هذا الكتاب زاخر بنصوص الأحكام التي أصدرها جهابذة علم الجرح والتعديل، وبهذا يفوق كتاب التاريخ الكبير للبخاري لأنه قلما ذكر البخاري في تاريخه جرحاً وتعديلاً، وهذا لا ينقص من قيمة كتاب البخاري، فربما فعل ذلك عمداً، لأنه ألف في الضعفاء كتاباً مفرداً ضمن (١٨٠٥٠) ترجمة، ذكر كل راو وما قيل فيه بأسانيد صحيحة وجعل للكتاب مقدمة هي مفتاح له في جزء مفرد، سماها (تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل) وهي عظيمة جداً تكلم فيها حول هذا العلم، وترجم لجهابذته ترجمة وافية، فكان الكتاب فريداً في فنه لا يستغني عنه عالم في الحديث وعلومه، وهو صورة صادقة عن مؤلفات لا ندري عددها كانت في ذلك العصر، لم يكتب لها الوصول إلينا.

وطبع الكتاب في تسع مجلدات مع مقدمته بالهند (سنة ١١٧١ هـ) ثم صور في بيروت.

---

(١) كشف الظنون ١/٢٧٢ والرسالة المستطرفة ص ١٢١.

منهج المحدثين في الجرح والتعديل

إن أئمة الحديث بحثوا عن الرواة وكانوا يبينون أحوالهم وينقدونهم ويعدلونهم حسبة لوجه الله تعالى، ولا تأخذهم خشية أحد ولا تتملكهم عاطفة، أنت تعلم أن من تحمل رواية الحديث فهم رجال من الولاة والحكام والأمراء يخشى جانبهم ويحذر الناس بطشهم وجبروتهم، فكان المحدثون يلتزمون بقول الحق فيهم وينزلونهم في المنازل التي يستحقونها ولا يبالون بما يصيبهم من مكروه بسبب هذه المصارحة لرضاء الله تعالى ولصون أمانة الإسلام، وانظر شدة ابن معين فإنه لما قدم حران طمع أبو سعيد يحيى بن عبدالله بن الضحاك البابلتّي أنه يجيء إليه فوجه بصرة فيها ذهب وطعام طيب، فقبل الطعام ورد الصرة، فلما رحل سألوه عنه فقال: والله إن صلته لحسنة وإن طعامه لطيب إلا أنه لم يسمع الأوزاعي[1].

وليس أحد من نقاد الحديث ورجاله يحابي في حديث رسول الله ﷺ أباه ولا أخاه ولا ولده، وقد قصد الجميع خدمة السنة الشريفة وحفظها، فصدقوا القول وأخلصوا النية.

قال الحافظ السخاوي: فعدلوا وجرحوا ووهنوا وصححوا ولم يحابوا أباً ولا إبناً ولا أخاً، حتى إن ابن المديني سئل عن أبيه فقال: سلوا عنه غيري فأطرق ثم رفع رأسه، فقال: هو الدين: إنه ضعيف.

وكان وكيع بن الجراح لكون والده على بيت المال يقرن معه آخر إذا روى

(١) الإعلان بالتوبيخ ص ٦٧.

عنه، قال أبو داود صاحب السنن: ابني عبدالله كذاب[1] ونحوه قال الذهبي في ولده أبي هريرة إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه، وقال زيد بن أبي أنيسة: لا تأخذوا عن أخي يعني يحيى المذكور بالكذب[2].

فهل رأيت مثل هذا الاحتياط ومثل هذه المبالغة في التثبت عند أهل ملة أخرى غير ملة الإسلام؟ ويقول الإمام معاذ بن معاذ: رأيت المسعودي[3] في سنة (٣١٥ هـ) يطالع الكتاب يعني أنه قد تغير حفظه[4].

ومما يثير العجب والاستغراب أن الإمام معاذ بن معاذ تقدم إليه رجل بألف دينار على أن لا يكتب في كتابه شيئاً عن رجل سماه فلا يوثقه ولا يجرحه بل يسكت عنه، فرفض الإمام ذلك المال بشدة، وقال: إنني لا أكتم الحق[5].

فهل يعرف أحد في تاريخ البشر مثالاً للاحتياط في العلم والأمانة للحق والاستقامة على منهج الصدق على هذا المثال؟.

فكما إنهم التزموا الصدق والصراحة والدقة في بيان حال الناقلين كذلك إنهم التزموا طريقة الاعتدال في بيان أحوال الرواة فلم يتناولوا إلا الجانب الحديثي الذي يهمهم ولم يرفعوا الراوي عن مرتبته ولم ينزلوه عنها، بل وضعوا كل واحد في محله.

شروط الجارح والمعدل:

يشترط في الجارح والمعدل: العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية.

---

(١) قلت: ولكن وثقه الذهبي وقال: هذا جرح مبهم، انظر: «ميزان الاعتدال» ٢/٤٣. ولسان الميزان ٣/٢٩٤.

(٢) فتح المغيث ٣/٣٢٣.

(٣) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود، توفي سنة ١٦٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/٢١١.

(٥) الرسالة المحمدية ص ٥٧.

لا شك أن الجرح والتعديل أمر خطر وصعب جداً، ولا يبلغ إلى رتبة الجرح والتعديل كل عالم، كانت هذه المكانة العظمى خاصة بالأئمة المحدثين الذين لهم مهارة تامة وملكة راسخة بل حصلت لهم درجة الاجتهاد، وإن الله تعالى قد أقامهم لحفظ سنة نبيه الكريم ﷺ والدفاع عن دينه.

ولكن من المؤسف أن طائفة من المتجددين في عصرنا هذا تحاول الحكم على الأحاديث النبوية بعقولهم القاصرة وبفهومهم الفاترة، وليس لهم معرفة بأصول الدين ولا لمبادئه بل إنهم تلاميذ المستشرقين ومقلدوهم فينسجون على منوالهم، يحكمون على الأحاديث بالصحة والضعف بغير دليل وبرهان، وإن هذا لغواية وضلالة ومحاولة في التشكيك في الإسلام.

وإن رتبة الجرح والتعديل مختصة بأئمة الفن، وكان لهم ديانة وورع وحفظ وإتقان ومعرفة تامة بالحديث وعلومه.

قال الإمام السيوطي: اعلم أن أنواع علوم الحديث كثيرة لا تعد، قال الحازمي في كتاب «العجالة»: علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل[1]. وقال ابن حبان إنما للحديث الضعيف أربع وثلاثون قسماً[2].

قال الإمام الذهبي: فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع يعينوه على إيضاح رواياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا[3] إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى العلماء والاتقان وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد[4]

(١) تدريب الراوي ١/٥٣.

(٢) ظفر الأماني ص ٦٥.

(٣) نقاداً خبيراً.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/٤.

ولذلك قال الإمام السخاوي في «باب المعلل» كما: اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله ومن تعاطي تحرير فن غير فنه فهو متعنت، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليفهم وكثرة مجالستهم حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء معرفة السنن النبوية[1].

قال مولانا عبدالعلي بحر العلوم (م ١٣٣٥ هـ): لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً لا أن يكون متعصباً ومعجباً بنفسه لا اعتداد بقول المتعصب[2].

قال النووي: إنما يجوز الجرح للعارف، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة فلا يجوز له الكلام في أحد[3].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: وإن صدر من غير عارف بالأسباب لا يعتبر به[4].

درجات أئمة الجرح والتعديل:

قال السخاوي في «فتح المغيث»[5]: وقد قسم الذهبي من تكلم في الرجال أقساماً:

قسم تكلموا في سائر الرواة كابن معين وأبي حاتم.

وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

---

(١) فتح المغيث ١/٢٢٠.

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢/١٥٤.

(٣) مقدمة شرح مسلم ص ١٠٦.

(٤) لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر ص ١٣١.

(٥) فتح المغيث ٣/٣٢٥.

وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

قال: والكل على ثلاثة أقسام.

١ ـ قسم منهم متعنت في التجريح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بالنواجذ، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً، يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلاً: هو ضعيف ولم يبين سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه، ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه.

٢ ـ وقسم منهم متسمح كالترمذي والحاكم[١].

قلت: وكابن حزم فإنه قال في كل من أبي عيسى الترمذي وأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول[٢].

٣ ـ قسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي[٣].

---

(١) قال السخاوي في شرح الألفية (ص ٤٨٣): ولوجود التشديد ومقابله ـ أي التسامح ـ نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل ربما رد كلام كل من المعدل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعي رحمه الله في (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى) فإنه كما قال النووي: لم يوثقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين، أو لتحامله كالنسائي في (أحمد بن صالح أبي جعفر المصري) الحافظ المعروف بابن الطبري حيث جرحه بقوله: ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بالكذب، فإنه كما قال أبو يعلى الخليلي: ممن اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه: فيه تحامل، قال: ولا يقدح كلام أمثاله فيه، وقال الذهبي في «الميزان»: إنه آذى نفسه بكلامه فيه، والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته.

(٢) قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): فإنه ما رآهما أي جامع الترمذي وسنن ابن ماجه وما دخلا في الأندلس إلا بعد موته (التعليق الممجد ص ١٦).

(٣) قلت: ابن عدي من المتعنتين على الحنفية وغيرهم، انظر «الرفع والتكميل» ص ٢٠٨ ـ ٢١٦.

قال الحافظ ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح»: إن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط فمن الأولى: شعبة وسفيان: وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان وابن مهدي، ويحيى أشد منه.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم الرازي والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

والمتشددون من المتأخرين منهم:

١ ــ ابن الجوزي مؤلف كتاب «الموضوعات» و«العلل المتناهية».

٢ ــ عمر بن بدر الموصلي، مؤلف «رسالة في الموضوعات» ملخصة من «موضوعات ابن الجوزي».

٣ ــ والرضى الصغاني، له رسالتان في الموضوعات.

٤ ــ والجوزقاني مؤلف كتاب «الأباطيل».

٥ ــ والمجد اللغوي مؤلف «القاموس» و«سفر السعادة» وأمثالهم، فلهم تعنت في جرح الأحاديث فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث أو ضعفه بوجود قدح ولو يسيراً في راويه أو لمخلفته لحديث آخر، فكم من حديث قوي حكموا عليه بالوضع أو الضعف، وكم من حديث ضعيف بضعف يسير حكموا عليه بقوة الجرح، فالواجب على العالم أن لا يبادر إلى قبول أقوالهم بدون تنقيح أحكامهم، كذا في الرفع والتكميل[1].

واعلم أن من النقاد من له تعنت في جرح أهل بعض البلاد أو بعض المذاهب لا في جرح الكل، فحينئذ يجب أن ينقح الأمر في ذلك الجرح، كجرح الذهبي وابن تيمية في كثير من الصوفية وأولياء الأمة[2].

---

(١) ص ١٩٤ ـ ٢٠٠.
(٢) اليواقيت والجواهر ١/ ٨.

كذلك الذهبي بالغ في نقد الأشاعرة مبالغة[1] وكالدارقطني والخطيب البغدادي في أبي حنيفة وأصحابه.

فالواجب على العالم أن لا يبادر إلى قبول أقوالهم بدون تنقيحها، ومن قلدهم من دون الانتقاد ضل وأوقع العوام في الإفساد.

قل مولانا عبدالحي اللكنوي: وحكم أقوال مثل هذه الطائفة المتشددة المتساهلة في باب حكم وضع الأحاديث وبطلانها وضعفها: أن لا يبادر إلى قبولها، ولا يقطع بصدقها ما لم يوافقهم غيرهم من نقاد المحدثين وكبار المنتقدين، فاحفظ هذا فإنه ينفعك في مواضيع كثيرة[2].

الأوصاف المشروطة في الراوي لقبول روايته

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقضاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً لما يحيل المعاني[3].

فلا يقبل خبر كافر ومجنون وصبي ومعتوه ومغفل وفاسق.

والمراد بالضبط: أن يكون حفظه لما يسمعه أرجح من عدم حفظه، وذكره له أرجح من سهوه[4] فلا يضره طروء النسيان والسهو والوهم أحياناً، فإن هذا لا يخلو منه أحد.

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ١/١٩٠.

(٢) تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلبة ص ٥.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٨ وتدريب الراوي ص ١٩٧.

(٤) الأحكام في أصول الأحكام ٢/١٠٦.

والمراد بالسلامة من أسباب الفسق، أن لا يكون مرتكباً لكبيرة، مصراً على الصغيرة.

معرفة العدالة:

عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص معدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً[1] مثال ذلك أن مالك بن أنس وسفيان الثوري وابن عيينة وشعبة بن الحجاج وأبا عمرو الأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبدالله بن المبارك ويحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين أو أشكل أمره على الطالبين[2].

وتوسع ابن عبدالبر الحافظ في هذا فقال: كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه، لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، وفيما قاله إتساع غير مرضي، والله أعلم.

لا يقبل الجرح إلا مفسراً:

يقبل التعديل من غير ذكر بيان سببه على الصحيح المشهور، لأن أسبابه كثيرة فتثقل ويشق ذكرها لأن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، ولم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً، ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب لأنه يحصل بأمر واحد ولا يشق ذكره،

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٩ وفتح ١١.

(٢) الكفاية ص ١٤٧ وفتح المغيث ١/١٦٢.

ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد في بيان سببه ليظهر هل هو قادح أو لا؟.

قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما.

ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة، وعمر بن مرزوق، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم[1].

ثم ذكر السيوطي مقابل الصحيح أقوالاً.

أحدها: قبول الجرح غير مفسر، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه.

الثاني: لا يقبلان إلا مفسرين.

الثالث: لا يجب ذكر السبب في واحد منهما إذا كان الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجرح والتعديل والخلاف في ذلك بصيراً مرضياً في اعتقاده وأفعاله، وهذا اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور، واختاره إمام الحرمين والغزالي والرازي والخطيب، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح[2].

فتبين من هذا أن في المسألة قولين راجحين وقد رجح فضيلة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة القول الثاني منهما على الأول، وقد قال فيه الإمام أبو بكر الباقلاني: إنه قول الجمهور وهو الذي جرى عليه علماء الجرح والتعديل من المتأخرين أيضاً.

فدونك كتب هؤلاء الأئمة الحفاظ: المنذري والنووي وابن دقيق العيد وابن تيمية وابن عبد الهادي والذهبي والعلاء المارديني وابن القيم والسبكي

---

(١) تدريب الراوي ١/٣٠٥.
(٢) تدريب الراوي ١/٣٠٦ مختصراً.

والزيلعي وابن كثير والزركشي وابن رجب والعراقي والهيثمي وابن حجر والعيني وابن الهمام والسخاوي والسيوطي والمناوي، وسواهم يعدلون ويصححون ويجرحون ويضْعفون دون بيان السبب[1].

واختار شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني تفصيلاً حسناً، فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لا يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان إلا مفسراً، لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه، ثم في حديثه ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله.

وقال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال -: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة[2] انتهى.

ولهذا كان مذهب النسائي: أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه[3].

الجرح المجمل في كتب الرجال وحكمه؟:

قال ابن الصلاح: ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح، أو في الجرح والتعديل، وقلما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف وهذا

---

(١) هوامش قواعد في علوم الحديث ص ١٦٨.

(٢) أي إن علماء هذا الشأن يثبتون في نقد الرجال فلم يقع منهم أن اختلفوا في توثيق رجل اشتهر بالضعف ولا في تضعيف رجل عرف بالتثبت والصدق، إنما يختلفون فيمن لم يكن مشهوراً بالصدق أو التثبت انظر كتاب «السنة ومكانتها» ص ٦٤٨.

(٣) تدريب الراوي ١/٣٠٨.

حديث غير ثابت، ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذي احتج بهم صاحبا (الصحيحين) وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم فإنه مخلص حسن، والله أعلم.

وقال البلقيني: هذا المخلص فيه نظر من جهة أن الريبة لا توجب التوقف، ألا ترى أن القاضي إذا ارتاب في الشهود فإنه يجوز أن يحكم مع قيام الريبة؟ وإنما كلام الأئمة المنتصبين لهذا الشأن أهل الإنصاف والديانة والنصح يؤخذ مسلماً لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو أنه كذاب أو متروك، وذلك واضح لمن تأمله، والإمام الشافعي يقول في مواضع، هذا حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ورده بذلك[1].

ثبوت الجرح والتعديل:

الراجح أن الجرح والتعديل يثبتان بواحد، وقيل: لا بد من اثنين[2] والصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره: أنه يثبت بواحد[3].

تعارض الجرح والتعديل:

إذا تعارضت أقوال العلماء في تعديل راو واحد وتجريحه فيجرحه بعضهم بجرح مفسر ويعدله آخرون، ففيه ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص ٢٢٢ واختصار علوم الحديث ص ١٠٤ وهامش قواعد في علوم الحديث ص ١٦٩.

(٢) تدريب الراوي ٣٠٨/١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣.

الأول: يقدم الجرح المفسر على التعديل مطلقاً ولو كثر عدد المعـدلين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل.

وإن كان التعديل مفسراً أيضاً بأن يقول المعدل: عـرفت السبب الذي ذكره الجارح ولكنه تاب وحسنت حالته، فإنه حينئذ يقدم التعديل.

الثاني: يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأن كثرتهم تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم، وهذا قول مردود لأن المعدلين وإن كثروا لم يخبروا عن عدم ما أخبر به الجارحون.

الثالث: أن الجرح والتعديل إذا تعارضا لا يترجح أحدهما إلا بمرجح.

والمذهب الأول هو الراجح، هذا في التعارض بين حكمين من عالمين، فإذا كان القولان من واحد فإنا نعمل بالمتأخر من قوليه إذا علم، فإذا لم يعلم فالتوقف[1].

لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر إلا بحجة ناطقة:

لو علم من قرينة الحال أن الجرح صدر من منافرة أو عداوة أو نحو ذلك فلا يقبل بالانفاق، قال الشيخ عبدالحي اللكنوي: الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود[2].

قال الذهبي: قلت: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصمه الله وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين[3].

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي ص ١٣٠ وتدريب الراوي ص ٣١٠ ومقدمة ابن الصلاح ٢٢٥.

(٢) الرفع والتكميل ص ١٨٧.

(٣) ميزان الاعتدال ١/١١١.

قال الحافظ ابن حجر: وأبعد من ذلك كله عن الاعتبار تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدراً أو أعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به[1].

قال السخاوي: رأى (ابن عبدالبر) أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح، فإن انضم لذلك عداوة فهو أولى لعدم القبول[2].

الأئمة الذين أذعنت الأمة لامامتهم لا يؤثر فيهم جرح ولو كان مفسراً:

قال التاج السبكي: الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم «الجرح مقدم على التعديل» على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه... قد عرفنا أن الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه، من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك، وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب، وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه، ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون[3].

التعديل على الإبهام:

كأن يقول حدثني الثقة أو من لا أتهم من غير أن يسميه لم يكتف به حتى يسميه لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه كان ممن جرحه غيره بجرح قادح،

---

(١) مقدمة فتح الباري ص ٤٤٦.

(٢) فتح المغيث ٣٢٨/٣.

(٣) طبقات الشافعية ١٨٨/٤ - ١٩٠ - ومقدمة أوجز المسالك ص ١٠٠.

بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه تردداً، فإن كان القائل لذلك عالماً أجزأ في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض المحققين(١).

هل رواية الثقة عن غيره تعديل له؟:

فيه ثلاثة أقوال:

الأول: ليست تعديلاً له، لجواز رواية العدل عن غير العدل فلم تتضمن روايته عنه تعديله وهو قول أكثر أهل الحديث، قال النووي: هو الصحيح.

الثاني: هو تعديل له إذ لو علم فيه جرحاً لذكره.

الثالث: إن كان من عادة الراوي العدل أن لا يروي إلا عن ثقة فروايته عن غيره تعديل له، وإلا فلا، اختاره الأصوليون كالآمدي وابن الحاجب وغيرهما(٢).

المجهول عند المحدثين:

من روى عنه واحد فهو مجهول العين عند المحدثين، ومن روى عنه عدلان صار معروفاً، وأقل ما ترتفع به الجهالة عند المحدثين أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من أهل العلم وبهذا يرتفع عنه اسم الجهالة، إلا أنه لا تثبت عدالته إلا بالتزكية عند جمهور المحدثين وقال الدارقطني: من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته(٣) وعند عبدالبر أن الجهالة تزول إذا كان مشهوراً في حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدي كرب بالنجدة.

المستور:

هو من روى عنه اثنان فصاعداً فارتفعت عنه الجهالة، وهو عدل الظاهر

---

(١) تدريب الراوي ١/٣١٠.

(٢) تدريب الراوي ١/٣١٤ وفتح المغيث للسخاوي ١/١٣٤.

(٣) انظر: فتح المغيث ص ١٣٧ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٦.

ومجهول العدالة باطناً، إلا أنه لم يصدر عن أحد من الأئمة توثيقه أو تجريحه، وقد قبل جماعة روايته بغير قيد وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال أي احتمال العدالة وضدها لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل موقوفة إلى استبانة، حاله، وإلى هذا ذهب الحافظ بن حجر[1].

العمل والفتوى على وفق الحديث:

إفتاء العالم أو عمله على وفق الحديث أو على خلافه ليس تصحيحاً ولا تضعيفاً وليس تعديلاً لروايته أو تجريحاً، لجواز أن يكون عمله على وفقه للاحتياط أو لدليل آخر صحيح يوافق ما ثبت من الحديث أو لأنه يرى الاحتجاج بالضعيف أو أنه خالفه لمعارضته وقد روى مالك حديث (الخيار للبيعان) في موطأه ولم يعمل به وسنده صحيح، أما عمل الصحابة أو الصحابي بخلاف الحديث يوجب الطعن فيه إذا كان الحديث ظاهراً لا يحتمل الخفاء عليهم أو عليه، وإذا كان يحتمل الخفاء فلا يوجب ذلك جرحاً فيه، وكذا عملهم بمقتضى حديث دليل على صحته، كما قال الشافعي، في المرسل إذا عضده قول صحابي يحتج به فكذا عمله[2].

حكم عمل الراوي بخلاف روايته:

حكم عمل الراوي بخلاف روايته بعد الرواية مما هو خلاف بيقين يسقط العمل به عندنا، وأما إذا كان قبل الرواية، أو لم يعرف تاريخه فليس ذلك بجرح[3].

الرواية عن أهل الأهواء والبدع:

قال: الحافظ ابن حجر في «شرح نخبة الفكر»: البدعة إما أن تكون بمكفر كأن يعتقد ما يستلزم الكفر أو بمفسق، فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور،

---

(١) شرح نخبة الفكر ص ٢٤ وتدريب الراوي ٣١٦/١.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٢.

(٣) نفس المصدر ص ٢٠٢.

وقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: إذا كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تزد روايته من أنكر أمراً متواتراً في الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله.

والثاني: وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً قد اختلف في قبوله ورده، وذكر فيه ثلاثة أقوال:

الأول: لا يقبل حديث مطلقاً لأنه فاسق ببدعته.

الثاني: يقبل مطلقاً إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية أم لا.

الثالث: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته[1]، ورجح النووي هذا القول، وقال: «والأظهر الأعدل، وقول الكثير أو الأكثر، وقال السيوطي: قيد جماعة قبول غير الداعية بما إذا لم يروِ ما يقوى بدعته، صرح بذلك الحافظ أبو إسحاق الجوزقاني، وبه جزم شيخ الإسلام في «النخبة»[2].

قال الأستاذ أحمد شاكر في هامش «اختصار علوم الحديث» (ص ١٠٠): وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان: وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأن شيء يرويه، ولذلك قال الحافظ الذهبي فيي «الميزان» (ج ١ ص ٤) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: شيعي جلد، لكنه صدوق قلنا صدقه، وعليه بدعته، ونقل توثيقه عن أحمد وغيره، ثم قال: لقائل أن يقول، كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد

---

(١) انظر مقدمة فتح الملهم ص ١٥٧ والفرق بين الفرق ص ٧٥٨.
(٢) تدريب الراوي ١/٣٢٥.

الثقة العدالة والاتقان: فكيف يكون عدلاً وهو صاحب بدعة؟ وجـوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق (مثل تفضيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه) فهذا أكثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنهم، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مفتر.

والذي قاله الذهبي مع ضمية ما قاله ابن حجر فيما مضى هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية، والله أعلم(١).

رواية التائب من الكذب:

الراوي المجروح بالفسق إذا تاب عن فسقه وعرفت عدالته بعد التوبة، تقبل روايته بعدها، وهذا على إطلاقه في كل المعاصي ما عدا الكذب في رواية الحديث، فإن أحمد بن حنبل وأبا بكر الحميدي وأبا بكر الصيرفي قالوا: لا تقبل رواية من كذب في حديث رسول الله ﷺ وإن تاب عن الكذب بعد ذلك، وقال أبو المظفر السمعاني: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه، هذا هو الراجح تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب على رسول الله ﷺ، لعظم مفسدته(٢). قال ابن كثير: من العلماء من كفر: متعمد الكذب في الحديث النبوي ومنهم من يحتم قتله(٣).

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) الباعث الحثيث ص ١٠٢ وتدريب الراوي ١/ ٣٣٠.

(٣) اختصار علوم الحديث ص ١٠٢.

حكم إنكار الراوي لروايته:

المروي عنه إذا أنكر الرواية، فإن كان إنكار جاحد بأن يقول: كذبت على ما رويت لك هذا، يسقط العمل بالحديث اتفاقاً، وإن كان إنكار متوقف بأن قال: لا أذكر أني رويت لك هذا الحديث أو لا أعرفه، فعند أبي يوسف والكرخي وأحمد بن حنبل يسقط العمل به، وعند محمد والشافعي ومالك لا يسقط[1].

خبر من أخذ على الحديث أجراً:

من أخذ على التحديث أجرة، هل تقبل روايته أم لا؟.

في قبول الراوية قولان:

أحدهما: يرد حديثه لأن في هذا إخلالاً بالمروءة، وهو رأي أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

ثانيهما: يقبل حديثه، إلى هذا ذهب الفضل بن دكين وعلي بن عبدالعزيز وآخرون، قياساً على الأجرة على تعليم القرآن، وقد ثبت في صحيح البخاري «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»[2].

وأفتى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي بجوازها لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث[3].

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل

إن نقاد الحديث قد اصطلحوا على استعمال ألفاظ يعبرون بها عن وصف الرواة على تباين أحوالهم في القوة والضعف والثقة والريبة.

---

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠١ وتدريب الراوي ١/ ٢٢٩.
(٢) انظر لامع الدراري.
(٣) الباعث الحثيث ص ١٠٦.

فجاء أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) فهذبها ورتبها وجعلها أربع مراتب لكل من الجرح والتعديل، وزاد عليها ابن الصلاح بعض الألفاظ من كلام الأئمة الحفاظ، وجعلها الذهبي والعراقي خمس مراتب لكل منهما.

وجعل الحافظ ابن حجر في فاتحة كتابه «تقريب التهذيب» مراتب الجرح والتعديل اثنتي عشرة مرتبة فقال: فأولها: الصحابة، الثانية: من أكد مدحه، والثالثة: من أفرد بصفة كثقة أو متقن، أو ثبت، أو عدل، الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به، وليس به بأس، الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطيء، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمى بنوع بدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم. السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويشار إليه بمستور ومجهول الحال، الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق معتبر، وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين، والإشارة إليه ضعيف، التاسعة: من لم يروِ عنه واحد ولم يوثق ويقال فيه: مجهول، العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، ويقال فيه: متروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث، أو ساقط، الحادية عشرة: من اتهم بالكذب ويقال فيه: متهم أو متهم بالكذب، الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ككذاب، أو وضاع، أو يضع، أو ما أكذبه، ونحوها، مختصراً.

قال الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله: فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود، وما بعدها فمن المردود، إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره، وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع[1].

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٠٦.

مراتب ألفاظ التعديل:

وجعل الحافظ السخاوي والسندي ست مراتب لكل من الجرح والتعديل.

فالأولى: وهي أعلى مراتب التعديل وأرفعها عند المحدثين. الوصف بما دل على المبالغة أو عبر عنه بأفعل، كأوثق الناس، وأضبط الناس، وأثبت الناس، أو نحوه، كإليه المنتهى في التثبيت، ولا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان؟ ولا أعرف له نظيراً.

الثانية: التي تليها، ما كرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة، وثقة ثبت، وثقة حجة، وثقة حافظ، وثبت حافظ، وثقة متقن، ونحوها كفلان لا يسأل عنه[1].

الثالثة: ما لم يتكرر فيه ذلك كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل، أو حافظ، أو ضابط. أو كأنه مصحف أو إمام، والحجة أقوى من الثقة.

الرابعة: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين، أو ليس به بأس عند غيره أيضاً، أو متماسك، أو ثقة إن شاء الله، أو مأمون، أو خيار، أو خيار الخلق، أو نحوها.

الخامسة: شيخ، إلى الصدق ما هو[2]، جيد الحديث، حسن الحديث، صدوق سيء الحفظ، صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يخطيء، صدوق تغير بأخرة صدوق رمي بالتشيع أو الإرجاء ونحوهما، فلان روى عنه الناس، وسط مقارب الحديث، ونحوها.

السادسة: صالح الحديث، صدوق إن شاء الله، أرجو أنه لا بأس به ما أعلم به بأساً، صويلح مقبول، ليس ببعيد من الصواب، يروي حديثه، يكتب حديثه، ونحوها.

---

(١) عدها السيوطي في المرتبة الأولى في التدريب ٣٤٣/١ وعدها السخاوي والسندي في الثانية كما في الرفع والتكميل ص ١٢٠.

(٢) سيأتي شرحه.

ومن قيل فيه ذلك: (أي من المرتبة الرابعة حتى السادسة) يكتب حديثه وينظر فيه لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط، فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين[1].

وعن يحيى بن معين إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة وإذا قلت: هو ضعيف، فليس بثقة لا يكتب حديثه[2].

مراتب ألفاظ الجرح:

١ ـ فأدناها ما قرب من التعديل، فإذا قالوا: لين الحديث، كتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً، قال الدارقطني: إذا قلت: لين لم يكن ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء، لا يسقط به عن العدالة، وهذه مرتبة أولى، ويدخل فيها ما ذكره العراقي: فيه لين، فيه مقال، تعرف وتنكر، ليس بذاك، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بمرضى، للضعف ما هو، فيه خلف، تكلموا فيه، طعنوا فيه، مطعون فيه، سيء الحفظ، فيه ضعف، في حديثه ضعف، وليس بذاك القوي.

٢ ـ كما في «التدريب» أيضاً: وإذا قالوا: ليس بقوي، يكتب حديثه أيضاً للاعتبار، وهو دون لين، وهذه مرتبة ثانية.

٣ ـ وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به أيضاً، وهذه مرتبة ثالثة، ومنها ما ذكره العراقي: ضعيف، منكر الحديث ـ عند غير البخاري ـ حديثه منكر، واه، ضعفوه، مضطرب الحديث، لا يحتج به، مجهول.

٤ ـ والرابعة: رد حديث، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، واه مرة، طرحوا حديثه، ومطرح، مطرح الحديث، ارم به، ليس بشيء، لا يساوي شيئاً، لا شيء، ونحوها.

---

(١) تدريب الراوي ٣٤٣/١.
(٣) تدريب الراوي ٣٤٣/١.

٥ ـ المرتبة الخامسة: فلان متهم بالكذب، أو الوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث متروك، متروك الحديث، تركوه، فيه نظر ـ عند البخاري ـ وسكتوا عنه ـ عنده أيضاً ـ لا يعتبر به، لا يعتبر حديثه، ليس بثقة، ليس بالثقة، غير ثقة ولا مأمون، ونحوها.

٦ ـ السادسة: أسوأها وهي أن يقال: فلان كذاب، أو يكذب، دجال، وضاع، يضع، وضع حديثاً، كذا في التدريب[١] والرفع والتكميل[٢].

قلت: ومن قيل فيه ذلك، أي لفظ من السادسة، فهو لا يجوز رواية حديثه إلا لبيان حاله والرد عليه، ويدخل فيه أيضاً منكر الحديث عند البخاري كما سيأتي[٣].

شرح بعض ألفاظ الجرح والتعديل:

١ ـ ثبت: قال السخاوي في شرح الألفية ص ١٥٧: بالسكون، معناه ثابت القلب واللسان والكتاب، وبالفتح: الكتاب يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه.

٢ ـ إلى الصدق ما هو؟: المعنى قريب إلى الصدق ما هو ببعيد.

٣ ـ تعرف وتنكر، يعرف وينكر: أي تعرف براوية المعروف عند المشاهير وتنكر برواية المناكير التي لا تعرف، فأحاديثه تحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين.

٤ ـ إسناده ليس بذاك: أي ليس بذاك القوى، والمشار إليه بذاك هو ما في الذهن يعني بعلم الحديث، ويعتد بالإسناد القوي.

٥ ـ واه بمرة: أي ضعيف جداً لا تردد فيه، وكأن الباء فيه زائدة للتأكيد.

---

(١) ١/٣٤٦. (٢) ص ٧٧.
(٣) قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٣.

٦ ـ مقارب الحديث: بفتح الراء، بمعنى حديثه مقارب له حديث غيره من الثقات، وبكسرها قيل: بمعنى حديثه رديء، وقيل: الفتح والكسر سواء، ذلك تعديل، ومن فرق بينهما فقد أخطأ.

٧ ـ مضطرب الحديث يروي حديثه على أوجه مختلفة من رواة متقاربين بلا ترجيح بين روايتهم، وذلك موجب للضعف.

٨ ـ ليس بذاك: أي ليس بذاك المقام الذي يوثق به، فليست روايته قوية.

٩ ـ يعتبر بحديثه وينظر فيه للاعتبار: أي تقاس روايته برواية غيره، فإن وجد له ثقة يشاركه في روايته بإسناده عن شيخه أو من فوقه، أو وجد له متن بلفظ متنه أو بمعناه يروي من حديث صحابي آخر فإنه يقبل، ويقال لذلك الثقة المشارك: متابع، ولذلك المتن: شاهد، وتتبع الطرق لمعرفة ذلك، اعتبار، فالاعتبار هو تتبع الطريق في الجوامع والمسانيد للعلم بالمتابع المعتبر الذي لم يتهم بالكذب، أو الشاهد لما يرويه الراوي الذي يظن أنه تفرد بمرويه، ويقال للراوي إذا لم يوجد له متابع أو شاهد: فرد، وإذا وجد له متابع قيل له: متابع بفتح الباء.

١٠ ـ الحافظ أعلى من المفيد في العرف كما أن الحجة فوق الثقة، كما في «تذكرةالحفاظ» ص ٩٧٩، كذلك الوصف بالثقة وبأنه صدوق أقل من الوصف بالحجة، فقد قال ابن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثقة ليس بحجة، وقال ابن دقيق العيد في ابن إسحاق: ثقة ليس بحجة، وقال في أبي أويس: صدوق ليس بحجة.

١١ ـ صدوق: هي صيغة مبالغة من مادة (صدق) فتقال فيمن هو تام الصدق لا يتطرق إلى صدقه أي شك أو اشتباه، وإنما الشك في قوة ضبطه لما يرويه.

وقد وصف بها من لا يشك فيهم عدالة وضبطاً، وجاء في تراجم كثير من المحدثين الثقات وصفهم بلفظة (صدوق) مقرونة بلفظه (ثقة) أو ما في مرتبتها،

وأحياناً لفظة (صدوق) يقولونها فيمن ضعف ضبـطه بعض الشيء وهو حسن الحديث، ففي ترجمة (محمد بن راشد المكحولي) قال أبو حاتم: كان صـدوقاً حسن الحديث[1].

١٢ ــ تغير بآخره بمد الهمزة وكسر الخاء والراء، وبعدها هاء، كما جاء في (التدريب) ص ٢٣٢، (تغير بآخرة) بمد الهمزة أيضاً وكسر الخاء وفتـح الراء بعدها تاء مربوطة، و (تغير بأخرة) بفتح الهمزة والخاء والراء بعدها تاء مربوطة، أي اختل ضبطه وحفظه في آخر عمره وآخر أمره[1].

١٣ ــ «كأنه مصحف»: يسمى المصحف لقلة خطئه وحفظه[2].

١٤ ــ «على يدي عدل»: غاية ما يعبر عنه بأنه متوسط الحديث.

١٥ ــ قولهم: هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حسن أو صحيح، لأنه قد يصحح ويحسن الإسناد لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة، كذا قال النووي في التقريب.

---

(١) انـظر تحقيق فضيلة الشيخ عبـدالفتاح أبـو غدة عـلى هامش قـواعد في علوم الحديث ص ٢٤٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/١١٥.

مصطلحات أئمة الجرح والتعديل

من أراد الاستفادة من كتب أسماء الرجال فعليه أن يطلع على مصطلحات أئمة الفن ومراتبها، قال الحافظ ابن كثير: ثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها[1].

ومن أراد التفصيل فعليه أن يرجع إلى «الرفع والتكميل» و«قواعد في علوم الحديث» وهوامشهما بقلم الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، وإني أذكر بعضها:

١ ـ مصطلحات يحيى بن معين:

أ ـ قوله: «إنه ليس بشيء» يستعمل النقاد هذا المصطلح غالباً في الجرح الشديد للرواة، وقد نبه الحافظ ابن حجر إلى أن مراده من قوله «ليس بشيء» يعني أن أحاديثه قليلة[2].

ولكن في أكثر الروايات يعني بقوله هذا: تضعيف الراوي تضعيفاً شديداً كما يعنيه الجمهور[3].

ب ـ قوله: «لا بأس به» هل هو بمعنى ثقة أو دونها في الدلالة، فذهب كثير من العلماء إلى أن ابن معين إذا قال في شخص: «ليس به بأس» فمراده أنه ثقة، وهذا يقتضي التسوية بينهما، فإن أحمد بن سلمة قال: قلت لابن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به

---

(١) انظر: شرح ألفية الحديث ٢/٤٢ وفتح المغيث ١/١٦٢.
(٢) مقدمة فتح الباري ٢/١٤٤.
(٣) انظر هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٣.

بأس، فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس بثقة ولا يكتب حديثه[1].

وقد تتبع الدكتور أحمد محمد نور سيف هذين اللفظين في نقد ابن معين، فوجد أن مدلولهما واحد وهذا اصطلاح خاص به[2].

ج ـ قوله: «لا أعرفه» يعني به في الغالب جهالة الحال، قال ابن عدي: قول يحيى بن معين في الراوي «لا أعرفه» كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته يقول لا أعرف[3].

٢ ـ مصطلحات الإمام البخاري:

أ ـ «فلان فيه نظر» و «فلان سكتوا عنه» يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه[4] ولكن حسب تحقيق العلامة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي أن ما قاله العراقي ليس بمطرد ولا صحيح على الإطلاق، بل كثيراً ما يقوله البخاري ولا يوافق عليه الجهابذة، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناد خاصاً، وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي، بل حديث الراو، فعليك بالتثبت والتأني[5].

ب ـ منكر الحديث «قال البخاري: بكل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه[6].

تنبيه:

فرق بين قولهم روى المناكير أو منكر الحديث أو في حديثه نكارة، عليك أن تفرق «بين روى المناكير» أو «يروي المناكير» أو نحو ذلك، وبين قولهم «منكر الحديث» ونحو ذلك، بأن العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحاً يعتد بـه،

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٣٥.

(٢) انظر: تاريخ ابن معين بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ١/١١٥.

(٣) الكامل ٢٠٩ (ب).

(٤) شرح الألفية للعراقي ٢/١١.

(٥) انظر هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٧.

(٦) تدريب الراوي ص ٢٣٥.

والأخرى تجرحه جرحاً معتداً به، وأن لا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود «أنكر ما روى» في حق روايته في «الكامل» و«الميزان» ونحوهما، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راويهما، وأن تفرق بين قول القدماء: «هذا حديث منكر» وبين قول المتأخرين: «هذا الحديث منكر» فإن القدماء كثيراً ما يطلقون على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الثقات، والمتأخرون يطلقون على رواية راو ضعيف خالف الثقات[1].

وكذلك فرق بين قول الجمهور: «فلان منكر الحديث» وبين قول أحمد ذلك، فإن الجمهور يطلقونه على ضعيف يخالف الثقات في رواياته، وأحمد يطلقه على من يغرب على أقرانه بالحديث[2].

٣ ــ اصطلاح الإمام أحمد بن حنبل:

قال الذهبي في ميزانه في ترجمة يونس بن أبي إسحاق عمرو السبيعي، قال عبدالله بن أحمد، سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق، قال كذا وكذا قلت: هذه العبارة يستعلمها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين[3].

٤ ــ اصطلاح يحيى بن سعيد القطان:

هو الإمام سيد الحفاظ أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ البصري القطان، أحد أئمة الجرح والتعديل المتوفى سنة ١٩٨ هـ.

ذكر في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتب أسماء الرجال في حق كثير من الرواة تركه يحيى بن القطان، فاعرف أن مجرد تركه لا يخرج الراوي عن حيز الاحتجاج به مطلقاً.

---

(١) الرفع والتكميل ص ٩٨.
(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٠.
(٣) ميزان الاعتدال ١/٣٣٣.

قال الترمذي في كتاب العلل: «ذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا، ولا يثبت على رواية واحدة تركه»[1].

٥ ـ اصطلاح ابن القطان:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي المشهور بابن القطان المتوفى سنة ثمان وستمائة، مؤلف كتاب «الوهم والايهام».

كثيراً ما يطلع القارىء في «ميزان الاعتدال» نقلاً عن ابن القطان في حق الرواة لا يعرف له حال، أو لم تثبت عدالته فلعلك تظن منه أن ذلك الراوي مجهول أو غير ثقة، وليس الأمر كذلك فإن لابن القطان في إطلاق هذه الألفاظ اصطلاحاً لم يوافقه غيره.

فقال الذهبي في «ميزانه» في ترجمة «حفص بن بعيل»: قال ابن القطان: لا يعرف له حال، قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، لأن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره، ما يدل على عدالته، وفي الصحيحين «من هذا النمط كثيرون، ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل»[2]. وقال أيضاً: في ترجمة «مالك المصري» قال ابن القطان: هو من لم تثبت عدالته يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيح عدد كثير، ما علمنا أن أحداً وثقهم، والجمهور على أن من كان من المشائخ قد روى عنه جماعة، ولم يأتِ بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح[3].

٦ ـ مصطلحات الذهبي:

قال الإمام الذهبي في «الميزان»: اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسند إلى قائله، فإن ذلك قول أبي حاتم، وإن قلت: فيه جهالة أو نكرة أو

---

(١) تحفة الأحوذي ٤/٣٩٠.

(٢) ميزان الاعتدال ١/١٦٠.

(٣) (٣/٣).

يجهل أو لا يعرف وأمثال ذلك ولم أعزه إلى قائله فهو من قبلي، كما إذا قلت: ثقة أو صدوق أو لين أو نحوه ولم أضفه إلى قائل فهو من قولي واجتهادي.

وقال: لا أذكر في كتابي هذا كل من لا يعرف، بل ذكرت منهم خلقاً، واستوعبت من قال فيه أبو حاتم: مجهول[1].

٧ ـ معنى قول المحدثين: هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح أو حسن لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح الحديث لكونه شاذاً أو معللاً غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة قادحة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم بأنه «صحيح في نفسه لأنه عدم العلة والقدح هو الأصل والظاهر[2].

٨ ـ معنى قولهم: هذا حديث صحيح أو حسن أو ضعيف حيث قال أهل الحديث: هذا حديث صحيح أو حسن فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الحال، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وكذا قولهم: هذا حديث ضعيف فمرادهم أنه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة على أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ، هذا هو القول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم، كذا في شرح الألفية للعراقي[3].

٩ ـ معنى قولهم: لا يصح ولا يثبت، كثيراً ما يقولون: لا يصح ولا يثبت هذا الحديث، ويظن منه من لا علم له أنه موضوع أو ضعيف، وهو مبني على جهله لمصطلحاتهم وعدم وقوفهم على مصرحاتهم، قال الملا علي القاري: «لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع»[4]، قال الحافظ بن حجر العسقلاني:

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٣.

(٣) ١/٥.

(٤) تذكرة الموضوعات ص ٨٢.

«لا يلزم من كون الحديث لم يصح أن يكون موضوعاً، بل يمكن أن يكون المراد الحسن والحسن لغيره»(١).

١٠ ــ كثيراً ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في حق راو واحد، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون الاختلاف كيفية السؤال. قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون في فضل الطاعون»: «وقد وثقه ـ أي أبا بلج ـ يحيى بن معين والنسائي ومحمد بن سعد والدارقطني، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعفه، فإن ثبت ذلك فقد يكون سئل عنه وعمن فوقه، فضعفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدة جليلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال البخاري».

قال تلميذه السخاوي في «فتح المغيث»(٢): مما ينبه عليه أنه ينبغي تتأمل أقوال المزكين ومخارجها فيقولون: فلان ثقة أو ضعيف يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها. منها: ما قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه كيف حديثه، فقال: ليس به بأس، فقلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال سعيد أوثق والعلاء ضعيف، فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً بدليل أنه قال: لا بأس به وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من الاختلاف في كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل ليتبين ما لعله خفي على كثير من الناس، وقد يكون الاختلاف للتغير في الاجتهاد(٣).

حكم المتأخرين على الأحاديث:

لا شك أن المعايير والمقاييس التي قررها أئمة الحديث للجرح والتعديل ولمعرفة الحديث الصحيح والحسن والضعيف والموضوع هي قواعد دقيقة محكمة

---

(١) القول المسدد ص ٣٩ وانظر هامش الرفع والتكميل ص ٩٠ ففيه أبحاث مفيدة.

(٢) ص ٦٢١.

(٣) انظر الرفع والتكميل ص ١١٥.

لا يستطيع المنصف أن يكابر في قوتها وعمقها وكفايتها، ولا يمكن النقض عليهما ولا يعرف التاريخ البشري أحسن وأسلم قواعد منها.

ولكن لكل فن رجال، وإن جرح من هو خال عنه في الواقع وتعديل من هو مجروح في الواقع أمر ذو خطر لا يليق المقام بالقيام به كل بشر.

ولكن نحن نرى في عصرنا هذا أن كثيراً من الباحثين يجرحون الأسانيد الصحيحة ويصححون الأسانيد الضعيفة، ويحكمون على الأحاديث الشريفة بدون تثبت وتأمل، ويظنون أن نقل أقوال الجرح والتعديل من كتب نقاد الرجال كتهذيب التهذيب وميزان الاعتدال وتقريب التهذيب ولسان الميزان وغيرها من كتب أهل الشأن أمراً يسيراً مع جهلهم باصطلاحات أئمة الجرح والتعديل وعدم فرقهم بين الجرح المبهم والجرح غير المفسر وبين ما هو مقبول وبين ما هو مردود عند أئمة الفن وبعد مداركهم عن إدراك مراتب الأئمة من معدلي الأمة أو لا يعلمون أن الدخول في هذه المسالك الصعبة التي زلت فيها أقدام الكملة أمر عظيم، لا يتيسر هذا من حبر كريم فضلاً عمن يتصف بالسالك في أودية الضلال والخابط في ظلماء الليال.

قال الشيخ ابن الصلاح المتوفى (٦٤٣ هـ): لا يجوز للعلماء المتأخرين أن يحكموا على الأحاديث لضعف نظرهم، ولقلة علمهم، يقول: قد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بادراك التصحيح بمجرد الأسانيد (إلى) فآل الأمر في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في التصانيف المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها بشهرتها من التغيير والتحريف[١].

علق عليه الحافظ السخاوي وقال: ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة لئلا يتطرق إليه بعض المتشبهين[٢].

قال النووي: الأظهر عندي جوازه، وهو لمن تمكن وقويت معرفته لتيسر طرقه[٣]، وقال العراقي: عليه عمل المحدثين[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤. (٢) فتح المغيث ١/٤٥.

(٣) المصدر السابق ٣/٧٩، وانظر تدريب الراوي ص ٧٨.

(٤) ألفية الحديث للعراقي ٣/٦٦.

قال القاري: هل يمكن التصحيح والتحسين والتضعيف في الأعصار المتأخرة، واختار ابن الصلاح أنه لا يمكن، بل يقتصر على ما نص عليه الأئمة في تصانيفهم، ورده النووي وتبعوه وأطالوا في بيان رده، ومن ثم صحح جماعة من معاصريه كالقطان والضياء المقدسي ثم المنذري والدمياطي طبقة بعد طبقة، قيل: ولعله إنما أراد حسم المادة لئلا يتطفل على ذلك بعض الجهلة[٣].

قال السخاوي: ولذا كان الحكم من المتأخرين عسيراً جداً، وللنظر فيه مجال بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب (أفاده العلائي) م سنة ٧٦١ هـ، وقال: فمتى وجدنا في أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح[٢].

قال مولانا عبدالحي اللكنوي: فيه نظر، ربما يكون حديث ضعفه أحد من المتقدمين لكن صححه العلماء المتأخرون بالدلائل والشواهد أو كان الأمر عكسه[٣].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: وبالجملة فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن لا سيما ابن ماجه ومصنف ابن أبي شيبة وعبدالرزاق مما الأمر فيه أشد أو بحديث من المسانيد إذ جميع ذلك لم يستند ما من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، وهذا المحتج إذا كان متأملاً لمعرفة الصحيح من غيره فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال

(١) مرقاة المفاتيح ٣/٤٨.
(٢) فتح المغيث ١/٤٥.
(٣) ظفر الأماني ص ٢٧٠.

رواته كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علماً بذلك وإن كان غير متأهل لدرك ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث، فإن وجد أحداً من الأئمة صححه أو حسنه فله أن يقلده، وإن لم يجد ذلك فلا يقدم على الاحتجاج به فيكون حاطب ليل، فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر[1] على كل حال لا يجوز التسرع في الحكم على الحديث بتقليب كتب في الرجال كما يتوهم بعض الناس بل يجب الاحتياط الشديد في هذا الأمر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فلكل علم رجال يعرفون به[2].

قال العلامة عبدالحي اللكنوي: ولا تبادر تقليداً بمن لا يفهم الحديث ولا أصوله، ولا يعرف فروعه إلى تضعيف الحديث وتوهينه بمجرد الأقوال المبهمة والجروح الغير المفسرة[3].

مراتب كتب الحديث:

إعلم أولاً أنهم جعلوا كتب الحديث على خمسة مراتب:

فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب «الموطأ، والصحيحان»، للبخاري ومسلم.

والطبقة الثانية: كتب لم تبلغ الموطأ والصحيحين، ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة واشتهرت فيما بين الناس وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها وفحصاً عن رجالها كسنن أبي داود وجامع الترمذي ومجتبى النسائي، وهذه الكتب مع الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها رزين في تجريد الصحاح، وابن الأثير في جامع الأصول، وكاد مسند أحمد أن يكون من جملة

---

(١) فتح المغيث ١/٨٧.

(٢) منهاج السنة ٤/١١.

(٣) الرفع والتكميل ص ٤٨.

هذه الطبقة فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم، وقال: ما ليس فيه فلا تقبلوه.

والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب غير ذلك، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير تفحص فهي باقية على استتارها واختفائها، كمسند أبي يعلى ومصنف عبدالرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد والطيالسي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه.

والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين فنوهوا بأمرها.

ومظنة هذه الأحاديث، كتاب الضعفاء لابن حبان وكامل ابن عدي وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن النجار والديلمي وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة وهذه الطبقة مادة «كتاب الموضوعات» لابن الجوزي.

والطبقة الخامسة: منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع، ومنها ما دسه الماجن في دينه العالم بلسانه فأتى بإسناد قوي لا يمكن الجرح فيه، فأثار في الإسلام مصيبة عظيمة، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد فتهتك الأستار.

أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين والثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذي يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وقد جعل الله لكل شيء قدراً وأما الرابعة فالاشتغال بجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين[1].

---

(١) انظر مقدمة لامع الدراري ص ١٢٩.

ألقاب المحدثين:

١ ــ يقال لمن يروي الحديث بإسناده وليس له علم بأسانيد المتون ومعرفة رجاله ولا بعلل المتون ولا معانيها طالب أو مبتديء أو مسنِد (بكسر النون) فإن توسع في ذلك أصبح ذا مرتبة من مراتب علماء هذا الشأن على حسب ما انتهى إليه علمه، وهي مرتبة المحدث أو الحافظ أو الحجة أو الحاكم ولكل مرتبة من هذه المراتب حد إذا انتهى إليه العالم لقب به.

٢ ــ **المحدث**: هو من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل وحفظ من ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية وهذا أقل درجاته[١] وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس: أما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه.

ويحكى عن بعض المتقدمين من قولهم: كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء، فذلك بحسب أزمنتهم[٢].

٣ ــ **الحافظ**: هو من اجتمعت فيه صفات المحدث وضم إليها معرفته شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله.

وقال بعض العلماء المتأخرين: هو من أحاط علمه بمائة ألف حديث مع معرفة رجالها وأسانيدها وذلك بحسب عصره[٣].

٤ ــ **الحجة**: هو من أحاط علماً بثلاث مائة ألف حديث[٤].

٥ ــ **الحاكم**: هو الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً[٥] وأعلى هذه الدرجة اللقب بأمير المؤمنين في الحديث.

---

(١) تدريب الراوي ص ٤٦. (٢) تدريب الراوي ص ٤٨.

(٣) و (٤) شرح نخبة الفكر للقاري ص ٣.

(٥) مقدمة أوجز المسالك ١/١٢٥.

البَابُ الثَّاني

تراجم
أعلام أئمة الجرح والتعديل

١ ـ الإمام أبو حنيفة [٨٠ هـ - ١٥٠ هـ]:

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي، أقدم الأئمة الأربعة مولداً، وأكثرهم بين المسلمين إتباعاً، ولد بالكوفة سنة ثمانين هجرية على القول المشهور، وتوفي ببغداد سنة مائة وخمسين هجرية. وقبره لا يزال معروفاً يزار في حي يسمى باسمه وهو «الأعظمية» نسبة إلى الإمام الأعظم.

طبق علمه الشرق والغرب، وأذعن لإمامته واعترف بجلالة شأنه العلماء الأعلام، وقد ثبتت له رؤية لبعض الصحابة، واختلف في روايته عنهم، قال الإمام علي القاري: والمعتمد ثبوتها.

إنه إمام مجتهد بإجماع الموافقين والمخالفين، ومن شرائط الاجتهاد أن يحيط المجتهد بأحاديث الأحكام وهي آلاف، وعلى أقل تقدير بضع مئات كما ذهب إليه بعض الحنابلة، وقد جمع شارح القاموس السيد مرتضى الزبيدي ـ رحمه الله ـ كتاباً جمع فيه الأحاديث من مسانيد الإمام أبي حنيفة، والتي وافقه في روايتها أصحاب الكتب الستة، أسماه «عقد الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة». وإنه لم يجلس للتحدث كعادة المحدثين، ولم يصنف في الأخبار والآثار، كما ألف الإمام مالك إلا أن تلاميذه جمعوا أحاديثه في كتب ومسانيد بلغت بضعة عشر مسنداً، وقد جمع أكثر هذه المسانيد قاضي القضاة أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ في كتاب ضخم أسماه «جامع المسانيد».

وقد روى الحافظ الذهبي في «مناقب أبي حنيفة» عن مسعر بن كدام قال: طلبت مع أبي حنيفة الحديث فغلبنا، وأخذنا في الزهد فبرع علينا، وطلبنا معه

الفقه فجاء منه ما ترون[1] وقال إمام الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان: «إنه والله لعالم هذه الأمة بما جاء عن الله وسنة رسوله» وقال يحيى بن نصر بن حاجب: سمعت أبا حنيفة رضي الله عنه يقول: عندي صناديق من الحديث ما أخرجته إلا اليسير الذي ينتفع به[2].

وعده الإمام الذهبي في حفاظ الحديث، وذكره في «تذكرته» التي قال في ديباجتها «هي تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التصحيح، والتزئيف والتوثيق والتضعيف» فعلم منه أن أبا حنيفة كان حافظاً معدلاً حاملاً للعلم النبوي، يرجع إلى اجتهاده في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتوثيق الرجال وتزئيفها، وقال سفيان بن عيينة: أول من أقعدني للحديث، وفي رواية أول من صيرني محدثاً أبو حنيفة.

قال يحيى بن معين: كان أبو حنيفة ثقة، لا يحدث إلا ما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظه[3].

منهج الإمام أبي حنيفة في نقد الرجال

إن أئمة الجرح والتعديل ذكروا أقواله في كتبهم احتجاجاً بها واعتداداً روى الإمام الترمذي في آخر كتابه «الجامع» عن يحيى الحماني وقال سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء، قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يحدث بالحديث إلا ما حفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدث به قال سفيان الثوري: كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم ذاباً عن حرم الله أن تستحل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي كان يحملها الثقات، وبالآخر بفعل رسول الله ﷺ، وبما أدرك عليه علماء الكوفة، ثم شنع عليه قوم يغفر الله لهم[4].

---

(١) مناقب أبي حنيفة للحافظ الذهبي ص ٢٠.

(٢) مناقب الإمام الأعظم للمكي ١/٩٥.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/٤٥٠.

(٤) الانتقاء لابن عبدالبر ص ١٤٤.

قال وكيع: لقد وجد الورع عند أبي حنيفة في الحديث ما لم يوجد عند غيره[١]. قال علي بن جعد: أبو حنيفة إذا جاء بالحديث جاء مثل الدرر[٢].

قال الحافظ ابن عبدالبر: كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة لرده كثيراً من أخبار الآحاد للعدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن، فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً[٣].

٢ ـ سليمان بن مهران الأعمش [٦٠ هـ ـ ١٤٨ هـ]:

هو شيخ الإسلام أبو محمد الكوفي، أحد الأعلام، رأى أنساً وحفظ عنه. قال ابن المديني: حفظ العلم على أمة محمد ﷺ، بالكوفة أبو إسحاق السبيعي والأعمش[٤].

وقال العجلي: كان ثقة ثبتاً في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه.

وقال وكيع: كان الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى[٥].

وقال ابن عيينة: كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله وأحفظهم للحديث وأعلمهم بالفرائض. قال الفلاس: كان الأعمش يسمي المصحف من صدقة كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح[٦].

عن ابن معين قال: الأعمش ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت[٧].

---

(١) مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة ١٩٧/١.
(٢) جامع مسانيد الإمام الأعظم للخوارزمي ٣٠٨/٢.
(٣) الانتقاء لابن عبدالبر ص ١٤٩.
(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٦٧.
(٥) مقدمة الكمال ص ١١٠.
(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٥٦/١.
(٧) سير أعلام النبلاء ٢٤٧/٦.

٣ ــ معمر بن راشد [٩٥، ٩٦ هـ ـ ١٥٣ هـ]:

هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام أبو عروة بن أبي عمرو الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن.

مولدة سنة خمس أو ست وتسعين، وشهد جنازة الحسن البصري وطلب وهو حدث.

وكان من أوعية العلم مع الصدق والتحري والورع والجلالة وحسن التصنيف.

قال البخاري، وقال محمد بن كثير عن معمر قال: سمعت من قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما من شيء سمعت في تلك السنين إلا وأنه مكتوب في صدري.

قال أبو حفص الفلاس: معمر من أصدق الناس.

قال عبدالرزاق: قيل للثوري، ما منعك من الزهري، قال: قلة الدراهم قد كفانا معمر.

قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاؤس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا.

وقال يحيى: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذاالضرب مضطرب، كثير الأوهام.

قال يحيى بن معين قال هشام بن يوسف: أقام معمر عندنا عشرين سنة ما رأينا له كتاباً، يعني كان يحدثهم من حفظه.

قال علي بن المديني: جمع لمعمر منه الإسناد ما لم يجمع لأحد من أصحابه.

قال عبدالرزاق: قال لي مالك: نعم الرجل معمر لولا روايته التفسير عن قتادة.

قال الذهبي: يظهر على مالك الإمام إعراض عن التفسير لانقطاع أسانيد ذلك، فقلما روى منه، وقد وقع لنا جزء لطيف من التفسير فنقول عن مالك.

وعن ابن جريج: قال: عليكم بمعمر فإنه لم يبق في زمانه أعلم منه، وقال عبدالرزاق: بعث معن بن زائدة إلى معمر بذهب فرده وكتم ذلك... وكان أول من صنف في اليمن وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان فقيهاً حافظاً متقناً ورعاً.

قال النووي: اتفقوا على توثيقه وجلالته، روى له البخاري ومسلم، توفي سنة، ثلاث وقيل أربع وخمسين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة[1].

٤ ـ هشام الدستوائي [٧٦ ـ ١٥٤ هـ]:

هو الحافظ، الحجة، الإمام، الصادق أبو بكر هشام بن أبي عبدالله سنبر البصري، الربعي، مولاهم، صاحب الثياب الدستوائية، كان يتجر في القماش يجلب من دستواء ولذا قيل له صاحب الدستوائي. ودستوا بليـدة من أعمال الأهواز.

قال ابن معين، قال شعبة: هشام أعلم بحديث قتادة مني، وأكثر مجالسة له مني، كان أمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن معين أيضاً: كان يحيى القطان إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالي أن لا يسمعه من غيره.

أبو حاتم عن أبي غسان التستري، سمعت أبا داود الطيالسي يقول: كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين.

قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي والدستوائي، أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير؟ فقال: الدستوائي لا تسأل عنه أحداً، ما أرى الناس

---

(١) انظر ترجمة معمر في سير أعلام النبلاء ٥/٧، وتذكرة الحفاظ ١/١٩٠، والجرح والتعديل ٨/٢٥٥، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٤٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/١٠٧.

يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، أما أثبت منه فلا. وقال ابن سعد: هشام الدستوائي مولى بني سدوس، كان ثقة، ثبتاً في الحديث، حجة إلا أنه يرى القدر، ولم يكن يدعو إليه.

قال الذهبي: حديثه في الدواوين كلها إلا الموطأ(١).

٥ ـ الأوزاعي (١) [٨٨ ـ ١٥٧ هـ]:

هو عبدالرحمن بن عمرو يحمد، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام أبو عمرو الأوزاعي، كان يسكن بمحلة الأوزاع بدمشق، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات، قبل كان مولده ببعلبك.

قال البخاري: لم يكن من الأوزاع بل نزل فيهم.

قال أبو زرعة: كان أصله من سبي السند، نزل في الأوزاع فغلب عليه ذلك.

قال العباس بن الوليد: فما رأيت أبي يتعجب من شيء من الدنيا تعجبه من الأوزاعي، فكان يقول: سبحانك تفعل ما تشاء، كان الأوزاعي يتيماً فقيراً في حجر أمه تنقله من بلد إلى بلد، وقد جرى حكمك فيه أن بلغته حيث رأيته. . . . ولقد كان إذا أخذ في ذكر المعاد أقول في نفسي: أترى في المجلس قلب لم يبكِ؟.

وكان تنتهي إليه الفتوى بالشام، وكان أهل الشام على مذهبه نحواً من مائة سنة، وذكروا أنه أفتى في سبعين ألف مسئلة وحج مرة فدخل مكة وسفيان الثوري آخذ بزمام جمله، ومالك بن أنس يسوق به والثوري يقول: أفسحوا للشيخ حتى أجلساه عند الكعبة وجلسا بين يديه يأخذان عنه.

كان الإمام الأوزاعي شديد التحري في أخذ الحديث والرواية، يقول: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا، كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/١٤٩ ـ ١٥٦ وتذكرة الحفاظ ١/١٦٤، وتهذيب التهذيب ١١/٤٣ ـ ٤٥، وطبقات الحفاظ ٨٤ وشذرات الذهب ١/٢٣٥.

فما عرفوه أخذناه، وما تركوه تركناه وكان إذا سئل عمن سمعته؟ يقول: ليس لك حملته، حملته لنفسي، عمن أثق به، وثقه ابن معين وابن مهدي وأبو حاتم. وابن عدي وابن سعد وابن حجر، ولم يجرحه أحد إلا ما روى عن أحمد أنه قال عنه: ضعيف، قال البيهقي: أراد بضعفه ضعف ما احتج لمذهبه.

قال الذهبي: يريد الإمام أحمد أن الأوزاعي حديثه ضعيف في كونه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف لا أن الإمام في نفسه ضعيف، قلت: قد قال الإمام أحمد: الأوزاعي إمام أخرج عنه البخاري ومسلم(١).

٦ ـ شعبة بن الحجاج [٧٢ ـ ١٦٠ هـ]:

هو الإمام المشهور أبو بسطام بن الورد العتكي الأزدي مولاهم الواسطي ثم البصري، كان شعبة من واسط ثم انتقل إلى البصرة فاستوطنها وهو من تابعي التابعين وأعلام المحدثين وكبار المحققين.

قال الذهبي: وكان أبو بسطام إماماً، ثبتاً حجة، ناقداً، جهبذاً، صالحاً، زاهداً، قانعاً بالقتوت، رأساً في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أول من جرح وعدل، أخذ عنه هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي وطائفة، وكان سفيان الثوري يخضع له ويجله ويقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الشافعي: لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق.

قال يحيى بن معين: شعبة إمام المتقين.

قال الشافعي: كان يجيء إلى الرجل يعني الذي ليس أهلاً للحديث فيقول لا تحدث وإلا اشتكيت عليك إلى السلطان.

---

(١) الجرح والتعديل ١/١٨٤ ـ ٢١٩، ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٧، وتذكرة الحفاظ ١/١٧٨، وسير أعلام النبلاء ٧/١٠٧، وطبقات الحفاظ ص ٧٩ وتهذيب التهذيب ٦/٢٣٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٩٨، ومقدمة الكامل ص ١٤٣.

قال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ولا أحسن منه.

قال يحيى بن سعيد: شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان.

عن أبي بكر البكراوي قال: ما رأيت أعبد لله من شعبة حتى جف جلده على عظمه ليس بينهما لحم.

قال أبو الوليد الطيالسي، قال حماد بن زيد: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته.

قال أبو داود قال شعبة: ما رويت عن رجل حديثاً واحداً إلا أثبته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أثبته أكثر من عشر مرات، والذي رويت عنه خمسين مرة أثبته أكثر من خمسين مرة، والذي رويت عنه مائة حديث أثبته أكثر من مائة مرة إلا حيان البارقي[1] فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه فوجدته قد مات.

قال وكيع: إني لأرجو أن يرفع الله لشعبة في الجنة درجات لذبه عن رسول الله ﷺ.

وقال يحيى القطان: ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة.

قال ابن سعد: كان ثقة، مأموناً، ثبتاً، حجة، صاحب حديث.

وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث، وكان يخطىء في أسماء الرجال قليلاً.

وقال الدارقطني في العلل: كان شعبة يخطىء في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون.

---

(١) هو حيان بن إياس البارقي الأزدي، عن ابن عمر وعنه شعبة، وثقه ابن حبان في الثقات ٤٨/٣ وتعجيل المنفعة ص ١١٠.

قيل لابن عوف مالك لا تحدث عن فلان؟ قال: لأن أبا بسطام تركه.

وقال حاكم: شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث، رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة الصحابيين وسمع من أربعمائة من التابعين[1].

٧ ـ الإمام مالك بن أنس [٩٣ ـ ١٧٩ هـ]:

هو شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، نسبة إلى ذي أصبح، من ملوك اليمن، أبو عبدالله المدني، كان رضي الله عنه ورعاً، تقياً، سخياً، حسن السمت، وقوراً، نظيفاً، بصيراً، ينقد الرجال واسع الرواية، حسن الاستنباط والتخريج، قوى الاحتجاج، مضبوط الفقه، أمير المؤمنين في الحديث.

قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر.

قال ابن عيينة وعبدالرزاق فيما روى عن أبي هريرة مرفوعاً: يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة هو مالك بن أنس، ألف الموطأ وأراد الرشيد أن يحمل الناس عليه فأبى مالك، قيل: إنه جمع الموطأ من مائة ألف حديث.

قال ابن حزم: وكان عشرة آلاف حديث ثم لم يزل ينقص منه، ألفه في أربعين سنة، وعرضه على ٧٠ فقيهاً مدنياً ورواه عنه أكثر من ألف، منهم الإمام الشافعي، ويحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المصمودي والإمام محمد بن حسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة.

عن ابن عيينة قال: مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجة زمانه.

وقال الشافعي وصدق وبر: وإذا ذكر العلماء فمالك النجم.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٤/١، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٧ الجرح والتعديل ١٢٦/١ ـ ١٧٦، ٣٦٩/٤ ـ ٣٧١، تهذيب التهذيب ٣٣٨/٤، طبقات الحفاظ ص ٨٣ ـ ٨٤، وتذكرة الحفاظ ١٩٣/١، ومقدمة ابن عدي ص ١١٤.

وقال كان مالك إماماً في نقد الرجال، حافظاً، مجوداً متقناً.

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكاً عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

علق عليه الإمام الذهبي ويقول: فهذا القول يعطيك بأنه لا يروى إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال، إن كل من روى عنه، وهو عند ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله.

قال مالك: ربما جلس إلينا الشيخ، فيحدث جل نهاره، ما نأخذ عنه حديثاً واحداً، وما بنا أن نتهمه ولكن لم يكن من أهل الحديث.

قال سفيان الثوري: رحم الله مالكاً، ما كان أشد انتقاده للرجال، كان مالك ينتقد الرجال ولا يحدث عن كل أحد.

قال علي: مالك أمان فيمن حدث عنه من الرجال.

قال عبدالرحمن: لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً.

قال محمد بن رمح: رأيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله إن مالكاً والليث يختلفان، فبأيهما آخذ؟ قال مالك، مالك[1].

٨ ــ سفيان الثوري [٩٧ ـ ١٦١ هـ]:

هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء والعاملين في زمانه سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبدالله الكوفي، كان أبوه من علماء الكوفة،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٩، الجرح والتعديل ١/٥٥ ـ ١٢٦، ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٥، وتهذيب التهذيب ٤/١١١، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٢٢، وتذكرة الحفاظ ١/٢٠٣، طبقات الحفاظ ص ٨٨، مقدمة الكامل ص ١٣٣.

عدد شيوخه ستمائة شيخ، منهم تلاميذ أبي هريرة وعبدالله بن عباس أما الرواة عنهم فخلق.

كان ينوّه بذكره في صغره من أجل فرط ذكائه وحفظه، وحدث وهو شاب، عن سفيان قال: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني.

وقال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم ويحيى بن معين وغيرهم: سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ، ما كتبت أفضل من سفيان، فقال له رجل يا أبا عبدالله رأيت سعيد بن جبير وغيره يقول هذا؟ قال هو ما أقول ما رأيت أفضل من سفيان.

وقال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأعلام الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين إماماً.

وقال الخطيب: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته بحيث يستغني عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والورع والزهد.

وقال صالح بن محمد: هو أحفظ وأكثر حديثاً من مالك، ولكن مالكاً كان ينتقي الرجال، وكان سفيان الثوري يروي عن كل أحد، وذكر أن حديثه يبلغ ثلاثين ألفاً، مرسلاته شبه.

وقال ابن المبارك: حدث سفيان بحديث فجئته وهو يدلّسه، فلما رآني استحي، وقال: نرويه عنك.

ويقول الثوري: إني أحمل الحديث من ثلاثة أوجه: أسمع من الرجل الحديث أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه أوقف أمره، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه أحب.

وقال العسقلاني: ثقة، حجة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما يدّلس.

قال الإمام الذهبي: تدليسه هذا لا يضر بسائر مروياته، وليس بجرح فيه لأنه كان يسند الحديث ويرسله ويقتصر على بعض الرواة، ولكنه لا يدلس إلا عن ثقة، وتدليسه هذا نادر، وهذا النوع من المدلسين كان منهم جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين، ذكر منهم الحسن البصري وقتادة والأعمش والسفيانين، كما قال ابن حزم.

وتوفي بالبصرة مختفياً من المهدي، فإنه كان قوالاً بالحق شديد الإنكار[1].

٩ ـ ابن الماجشون [. . . . ـ ١٦٤ هـ]:

هو عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة التيمي، مولاهم المدني، الفقيه، صاحب مالك، كان من العلماء الربانيين، قال ابن وهب: حججت فسمع من ينادي لا يفتي الناس إلا مالك وعبدالعزيز بن أبي سلمة.

نقل ابن أبي خيثمة: أن أصله من أصبهان، نزل المدينة.

قال ابن معين: لم يكن من شأنه الحديث، فلما قدم بغداد كتبوا عنه، فكان بعد يقول: جعلني أهل بغداد محدثاً، وكان صدوقاً، ثقة، يعني لم يكن من فرسان الحديث كما كان شعبة ومالك[2].

١٠ ـ الليث بن سعد[3] [٩٤ ـ ١٧٥ هـ]:

هو ابن عبدالرحمن، الإمام الحافظ شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية أبو الحارث الفهمي.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٩، الجرح والتعديل ١/٥٥ ـ ١٢٦، ٤/١١١، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٢٢، وتذكرة الحفاظ ١/٢٠٣، طبقات الحفاظ ص ٨٨، مقدمة الكامل ص ١٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٧/٣٠٩، تهذيب التهذيب ٦/٣٤٣، طبقات الحفاظ ص ٩٤، الجرح والتعديل ٥/٣٨٦، تذكرة الحفاظ ١/٢٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦، تذكرة الحفاظ ١/٢٢٤، تهذيب التهذيب ٨/٤٥٩، الجرح والتعديل ٧/١٧٩، ميزان الاعتدال ٣/٤٢٣، شذرات الذهب ١/٢٨٥، تهذيب الأسماء واللغات ١/٧٤.

وأهل بيته يقولون: نحن من أهل أصبهان.

مولده: بقرقشندة، قرية من أعمال مصر.

كان فقيه مصر، ومحدثها، ومحتشمها، ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم بحيث متولي مصر وقاضيها، وناظرها من تحت أوامره، ويرجعون إلى رأيه ومشورته، ولقد أراده المنصور على أن ينوب له على الإقليم. فاستعفى من ذلك.

كان فقيه البدن، عربي اللسان، يحس القرآن والنحو ويحفظ الحديث والشعر، حسن الذاكرة، وكان دخله في السنة عشرين ألف دينار، وما وجبت في ماله زكاة لسنحائه.

قال أحمد بن حنبل: ليث كثير العلم، صحيح الحديث وقال: ثقة ثبت.

قال الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: الليث أتبع للأثر من مالك.

وروى له البخاري ومسلم وأكثرا من الرواية عنه، قال ابن وهب: «ما كان في كتب مالك، وأخبرني من أرضى من أهل العلم» فهو الليث بن سعد.

قال أحمد: الليث ثقة، ولكن في أخذه سهولة، وقال ابن سعد: كان قد اشتغل بالفتوى في زمانه، وكان ثقة كثير الحديث وصحيحه.

وقال الشافعي: ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث بن سعد وابن أبي ذئب.

وقال ابن معين: كما يتساهل في السماع والشيوخ، ويحمل تساهله على أنه كان يرى أنه لا بأس بالإجازة، فقال النووي بعد توثيقه: وكان يتحاشى التدليس في روايته.

١١ ـ حماد بن سلمة[1] [٩٠ ـ م ١٦٧ هـ]:

هو حماد بن سلمة بن دينار، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، أبو سلمة البصري وابن أخت حميد الطويل.

قال أحمد: أعلم الناس بثابت البناني حماد بن سلمة، وهو أثبتهم في حميد الطويل، عن ابن معين قال: حماد بن سلمة ثقة.

قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت من يغمزه فاتهمه، فإنه كان شديداً على أهل البدع إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه، فلذلك لم يحتج به البخاري، وأما مسلم فاجتهد فيه، وأخرج من حديثه عن ثابت مما سمع منه قبل تغيره، وأما من غير ثابت فأخرج نحو اثني عشر حديثاً في الشواهد، دون الاحتجاج فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات.

كان مع إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة صاحب تصانيف:

١٢ ـ حماد بن زيد[2] [٩٨ ـ ١٧٩ هـ]:

هو حماد بن زيد بن درهم، الحافظ الثبت، محدث الوقت، أبو إسماعيل الأزدي الأزرق الضرر، أحد الأعلام، أصله من سجستان، سُبي جده درهم منها، قال ابن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

وقال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت من حماد بن زيد، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: ما رأيت شيخاً أحفظ من حماد بن زيد.

وقال أحمد بن حنبل: حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين هو أحب إلي من حماد بن سلمة.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/٤٤٤، الجرح والتعديل ٣/١٤٠، تهذيب التهذيب ٣/١١، طبقات الحفاظ ص ٨٧، خلاصة تذهيب الكمال ص ٩٢.

(٢) طبقات الحفاظ ص ٩٧، تذكرة الحفاظ ١/٢٢٨ سير أعلام النبلاء ٧/٤٥٦.

قال الإمام الذهبي: اشترك الحمادان في الرواية عن كثير من المشائخ، وروى عنهما جميعاً جماعة من المحدثين، فربما روى الرجل منهم عن حماد ولم ينسبه فلم يعرف أي الحمادين هو إلا بقرينة، فإن عرى السند من القرائن ـ وذلك قليل ـ لم نقطع بأنه ابن زيد ولا أنه ابن سلمة، بل نتردد أو نقدر ابن سلمة، ونقول هذا الحديث على شرط مسلم، إذ مسلم قد احتج بهما جميعاً، وبعض الحفاظ المختصون بالإكثار، وبالرواية عن حماد بن سلمة مثل بهز بن أسد، وحبان بن هلال، وعمر بن عاصم وغيرهم.

وبعضهم مختصون بحماد بن زيد الذين ما لحقوا بن سلمة فهم أكثر وأوضح كعلي بن المديني، وأحمد بن عبدة وسعيد بن منصور وغيرهم.

فإذا رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة قد روى عن حماد فالأمر سهل، ويقع مثل هذا الاشتراك سواء بين السفيانين، فأصحاب سفيان الثوري كبار قدماء، وأصحاب ابن عيينة صغار، لم يدركوا الثوري وذلك أبين.

١٣ ـ عبدالله بن المبارك[1] [١١٨ ـ ١٨١ هـ]:

هو الإمام الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، فخر المجاهدين، قدوة الزاهدين عبدالله بن المبارك أبو عبدالرحمن الحنظلي، مولاهم المروزي، التركي الأب، الخوارزمي الأم، التاجر، السفار، صاحب التصانيف النافعة، والرحلات الشاشعة.

ولد هذا الإمام الجليل في دولة هشام بن عبدالملك، وقد أدرك كثيراً من التابعين، وذلك العصر الزاهي على ما صرح به الذهبي عصر كان فيه الإسلام وأهله في عز تام وعلم غزير، وأعلام الجهاد منشورة، والسنن مشهورة، والبدع مكبوبة، القوالون بالحق كثير، والعباد متوافرون والناس في بلهنية من العيش

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٤٨/١، تهذيب التهذيب ٣٨٢/٥، الجرح والتعديل ١٧٩/٥، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨، تاريخ بغداد ١٥٢/١٠، صفوة الصفوة ١٣٤/٤، وفيات الأعيان ٣٢/٣، حلية الأولياء ١٦٢/٨.

بالأمن، وكثرة الجيوش المحمدية من أقصى المغرب وجزيرة الأندلس إلى قريب مملكة الخطا وبعض الهند وإلى الحبشة.

قال أبو أسامة: ما رأيت أطلب للعلم من عبدالله بن المبارك.

قال عبدان: خرج عبدالله إلى العراق، وأول ما خرج سنة إحدى وأربعين ومائة.

قال أحمد: لم يكن في زمانه أطلب العلم منه، جمع أمراً عظيماً، ما كان أحد أقل سقطاً منه، كان رجلاً صاحب حديث، حافظاً، وكان يحدث من كتاب.

قال ابن معين: كان كيساً مثبتاً ثقة، وكان عالماً صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدث بها عشرين ألفاً أو واحداً أو عشرين ألفاً.

وقال ابن معين: إنه أمير المؤمنين.

وقال عبدالرحمن بن مهدي: الأئمة أربعة: سفيان، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن المبارك.

وقال أيضاً: كان ابن المبارك أعلم من سفيان الثوري.

وجاء رجل إلى الثوري فسأله عن مسئلة فقال: من أين أنت؟ قال: من أهل المشرق قال: أو ليس عندكم أعلم أهل المشرق قال: ومن هو يا أبا عبدالله قال: عبدالله بن المبارك قال: وهو أعلم أهل المشرق؟ قال: نعم، وأهل المغرب.

وقال عبدالله بن إدريس: كل حديث لا يعرفه ابن المبارك فنحن منه براء.

وعن ابن المبارك قال: في صحيح الحديث شغل عن سقيمه.

قال العباس بن مصعب: جمع عبدالله الحديث، والفقه والعربية، وأيام الناس والشجاعة والسخاء والتجارة والمحبة عند الفرق.

من آثاره: كتاب الزهد والرقائق، كتاب السنن في الفقه والتفسير والتاريخ.

١٤ ـ هشيم بن بشير[1] [١٠٤ - ١٨٣ هـ]:

هو أبو حازم قاسم بن دينار، الإمام، شيخ الإسلام، محدث بغداد وحافظها أبو معاوية السلمي، مولاهم الواسطي، وأخذ عن الزهري وعمرو بن دينار بمكة ولم يكثر عنهما، وهما أكبر شيوخه، سكن بغداد ونشر بها العلم، وصنف التصانيف كان رأساً في الحفظ إلا أنه صاحب تدليس كثير، قد عرف بذلك.

قال وهب بن جرير: قلنا لشعبة: نكتب من هشيم؟ قال: نعم، ولو حدثكم عن ابن عمر فصدقوه.

وعن عبدالرحمن بن مهدي قال: كان هشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري: وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحداً أحفظ للحديث من هشيم إلا سفيان إن شاء الله.

قال أحمد بن عبدالله العجلي: هشيم ثقة، يعد من الحفاظ وكان يدلس، قال الحافظ في مقدمة «فتح الباري» ص ٤٤٩، هشيم بن بشير الواسطي أحد الأئمة متفق على توثيقه، إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس، وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم، فأما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، واعتبرت هذا في حديث فوجدته كذلك، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد، أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزهري فليس في الصحيحين منها بشيء.

١٥ ـ أبو إسحاق الفزاري[2] [١٢٦ - ٢٠٦ هـ]:

هو الإمام الكبير، الحافظ المجاهد، إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي نزيل الشام.

---

(١) التاريخ الكبير ٢٤٢/٨، الجرح والتعديل ١١٥/٩، تذكرة الحفاظ ١٤٨/١ - ١٤٩، ميزان الاعتدال ٢٥٧/٢، تهذيب التهذيب ١١/ ٥٩ - ٦٣، سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٣٩/٨، تذكرة الحفاظ ٢٧٣/١، تهذيب التهذيب ١٥١/١، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ١١٧.

قال النسائي: أحد الأئمة، ثقة، مأمون.

وقال حاتم: اتفق العلماء على أن أبا إسحاق الفزاري إمام يقتدي به بلا مدافعة.

ويروى أن هارون الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله فقال الرجل: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ قال: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري، وابن المبارك يتخللان، فيخرجانها حرفاً حرفاً.

وقال ابن مهدي: كان الأوزاعي والفزاري إمامين في السنة.

وقال العجلي: ثقة، صالح، صاحب سنة، وهو الذي أدب أهل الثغر، علمهم السنة، كثير الحديث، له فقه.

١٦ ـ المعافى بن عمران الموصلي[١] [١٢٠ ـ ١٨٤ أو ١٨٥ هـ]:

هو المعافى بن عمران الإمام، شيخ الإسلام، ياقوتة العلماء، أبو مسعود الأزدي، الموصلي الحافظ.

وكان من أئمة العلم والعمل، قل أن ترى العيون مثله.

صنف في الزهد والسنن والفتن والأدب وغير ذلك.

كان سفيان الثوري يقول: المعافى بن عمران ياقوتة العلماء.

ويروي عن الأوزاعي أنه قال: لا أقدم على المعافى الموصلي أحداً.

قال يحيى بن معين: المعافي ثقة.

١٧ ـ بشر بن المفضل[٢] [. ـ ١٨٦ هـ]:

هو الإمام الحافظ، المجود أبو إسماعيل الرقاشي، مولاهم البصري.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩/٨٠، تذكرة الحفاظ ١/٢٨٧، تاريخ بغداد ١٣/٢٢٦، طبقات ابن سعد ٧/٢/٢٨٤، طبقات الحفاظ ص ١٢٠، تهذيب التهذيب ١٠/١٩٩، الجرح والتعديل ٨/٣٩٩.

(٢) طبقات الحفاظ ص ١٢٨، سير أعلام النبلاء ٩/٣٦، تهذيب التهذيب ١/٤٥٨.

قال أحمد بن حنبل: إلى بشر المنتهى في التثبت بالبصرة.

قال أبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو عبدالرحمن النسائي: هو ثقة.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وكان عثمانياً.

١٨ ـ يحيى بن سعيد القطان[1] [١٢٠ ـ ١٩٨ هـ]:

هو يحيى بن سعيد فروخ، الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سعيد التميمي، مولاهم البصري، الأحول، القطان، الحافظ، ولد في أول سنة عشرين ومائة.

كان تقياً، ورعاً، كثير النوافل وتلاوة القرآن، يختم القرآن كل يوم وليلة، وعني بهذا الشأن أتم عناية، ورحل فيه وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل في الرجال، وتخرج به الحفاظ، كمسدد، وعلي والفلاس، وكان في الفروع على مذهب أبي حنيفة ـ فيما بلغنا ـ إذا لم يجد النص.

وكان يقول: لزمت شعبة عشرين سنة.

وثبت أن أحمد بن حنبل قال: ما رأيت بعيني مثل يحيى القطان.

وقال علي بن المديني: ما رأيت أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد.

وقال بندار: حدثنا يحيى بن سعيد إمام أهل زمانه.

وقال: اختلفت إلى يحيى بن سعيد أكثر من عشرين سنة ما أظنه عصى الله قط، لم يكن في الدنيا في شيء.

قال ابن معين: وكان يحيى يجيء معه بمسباح، فيدخل يده في ثيابه، فيسبح.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧٥/٩، الجرح والتعديل ١٥٠/٩، تهذيب الأسماء واللغات ١٥٤/٢، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٩٨، تهذيب التهذيب ١٦/١١، طبقات الحفاظ ص ١٢٥، شذرات الذهب ٣٥٥/١.

وقال النسائي: أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ، شعبة، ومالك، ويحيى القطان.

قال أحمد: ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث ثم قال: ومن يعري من الخطأ والتصحيف.

قال أحمد بن عبدالله العجلي: كان يحيى بن سعيد نقي الحديث لا يحدث إلا عن ثقة.

قال الإمام الذهبي: كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه أما إذا لين أحداً فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل: إسرائيل، وهمام وجماعة، إحتج بهم الشيخان، وله كتاب في الضعفاء لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره.

١٩ ـ سفيان بن عيينة[١] [١٠٧ - ١٩٨ هـ]:

هو الإمام حافظ العصر، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي، الكوفي، ثم المكي، مولده الكوفة.

وطلب الحديث وهو حدث، بل غلام، ولقي الكبار وحمل عنهم علماً جماً، وأتقن وجوّد وجمع وصنف، وعمر دهراً طويلاً، وازدحم الخلق عليه، وانتهى إليه علو الإسناد ورحل إليه من البلاد، وألحق الأحفاد بالأجداد.

سمع في سنة تسع عشرة ومائة، وبعد ذلك وأدرك سبعة وثمانين من التابعين.

ولقد كان خلق من طلبة العلم يتكلفون الحج، وما المحرك لهم سوى لقي سفيان بن عيينة لإمامته وعلو إسناده.

وجاور عنده غير واحد من الحفاظ.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/٤٥٤، تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢، ميزان الاعتدال ٢/١٧٠، تهذيب التهذيب ٤/١١٧، طبقات بن سعد ٥/٤٩٧، وفيات الأعيان ٢/٣٩١، تاريخ بغداد ٩/١٧٤.

ومن كبار أصحابه المكثرين عنه: الحميدي، والشافعي، وابن المديني، وأحمد، وإبراهيم الرمادي.

قال الإمام الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز.

قال عبدالرحمن بن مهدي: كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز.

وشهد له أحمد بتفرده بعلم القرآن والسنة.

وقال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أحد أتقن من ابن سفيان عيينة.

قال أبو حاتم الرازي: سفيان إمام ثقة، كان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة، قال: وأثبت أصحاب الزهري هو ومالك.

وقد كان سفيان مشهوراً بالتدليس، ولكن لا يدلّس إلا عن ثقة عنده.

قال ابن حبان في صحيحه: (ج ١ ص ١٢٢) ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه.

قال الإمام الذهبي: فأما ما بلغنا عن بن سعيد القطان، أنه قال: اشهدوا أن ابن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فهذا منكر من القول، ولا يصح.

٢٠ ـ وكيع بن الجراح(١) [١٢٩ - ١٩٧ هـ]:

هو الحافظ الجليل، والمحدث الكبير، إمام أهل الكوفة في الحديث وغيره، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي من أتباع التابعين.

أخذ الحديث عن الأعمش وهشام بن عروة، وعبدالله بن عون، وحنظلة بن أبي سفيان، وابن جريج، وشريك بن عبدالله والأوزاعي، والسفيانين وغيرهم.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٦، وتهذيب التهذيب ١١/ ١٢٣، وسير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٠، وطبقات الحفاظ ص ١٢٧، وطبقات ابن سعد ٦/ ٣٩٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٤٤، والجرح والتعديل ١/ ٢٩١.

اتفق العلماء على جلالته وكثرة علمه وحفظه للحديث، وإتقانه له وصلاحه وفضله.

كان أحمد بن حنبل إذا حدث عنه قال: حدثني من لم ترعينك مثله وكيع بن الجراح وقال فيه: ما رأيت رجلاً قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب، ويحفظ الحديث جيداً ويذاكر في الفقه مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد، وقال ابن معين: ما رأيت أحداً يحدث لله غير وكيع ابن الجراح، وهو أحب إلي من سفيان وابن مهدي وأبي نعيم. وما رأيت رجلاً قط أحفظ من وكيع، ووكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه: قال ابن عمار: ما بالكوفة في زمن وكيع أفقه ولا أعلم بالحديث من وكيع.

وقال محمد بن سعد: كان وكيع ثقة مأموناً عالياً رفيعاً، كثير الحديث، حجة.

قال أبو حاتم الرازي: وكيع أحفظ من ابن المبارك.

قال الذهبي: مع إمامته، كلامه نزر جداً في الرجال.

٢١ ـ عبدالرحمن مهدي[1] [١٣٥ ـ ١٩٨ هـ]:

هو الإمام أبو سعيد عبدالرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن العنبري البصري اللؤلؤي، إمام أهل الحديث في عصره والمعول عليه فيه، أخذ الحديث عن خالد بن دينار ومالك بن مغول، ومالك بن أنس، والسفيانين والحمادين وشعبة وخلائق من أعلام المحدثين، وروى عنه ابن وهب، وأحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني وإسحاق بن راهويه وأبو عبيدالقاسم بن سلام وغيرهم.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٧٩/٦، وخلاصة تذهيب التهذيب الكمال ٢٣٥، شذرات الذهب ٣٥٥/١، وتذكرة الحفاظ ٣٢٩/١، وطبقات الحفاظ ص ١٤٩، مقدمة الجرح والتعديل ٢٥١/١، وسير أعلام النبلاء ١٩٢/٩.

اتفق الأئمة على جلالته ورسوخه في نقد الرجال وفحص الأحاديث مع الورع والزهد والأمانة.

قال أحمد بن حنبل: كان ابن مهدي خلق للحديث.

وقال ابن معين: ما رأيت رجلاً أثبت في الحديث من ابن مهدي.

وعن علي بن المديني أنه قال غير مرة: والله لو أخذت وحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أني لم أرَ قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي، وكان عبدالرحمن بن مهدي يقول: لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح وما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم.

وجاء رجل فقال: يا أبا سعيد إنك تقول: هذا ضعيف وهذا قوي وهذا لا يصح، فعم تقول ذلك؟ فقال ابن مهدي: لو أتيت الناقد فأريته دراهم، فقال هذا جيد، وهذا ستوق، وهذا بهرج، أكنت تسأله عم ذلك أم تسلم الأمر إليه؟ فقال بل كنت أسلم الأمر إليه، فقال ابن مهدي: هذا كذلك، هذا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة والعلم به.

قال علي: كان ورد عبدالرحمن كل ليلة نصف القرآن.

قال أحمد: كان يتوقى كثيراً، كان يحب أن يحدث بالحفظ، وصفه ابن حجر العسقلاني من النقاد المتوسطين المنصفين.

٢٢ ــ يزيد بن هارون[١] [١١٨ - ٢٠٦ هـ]:

هو الإمام، القدوة، شيخ الإسلام أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي الحافظ.

كان رأساً في العلم والعمل، يقال: أصله من بخارى.

---

(١) انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٣١٤/٧، الجرح والتعديل ٢٩٥/٩، تاريخ بغداد ٣٣٧/١٤ تذكرة الحفاظ ٣١٧/١، تهذيب التهذيب ٣٦٦/١١، طبقات الحفاظ ١٣٢، سير أعلام النبلاء ٥٣٨/٩، شذرات الذهب ١٦/٢.

قال علي بن المديني: ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون.

وقال أحمد بن حنبل: كان يزيد حافظاً متقناً.

قال أبو حاتم الرازي: يزيد ثقة، إمام، لا يسأل عن مثله:

احتفل محدثو بغداد وأهلها لقدوم يزيد، وازدحموا عليه لجلالته وعلو إسناده.

وكان يقول: ما دلّست حديثاً قط إلا حديثاً واحداً عن عوف الأعرابي، فما بورك لي فيه. وقال أحمد بن حنبل: سماع يزيد عن ابن أبي عروبة ضعيف، أخطأ في أحاديث.

قال الذهبي: لأنه سمع منه بعد التغير.

٢٣ ـ الطيالسي[١] [١٣٣ - ٢٠٤ هـ]:

هو سليمان بن داود بن الجارود، الحافظ الكبير، صاحب المسند، أبو داود الفارسي ثم الأسدي ثم الزبيري، مولى آل الزبير بن العوام، الحافظ البصري قال الفلاس: ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود.

قال عبدالرحمن بن مهدي: أبو داود هو أصدق الناس، وكانا رفيقين في الطلب بالبصرة، قال وكيع: ما بقي أحد أحفظ لحديث طويل من أبي داود، قال: فذكرت ذلك لأبي داود فقال: قل له، ولا قصير.

قال أحمد بن الفرات: ما رأيت أحداً أكثر في شعبة من أبي داود، وسألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: ثقة صدوق، قلت: إنه يخطيء؟ قال: يحتمل له.

وقال ابن عدي: ثقة يخطيء، ثم قال: وما هو عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت، واستشهد به البخاري في صحيحه، ومن آثاره «المسند» وهو مطبوع.

---

(١) طبقات ابن سعد ٢٩٨/٧، الجرح والتعديل ١١١/٤، تهذيب التهذيب ١٧٦/٤، طبقات الحفاظ ٨٤٩، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٩.

٢٤ ــ عبدالرزاق بن همام[1] [١٢٦ - ٢١١ هـ]:

هو عبدالرزاق بن همام بن نافع، الحافظ الكبير، عالم اليمن، أبو بكر الحميري الصنعاني.

قال أحمد: أتيناه قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع.

عن ابن معين كان عبدالرزاق أثبت في حديث معمر عن هشام بن يوسف.

قال أحمد العجلي: عبدالرزاق ثقة، كان يتشيّع.

قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي هل كان عبدالرزاق يتشيّع ويفرط في التشيع، فقال:

«أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً».

قال علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف كان عبدالرزاق أعلمنا.

قال البخاري: عبدالرزاق ما حدث من كتابه فهو أصح.

من آثاره كتاب «المصنف» الذي طبع في بيروت في أحد عشر مجلداً بتحقيق المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٥ ــ يحيى بن معين[2] [١٥٨ - ٢٣٣هـ]:

هو الإمام الحافظ الجهبذ، شيخ المحدثين، أبو زكريا يحيى بن معين بن وأحفظنا.

---

(١) انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء ٧١/١١، التاريخ الكبير ١٩٢، الجرح والتعديل ٣١٤/١، ٢٧٨/٩، وفيات الأعيان ١٣٩/٦، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١، طبقات الحفاظ ١٨٥، وخلاصة تذهيب الكمال ٤٢٨ الرسالة المستطرفة ١٢٩ وتاريخ التراث العربي ١٤٤/٢.

(٢) انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء ٧١/١١، التاريخ الكبير ٣٠٧/٨، الجرح والتعديل ٣١٤/١ و ١٩٢/٩، وفيات الأعيان ١٣٩/٦، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١، طبقات الحفاظ ص ١٨٥، خلاصة تذهيب الكمال ص ٤٢٨، الرسالة المستطرفة ص ١٢٩.

عون الغطفاني، مولاهم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، كتب العلم وهو ابن عشرين سنة، كان أبوه كاتباً لعبدالملك، فلما مات خلف ليحيى ابنه ألف ألف درهم، فأنفقه كله على الحديث، حتى لم يبقَ له نعل يلبسه.

إنه رحل إلى بلاد الحجاز، واليمن، والبصرة ثم خرج إلى الشام ومصر.

قال ابن المديني: لا نعلم أحداً من لدن آدم عليه السلام كتب الحديث ما كتب يحيى بن معين، وقال أيضاً: انتهى علم الحجاز إلى الزهري وعمرو وإلى أن قال: انتهى علم هؤلاء إلى ابن معين.

قال أحمد بن حنبل: السماع مع يحيى بن معين شفاء لما في الصدور.

وكان أحمد يقول: ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشأن، يظهر كذب الكذابين يعني ابن معين، وكان لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث.

قال الإمام الذهبي: إنه كان حنفياً في الفروع.

قال أحمد: كان ابن معين أعلمنا بالرجال.

جاء رجل إلى أحمد فقال: يا أبا عبدالله أنظر في هذه الأحاديث، فإن فيها خطأ، فقال: عليك بأبي زكريا (ابن معين) فإنه يعرف الخطأ.

وعده الإمام الذهبي من الأئمة الذين تكلموا في أكثر الرواة.

وكان من المتشددين في الجرح.

قال العلامة عبدالحي اللكنوي: كثيراً ما نجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في راوٍ، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال، عده الحاكم في كتابه «علوم الحديث» من فقهاء المحدثين.

توفي بالمدينة المنورة سنة «**٢٣٣**» وحمل على سرير النبي ﷺ، وله نحو سبع وسبعين سنة.

يذكر ابن النديم أن له التاريخ عمله أصحابه عنه.

وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف من جامعة أم القرى.

٢٦ ـ علي بن المديني[1] [١٦١ - ٢٣٤هـ]:

هو الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر السعدي، المعروف بابن المديني.

كان أبوه محدثاً مشهوراً، لين الحديث.

وبرع ابن المديني في هذا الشأن، وصنّف وجمع وساد الحفاظ في معرفة العلل، قال أبو حاتم الرازي: كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكنيه تبجيلاً له، ما سمعت أحمد سماه قط.

قال يحيى القطان: نحن نستفيد منه أكثر مما يستفيد منا.

يقول الإمام البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، قال النسائي: كأن الله خلق علي بن المديني لهذا الشأن.

قال أحمد بن سلمة: سمعت ابن معين يقول: كان علي بن المديني إذا قدم علينا أظهر السنة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التشيع.

علق عليه الإمام الذهبي وقال: كان إظهاره لمناقب الإمام علي بالبصرة لمكان أنهم عثمانية، فيهم إنحراف عن علي.

قال الخطيب: كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها.

كان علي بن المديني يقول: التفقة في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم.

وشدد الإمام الذهبي النكير علي العقيلي لإيراده علي بن المديني في كتابه

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١١/٤١، الجرح والتعيل ٦/١٩٣، التاريخ الكبير ٦/٢٨٤، ميزان الاعتدال، طبقات الشافعية للسبكي ٢/١٤٥، تهذيب التهذيب ٧/٣٤٩، ص ٣٥٧، طبقات الحفاظ ص ١٨٤، الأعلام للزركلي ٥/١١٨، معجم المؤلفين لكحالة ٧/٢٣٢، تاريخ التراث العربي ٢/١٦٠.

«الضعفاء» وقال في الأخير: أما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه.

يقول السبكي: كان ممن أجاب إلى القول بخلق القرآن في المحنة فنقم ذلك عليه، وزيد عليه في القول: والصحيح عندنا أنه أجاب خشية السيف.

قال الذهبي: وما يروى عن عبدالله بن أحمد أن أباه أمسك عن الرواية عن ابن المديني لم أرَ ذلك، بل في «مسنده» عنه أحاديث، وفي «صحيح البخاري» عنه جملة وافرة.

ولابن المديني في الحديث نحو مائتي مصنف، وقد أشار إلى وجود بعضها فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي».

٢٧ ـ أبو بكر بن أبي شيبة[1] [١٥٩ ـ ٢٣٥ هـ]:

هو الإمام العلم، سيد الحفاظ عبدالله بن محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان أبو بكر العبسي، مولاهم الكوفي، أخو الحافظ عثمان بن أبي شيبة، وهو من أقران أحمد بن حنبل.

حدث عنه الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، وروى النسائي عن أصحابه، ولا شيء له في «جامع أبي عيسى».

قال أحمد بن حنبل: أبو بكر صدوق، وهو أحب إلي من أخيه عثمان.

قال الإمام أبو عبيد: انتهى الحديث إلى أربعة: فأبو بكر بن أبي شيبة أسردهم، وأحمد بن حنبل أفقههم فيه، ويحيى بن معين أجمعهم له، وعلي بن المديني، أعلمهم به.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢٢/١١، الجرح والتعديل ١٦٠/٥، تهذيب التهذيب ٢/٦، البداية والنهاية ٣١٥/١٠، تذكرة الحفاظ ٤٣٢/٢، طبقات الحفاظ ص ١٨٩، تاريخ التراث العربي ١٦١/٢.

وقال صالح بن محمد الحافظ جزرة: أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي بن المديني، وأعلمهم بتصحيف المشائخ يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة أبو بكر بن أبي شيبة.

قال أبو زرعة الرازي: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن شيبة، وقال ابن حبان: كان متقناً ديناً ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع.

من آثاره: «المصنف» طبع من الهند في ١٤ مجلداً والتاريخ وكتاب الإيمان وكتاب الأدب.

٢٨ ـ إسحاق بن راهويه [١٦١ أو ١٦٦ ـ ٢٣٥ أو ٢٣٧ هـ]:

هو الإمام الكبير، شيخ المشرق، سيد الحفاظ، ابن راهويه إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، نزيل نيسابور أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق، والورع والزهد ورحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام، وعاد إلى خراسان، وكتب عن خلق من التابعين.

قال أحمد: لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيراً.

وقال الدارمي: ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقه.

وقال الذهلي: اجتمع في الرصاة أعلام أصحاب الحديث منهم أحمد، وابن معين، وغيرهما، فكان صدر المجلس لإسحاق وهو الخطيب.

وقال أحمد: إسحاق إمام من أئمة المسلمين.

أملى «المسند والتفسير» من حفظه، وما كان يحدث إلا حفظاً.

وقال ابن خزيمة: لو كان إسحاق في التابعين لأقروا له بحفظه وعلمه وفقهه، وعن إسحاق بن راهويه قال: ما سمعت شيئاً إلا وحفظته، ولا حفظت شيئاً قط فنسيته.

وكان يقول: أحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلبي.

وهو الذي شجع تلميذه الإمام البخاري لتأليف «الجامع الصحيح».

وما روى عن الإمام أبي داود السجستاني أنه يقول: إسحاق بن راهويه تغير قبل موته بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأسام، فرميت به.

قال الإمام الذهبي: إنه رواية منكر[1].

٢٩ ـ الإمام أحمد بن حنبل[2] [١٦٤ - ٢٤١ هـ]:

هو الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي.

أقبل على سماع الحديث سنة ١٨٧ هـ وقد طاف البلاد والآفاق، وسمع من مشائخ عصره، وكانوا يجلونه ويحترمونه، وتفقه الشافعي حين قدم بغداد ولزمه واستفاد منه، وعني عناية عظيمة بالسنة والفقه، حتى عده أهل الحديث إمامهم وفقيهم، وقد أخذ عنه جماعة من الأماثل، منهم الإمام البخاري ومسلم.

يقول الشافعي: خرجت من بغداد، فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل.

ويقول أبو عبيد القاسم بن سلام: انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وكان أحمد بن حنبل أفقههم فيه.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٩، تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٣، تهذيب التهذيب ١/٢٢٦، طبقات الحفاظ ص ١٨٨، الجرح والتعديل ٢/٢٠٩، وفيات الأعيان ١/١٩٩، البداية والنهاية ١٠/٣١٧.

(٢) طبقات بن سعد٧/٣٥٤، سير أعلام النبلاء ١١/١٧٧، تهذيب الأسماء واللغات، تذكرة الحفاظ ٢/٤٣١، تهذيب التهذيب ١/٧٢، طبقات الحفاظ ص ١٨٦، الإمام أحمد ودراسة مسنده العظيم للمؤلف، وطبقات الحنابلة ١/٦.

وقال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ منه، وقال أبو جعفر النفيلي: كان أحمد من أعلام الدين.

وقال أبو زرعة الرازي: كان يحفظ ألف ألف حديث، قيل: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب.

وقال الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني إن شاء يكون كوفياً أو شاء شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً.

ويقول أبو يعلى الخليلي: هو إمام في الجرح والتعديل والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل.

ذكره ابن حجر في المتوسطين من النقاد.

شهد له العلماء بالإمامة وبأنه أمير المؤمنين في الحديث، فقال ابن حبان: كان فقيهاً حافظاً متقناً، ملازماً للورع الخفي، محافظاً على العبادة الدائمة، أغاث الله به أمة محمد ﷺ، وذلك أنه ثبت على المحنة، وبذل نفسه لله حتى ضرب بالسياط، فعصمه الله من البدعة، وجعله إماماً يقتدي وملجأ يلجأ إليه.

ومن آثاره: المسند وهو أجمع كتاب في السنة[١] والزهد والعلل وغيرها.

٣٠ ــ القواريري[٢] [١٥٢ ـ ٢٣٥ هـ]:

هو عبيدالله بن عمر بن ميسرة، الإمام الحافظ: محدث الإسلام، أبو سعيد الجشمي، مولاهم البصري القواريري الزجاج، نزيل بغداد.

حدث عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود وغيرهم.

وكتب عنه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن سعد.

---

(١) المؤلف هذا الكتاب كتاب «الإمام أحمد ودراسة مسنده العظيم.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١١/٤٤٢، تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٨، تهذيب التهذيب ٧/٤٠، الجرح والتعديل ٥/٣٢٧.

وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق.

٣١ ـ أحمد بن صالح حافظ مصر[1] [١٧٠ ـ ٢٤٨ هـ]:

هو الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، أو جعفر المصري المعروف بابن الطبري.

وكان أبو جعفر رأساً في هذا الشأن، قل أن ترى العيون مثله، مع الثقة والبراعة.

قال البخاري: ثقة، ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة.

قال الفضل بن دكين: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من أحمد بن صالح.

وقال أحمد: هو أعرف الناس بأحاديث ابن شهاب.

وقال محمد بن مسلم بن وارة: أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنفيلي بحران، هؤلاء أركان الدين.

قلت: القائل ـ الإمام الذهبي ـ: الرجل حجة ثبت، لا عبرة بقول من نال منه. ولكنه كما قال الخطيب: كان فيه الكبر وشراسة الخلق، قال النسائي منه جفاء في مجلسه، فذلك الذي أفسد بينهما.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في «هدى الساري» (ص ٣٨٦) أحمد بن صالح بعد أن ذكر من وثقه من الأئمة وفيهم يحيى بن معين، وعلي بن المديني: أما النسائي فهو سيء الرأي فيه، ذكره مرة فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح، فقال: كذاب يتفلسف، رأيته يخطر في الجامع بمصر، انتهى، فاستند النسائي في تضعيفه إلى

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/١٦٠، تهذيب التهذيب ١/٣٩، طبقات الحفاظ ٢١٦.

ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح، فنذكر السبب أولاً الحامل له سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين.

قال أبو جعفر العقيل: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي بمصر، جاء إليه، وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي يجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد، وشرع يشنع عليه وما ضره ذلك شيئاً، وأحمد بن صالح إمام ثقة.

وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، وذلك أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له الأشمومي وكان مشهوراً بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والاتقان، انتهى كلام الحافظ.

٣٢ - إسحاق الكوسج(١) [ولد بعد ١٧٠ - ٢٥١ هـ]:

هو الإمام الفقيه، الحافظ الحجة، أبو يعقوب إسحاق بن بهرام المروزي نزيل نيسابور.

طلب العلم، ودونه، وبرع واشتهر.

حدث عنه الجماعة سوى أبي داود.

قال مسلم: ثقة مأمون، أحد الأئمة من أصحاب الحديث.

وقال الحاكم: أحد الأئمة من الزهاد والمتمسكين بالسنة.

وقال الخطيب: كان فقيهاً عالماً، وهو الذي دون عن أحمد وإسحاق المسائل، قلت: - والقائل - والإمام الذهبي - قد يروي عنه البخاري فيقول إسحاق، لم ينسبه فيشتبه بابن راهويه، فلنا قرائن ترجح أحدهما وبكل تقدير فلا يضر ذلك، فكل منهما حجة.

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢/١٥٩، طبقات الحفاظ ٢٢٩، تهذيب التهذيب ١/٢٤٩.

٣٣ ـ الدارمي[١] [١٨١ ـ ٢٥٥ هـ]:

هو عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبدالله، الحافظ، الإمام، أحد الأعلام، أبو محمد التميمي، ثم الدارمي السمرقندي.

طوف أبو محمد الأقاليم وصنف التصانيف.

وحدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي.

قال عبدالصمد بن سليمان البلخي: سألت أحمد بن حنبل عن يحيى الحماني، فقال: تركناه لقول عبدالله بن عبدالرحمن، لأنه إمام.

وقال أبو حاتم الرازي: عبدالله بن عبدالرحمن إمام أهل زمانه.

وقال الخطيب: كان أحد الرحالين في الحديث، والموصوفين بحفظه وجمعه والاتقان له مع الثقة والصدق والزهد، وكان على غاية العقل ونهاية الفضل، يضرب به المثل في الديانة والحلك والرزانة والاجتهاد والزهادة والتقلل، وصنف المسند والتفسير والجامع.

ويطلق على مسنده «السنن» أيضاً، وقد طبع مراراً، وله أسانيد عالية وثلاثيات، وثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخاري.

٣٤ ـ البخاري[٢] [١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ]:

هو أمير المؤمنين في الحديث، الإمام المقدام، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه[٣] الجعفي مولاهم البخاري.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٢٢٤، طبقات الحفاظ ص ٢٣٥، تهذيب التهذيب ٥/٢٩٤، الرسالة المستطرفة ص ٢٩، تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٤.

(٢) انظر ترجمته في: كتاب «الإمام البخاري» لمؤلف هذا الكتاب، وسير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١.

(٣) معناه بالفارسية «الزراع».

الحافظ العلم، صاحب «الجامع الصحيح» إمام هذا الشأن، والمعول على صحيحه في أقطار البلدان.

وقد ظهر نبوغه في صغره وهو في الكتاب، فرزقه الله قلباً واعياً، وحافظة قوية وذهناً وقاداً، وألهم حفظ الحديث فأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره، ثم صار يختلف إلى علماء عصره وأئمة بلده، فأخذ عنهم ويراجعهم ويناقشهم، وما أن بلغ السادسة عشرة من عمره حتى حفظ كتب عدد من الأئمة وعرف كلام أهل الرأي وأصولهم ومذاهبهم.

كان أول سماعه سنة خمس ومائتين، وفي سنة عشر ومائتين، خرج إلى بيت الله الحرام وآثر القيام بمكة مدة من الزمن.

قال البخاري: دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة[1] مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين.

قال الحافظ: ارتحل بعد أن رجع من مكة إلى سائر مشايخ الحديث في البلدان التي أمكنته الرحلة إليها، وكان يسمع بشيخ في الحديث إلا رحل إليه واختبره وسأل عنه وأخذ منه.

وكان آية في الحفظ وقوة الذاكرة والبصير بعلل الأسانيد ومتونها، وقصته في بغداد حين امتحنه علماؤها مشهورة تدل على مبلغ حفظه وإمامته في هذا الفن، وروى عنه أنه قال: كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث.

وإن عدد شيوخه الذين خرّج عنهم في الصحيح ٢٨٩ شيخاً.
وأخذ عنه الحديث خلق كثير.

---

(١) الجزيرة: الأراضي الممتدة بين دجلة والفرات، وكان فيها ديار مضر وديار بكر، سميت الجزيرة لأنها تقع بين دجلة والفرات، وهي الآن في سوريا والعراق وتركيا.

قال الفربري: سمع كتاب البخاري منه سبعون ألف رجل قال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل ـ أي البخاري ـ.

قال علي بن المديني ـ وهو من شيوخه ـ: لم يرَ البخاري مثل نفسه.

قال الإمام مسلم: لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

قال الإمام ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل.

قال الإمام الذهبي: شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، كان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم ورأساً في الورع والعبادة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس ونفدت الأنفاس، فذلك بحر لا ساحل له.

عن محمد بن يوسف الفربري ـ راوية صحيح البخاري ـ قال: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال: أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل، فقال: اقرئه مني السلام.

وذكر القسطلاني في مقدمته ٢١ كتاباً وأشهرها الجامع الصحيح.

أما فضله فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والمتلقى بالقبول من العلماء في كل أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام.

قال الشيخ الإمام ابن تيمية: ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن.

وما أدخل في هذا الكتاب حديثاً إلا اغتسل وصلى ركعتين، فبارك الله فيه، ولم يخرج إلا ما صح عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ بل لا بد من ثبوت سماعه منه ولقياه له، وبهذا كان أول كتاب في السنة على هذه الشروط الدقيقة.

٣٥ ـ العجلي[1] [١٨٢ ـ ٢٦١ هـ]:

هو الإمام الحافظ الأوحد الزاهد، أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي، نزيل طرابلس الغرب (المراكش).

ولد في الكوفة ونشأ ببغداد.

وقال العجلي: رحلت إلى أبي داود الطيالسي، فمات قبل قدومي البصرة بيوم، قيل: إنه فر إلى المغرب لما ظهر الامتحان بخلق القرآن فاستوطنها.

قال العباس الدوري: كنا نعده مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

سئل يحيى بن معين عن أحمد بن عبدالله بن صالح فقال: هو ثقة ابن ثقة ابن ثقة.

ولم يكن له نظير بالمغرب في زمانه في معرفة الغريب وإتقانه، وفي زهده وورعه.

وقال الذهبي: وبه مصنف مفيد في «الجرح والتعديل» طالعته، وعلقت منه فوائد تدل على تبحره بالصنعة وسعة حفظه.

٣٦ ـ الجوزجاني[2] [. . . ـ ٢٥٩هـ]:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقرب السعدي الجوزجاني.

وكان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات.

وقال ابن عدي كان أحمد يكاتبه فيتقوى بكتابه ويقرأه على المنبر واتهمه الحافظ ابن حجر بشدة انحرافه عن علي، فهو كان ضد الشيعة المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعاً.

وقال عنه الذهبي: أحد أئمة الجرح والتعديل، وله كتاب في الضعفاء.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥٠٥/١٢، طبقات الحفاظ ص ٢٤٢، تاريخ بغداد ٢١٤/٤، تذكرة الحفاظ ٥٦٠/٢.

(٢) طبقات الحفاظ ٢٤٤، ميزان الاعتدال ٧٥/٢، تهذيب التهذيب ١٨٢/١، تذكرة الحفاظ ٥٤٩/٢.

٣٧ ـ مسلم بن الحجاج[1] [٢٠٤ ـ ٢٦١ هـ]:

هو الإمام الكبير الحافظ المجوّد الحجة الصادق، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري[2] النيسابوري.

نشأ الإمام مسلم في بيت علم وجاه وقد ابتدأ سماعه في سن مبكرة وكان أول سماعه سنة ٢١٨ هـ، رحل إلى المراكز المهمة التي حوت كبار المحدثين في ذلك الوقت، واستفاد من الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة، وقد شارك البخاري في الأخذ عن جماعة من كبار الأئمة في عصره.

وبلغ عدد شيوخه في صحيحه فقط مائتين وعشرين من الشيوخ الأماثل وقد أثنى عليه العلماء وقدموه على أئمة عصره.

روى الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن سلمة قال: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج على مشايخ عصره.

وقال إسحاق بن راهويه، وقد ذكر مسلماً: أي رجل هذا؟ يعني جلالة قدره وغزارة علمه.

وقال أبو قريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة، فذكر منهم مسلماً، ومراده الحفاظ في عصره.

وقال النووي: أجمعوا على جلالته وأمانته وعلو مرتبته وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها.

وذكر الذهبي نقلاً عن الحاكم أن له عشرين كتاباً ومنها الجامع الصحيح قد امتاز من بينها.

وروى أنه قال: صنفت هذا الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٧، الجرح والتعديل ٨/١٨٧، طبقات الحفاظ ص ٢٦٠، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨، تهذيب التهذيب ١٠/١٢٦.

(٢) القشيري: من بني قشير، قبيلة من العرب معروفة.

وهذا الكتاب حقيقة ثمرة حياته الحافلة بالجهد والتحقيق حتى جاء به في تنسيق جميل وترتيب حسن غاية الصحة والإتقان.

قال الإمام ولي الله الدهلوي: أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين(١).

٣٨ ــ أبو زرعة الرازي(٢) [٢٠٠ - ٢٦٤ هـ]:

هو الإمام، سيد الحفاظ، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ محدث الري(٣).

مولده بعد نيف ومائتين. وقيل سنة ١٩٤ هـ.

قال الذهبي: وطلب هذا الشأن وهو حَدَث، وارتحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان، وكتب ما لا يوصف كثرة.

وخرج في رحلته الثانية وغاب عن وطنه أربعة عشر سنة، وجلس للتحدث وهو ابن اثنين وثلاثين سنة.

قال الخطيب: كان إماماً ربّانياً، حافظاً مُتقناً مُكثراً، جالس أحمد بن حنبل وذاكره.

يقول عبدالله بن أحمد: لما ورد علينا أبو زرعة نزل عندنا، فقال لي أبي: يا بني! اعتضت بنوافلي مذاكرة الشيخ.

كان يحفظ ست مائة ألف حديث.

قال الذهبي: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جراح.

من آثاره: كتاب الزهد، وكتاب الضعفاء والمتروكين.

---

(١) حجة الله البالغة ١٠٦/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦٥/١٢، تهذيب التهذيب ٣٠/٧، طبقات الحفاظ ٢٤٩، الجرح والتعديل ٣٢٨/١.

(٣) ودخول «الزاي» في نسبته غير مقيس كالمروزي.

٣٩ ـ أبو حاتم الرازي[1] [١٩٥ ـ ٢٧٧ هـ]:

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو حاتم الحنظلي الرازي، أحد الأئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلو الحديث والجرح والتعديل وهو قرين أبي زرعة، سمع الكثير وطاف الأقطار، وروى عن كثير من الأئمة الكبار.

جاء عنه أنه قال لابنه عبدالرحمن: يا بني! مشيت على قدمي في طلب الحديث أكثر من ألف فرسخ.

أجمعوا على جلالته وعلو شأنه في الحديث وعلله، وعده الحاكم من فقهاء الحديث.

ذكر الذهبي أنه من النقاد الذين تكلموا في أكثر الرواة إلا أنه من المتشددين.

٤٠ ـ صالح جزرة[2] [٢٥ ـ ٢٩٣ هـ]:

هو الحافظ العلامة الثبت شيخ ما وراء النهر صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولاهم البغدادي.

قال الإدريسي: ما أعلم في عصره بالعراق ولا بخراسان مثله في الحفظ، دخل في ما وراء النهر فحدث مدة من حفظه ولم يأخذ عليه أحد خطأ فيما حدث.

٤١ ـ الإمام أبو داود[3] [٢٠٢ ـ ٢٧٥ هـ]:

هو الإمام، شيخ السنة، مقدمة الحفاظ، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، محدث البصرة.

رحل وجمع وصنف وبرع في هذا الشأن.

---

(١) انظر ترجمته: بالتفصيل في تاريخ بغداد ٧٣/٣، طبقات الحفاظ ٢٥٥، تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢، شذرات الذهب ١٧١/٢، معرفة علوم الحديث ٧٥.

(٢) طبقات الحفاظ ٢٨١، تذكرة الحفاظ ٦٤١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٢، كتاب الإمام أبو داود للمؤلف.

قال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدمة في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدمـة، سمع منه أحمد بن حنبل حديثاً واحداً، كان أبو داود يذكره ويفتخر به.

وقال الحافظ موسى بن هارون: خلق أبـو داود في الدنيـا للحديث وفي الآخرة للجنة.

قال أبو حاتم بن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، جمع وصنّف وذب عن السنن.

قال الحافظ أبو عبدالله بن منده: الذين جرحوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: البخاري ومسلم، ثم أبو داود والنسائي.

وقال إبراهيم الحربي وغيره لما صنف أبو داود كتاب «السنـن»: ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديـد.

وقال أبو عبـدالله الحاكم: أبـو داود إمام أهـل الحديث في عصـره بلا مدافعة.

وقال أبو بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مائة ألف حديث، انتخبت منها مـا ضمنته هـذا الكتاب يعني كتـاب السنن، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثماني مائة حديث[1].

وقال: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد بينته.

٤٢ ـ الفسوي[2] [٠٠٠ ـ ٢٧٧ هـ]:

هو الإمام، الحافظ، الحجة، الرحال، محدث إقليم فارس، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، من أهل مدينة فسا.

---

(١) بلغ عددها في المطبوع من رواية اللؤلؤي (٥٢٧٤).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/١٨٠، الجرح والتعديل ٩/٢٠٨، البـداية والنهـاية، تهـذيب التهذيب ١١/٣٨٥، طبقات الحفاظ ٢٥٩، شذرات الذهب ٢/١٧١.

مولده في حدود عام تسعين ومائة في دولة الرشيد. وله تاريخ كبير[1] جم الفوائد، ومشيخته في مجلد. ارتحل إلى الأمصار ولحق الكبار.

يقول الفسوي: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات.

يقول أبو زرعة: قدم إلينا من نبلاء العراق، يعقوب بن سفيان، يعجز أهل العراق أن يروا مثله.

قال ابن العماد: هو أحد أركان الحديث.

٤٣ ـ الإمام الترمذي[2] [٢٠٩ ـ ٢٧٩ هـ]:

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أحد الأئمة، طاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين.

قال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدي بهم في علم الحديث، صنّف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ.

يقول الترمذي: قال محمد بن إسماعيل، ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي.

وقال ابن حبان: كان أبو عيسى ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكي حتى عمي.

ومن أجل تصانيفه وأنفعها هو كتابه «الجامع» ويسمى «السنن» أيضاً وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها.

---

(١) وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور/أكرم ضياء العمري.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٣٠/١٣، طبقات الحفاظ ص ٢٧٨، تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩، البداية والنهاية ٥٢/١١، وتذكرة الحفاظ ٦٣٦/٢.

وأما العلل الكبير، وهو مستغن عن التوصيف، وفيه معظم النقل عن شيخه البخاري، ومنها «شمائل النبيﷺ» وهو أحسن الكتب المؤلفة في هذا الباب كثير الميامن والبركات.

٤٤ ـ الإمام النسائي[1] [٢١٥ ـ ٣٠٣ هـ]:

هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (بفتح النون والسين نسبة إلى بلدة نساء بخراسان) طلب العلم صغيراً ورحل في طلب الحديث وله خمس عشرة سنة، وسمع من كبار علماء عصره في بلده وفي الحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة، ثم استوطن مصر، وبرع في هذا الشأن، وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد، فحدث عنه كثير، كان أحد أعلام الدين وأركان الحديث، إمام أهل عصره ومقدمهم وعمدتهم وقدوتهم، وكان كثير العبادة في الليل والنهار متمسكاً بالسنة، ورعاً متحرياً.

يقول الدارقطني: كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلم بالحديث والرجال، وتوفي في فلسطين بالرملة يوم الاثنين ١٣ صفر عام ٣٠٣ هـ ودفن في بيت المقدس رحمه الله، وقيل دفن بمكة.

له نحو خمس عشرة مؤلفاً، وأشهرها كتابه «السنن» الذي استخلصه من كتابه «السنن الكبرى» وسماها المجتبى من السنن وقيل المجتنى والمعنى واحد.

وعدة أحاديث (٥٧٦١) حديثاً.

وهو برتبة سنن أبي داود أو قريب منها لما عرف من النسائي من شدة التحري.

وقد قال ابن رشيد: إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها توصيفاً، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٢٤١، البداية والنهاية ١١/١٢٣، الحطة ص ٢٩٣، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٥.

٤٥ ـ ابن خزيمة[1] [٢٢٣ ـ ٣١١ هـ]:

هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف.

وعني في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والاتقان.

حدث عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين.

قال أبو حاتم بن حبان التميمي: ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها كان بين عينية، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط.

قال أبو الحسن الدارقطني: كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير.

قال الإمام أبو العباس بن سريج، وذكر له ابن خزيمة، فقال: يستخرج النكت من رسول الله بالمنقاش.

قال الذهبي: وقد كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال.

قال الحاكم: فضائل إمام الأئمة ابن خزيمة عندي مجموع في أوراق كثيرة ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء، وله كتاب الصحيح وهو من أجل كتب الحديث يتلو صحيح مسلم بن الحجاج، الذي طبع لأول مرة بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي في المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١ م.

٤٦ ـ ابن حبان[2] [٠٠٠ ـ ٣٥٤ هـ]:

هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي[2] صاحب

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٥، طبقات الحفاظ ص ٣١٠، الجرح والتعديل ٧/١٩٦.

(٢) طبقات الحفاظ ص ٣٧٤، تذكرة الحفاظ ٣/٩٢٠، البداية والنهاية ١١/٢٩٥. =

التصانيف وولي قضاء سمرقند، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالنجوم والطب وفنون العلم.

قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه والحديث واللغة والوعظ ومن عقلاء الرجال، وكانت الرحلة إليه.

وقال الخطيب: كان ثقة، نبيلاً، فهماً، وقال ابن الصلاح: ربما غلط الغلط الفاحش.

صنف المسند الصحيح، والتاريخ والضعفاء، وفقه الناس بسمرقند، وله مصنفات كثيرة[1]، ذكر منها ٥٩ كتاباً في مقدمة موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان.

وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان.

قال السخاوي في فتح المغيث[2]: مع أن شيخنا ـ أي الحافظ ابن حجر ـ قد نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية أي إدراج الحسن في الصحيح، وعبارته: إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لأنه يسميه صحيحاً.

قال الحازمي[3]: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم.

٤٧ ـ العقيلي[4] [٠٠٠ ـ ٣٢٢ هـ]:

هو الإمام الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، صاحب «كتاب الضعفاء» جليل القدر، عظيم الخطر، كثير التصانيف، مقدم في الحفظ، عالم بالحديث، ثقة.

= (٣) مدينة بست ـ التي ولد فيها ابن حبان ـ تقع بين هراة وغزنين من سجستان.

(١) تاريخ التراث العربي ٢/٣٠٦.

(٢) ص ١٤.

(٣) شروط الأئمة الخمسة ص ٣١.

(٤) طبقات الحفاظ ٣٤٦، تذكرة الحفاظ ٣/٨٣٣، شذرات الذهب ٢/٣٩٦.

قال سلمة بن القاسم بعد ما جرب حفظه: قد علمنا أنه أحفظ الناس، لكنه عرف بالتشديد في الجرح، لقد شدد الذهبي في «ميزانه»[1] النكير على العقيلي لإيراده على ابن المديني في كتابه «الضعفاء» وكذلك جرح في كتابه كثيرين من رجال الصحيحين، وأئمة الفقه، وحملة الآثار مما ردبعضها، وينتقد عليه ابن عبدالبر في «انتقائه» والحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» بأن العقيلي تكلم بلا حجة كما وصفه بالتعنت في الكلام على بعض الرجال، فقال: ذكره العقيلي بأمر فيه عنت[2].

٤٨ ـ ابن عدي[3] [٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ]:

هو الإمام الحافظ الناقد الجوال، أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك الجرجاني، كان يعرف أيضاً بابن القطان، صاحب «الكامل» في الجرح والتعديل.

هو عارف بالعلل مصنف في الكلام على الرجال، حافظ متقن ثقة، لم يكن في زمانه مثله.

قال الخليلي: كان عديم النظير حفظاً وجلالة.

قلت ـ القائل الإمام الذهبي ـ: يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث مما استنكر للرجل، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده.

وقد صدر لكتابه «الكامل» عشرة أجزاء والكتاب تحت الطبع.

قال السخاوي في الإعلان بالتوبيخ (ص ١٠٩) هو أكمل المنصفة قبله

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/١٤٠ و ١٤١.

(٢) مقدمة فتح الباري ٣٨٩ و ٤٢٣.

(٣) طبقات الحفاظ ٣٨٠، تذكرة الحفاظ ٣/١٤٠، سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٤.

وأجلها، ولكن توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة مع أنه لا يحق أن يقال «الكامل».

وقد ألف العلامة الكوثري كتاباً خاصاً في نقد كتاب «الكامل» سماه «إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي». لا يزال مخطوطاً.

٤٩ ـ الدارقطني(١) [٣٠٦ ـ ٣٨٥ هـ]:

هو شيخ الإسلام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، والدارقطني نسبة إلى دارقطن، وهي محلة كبيرة كانت ببغداد.

قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القراء والنحويين، سألته عن العلل والشيوخ فصادفته فوق ما وصف لي.

قال الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بطل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة مع الصدق والأمانة والفقه والعدالة وقبول الشهادة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات.

وقال القاضي أبو الطيب الطبري: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، له مصنفات يطول ذكرها، منها كتاب السنن والعلل والأفراد، وغير ذلك وذكره الذهبي في القسم المعتدل من النقاد.

قلت: قد ذكره الشيخ التهانوي من النقاد الذين لهم تعنت في جرح أبي حنيفة وأصحابه(٢).

٥٠ ـ ابن منده(٣) [٣١٠ ـ ٣٩٥ هـ]:

هو الإمام الحافظ الجوال، محدث الإسلام، أبو عبدالله محمد بن المحدث

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/٩٩٤، وفيات الأعيان ١/٤٧٠، هدى الساري ص ٢٤٦.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ١٩٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/٢٨، طبقات الحفاظ ٤٠٨، تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣١.

أبي يعقوب إسحق بن الحافظ أبي عبدالله محمد بن يحيى بن منده.

أول سماعه في سنة ثمان عشرة وثلاث مائة.

قال الذهبي: ولم أعلم أحداً كان أوسع رحلة منه، ولا أكثر حديثاً منه مع الحفظ والثقة، بلغنا أن عدة شيوخه ألف وسبع مائة شيخ، له مصنفات كثيرة منها كتاب التاريخ، هو كبير جداً، وكتاب «معرفة الصحابة».

قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر: لابن منده في كتاب «معرفة الصحابة» أوهام كثيرة.

٥١ ـ الحاكم أبو عبدالله[1] [٣٢١ ـ ٤٠٥ هـ]:

هو الحاكم الحافظ الكبير، إمام المحدثين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، يعرف بابن البيع، صاحب المستدرك، كان إمام عصره في الحديث، العارف به حق معرفته، صالحاً ثقة.

٥٢ ـ البيهقي[2] [٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ]:

هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي البيهقي صاحب التصانيف.

قال ابن كثير: كان أوحد أهل زمانه في الاتقان والحديث والفقه والتصنيف: وكان فقيهاً، محدثاً، أصولياً، وجمع أشياء كثيرة نافعة لم يسبق إلى مثلها، ولا يدرك فيها، وكان فاضلاً من أهل الحديث مرضي الطريقة.

قال الشيخ أبو الحسن الفارسي: اشتغل بالتصنيف وألف من الكتب ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء، مما لم يسبق إليه أحد، جمع في تصانيفه بين علم الحديث والصحيح والسقيم، وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث. قد جمعت ترجمة حياته في مقدمة «كتاب الزهد» الذي طبع بتحقيق المؤلف.

---

(١) طبقات الحفاظ ٤٠٩، تذكرة الحفاظ ٣/١٣٠٩، سير أعلام النبلاء ١٦، ١٦٥.

(٢) طبقات الحفاظ ٤٣٣، ومقدمة كتاب الزهد للمؤلف.

٥٣ ـ ابن الجوزي[1] [٥١٦ - ٥٩٧ هـ]:

هو الإمام الحافظ علم العراق وواعظ الآفاق جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي البغدادي الحنبلي الواعظ. صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم.

قال ابن العماد: كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ.

قال الذهبي: ما علمت أحداً من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل.

ويقول ابن كثير: جمع بين المصنفات الكبار والصغار نحواً من ثلاثمائة مصنف. وكتب بيده أكثر من مائتي مجلد، وله في العلوم كلها اليد الطولى والمشاركة في سائر أنواعها. ولكن له إفراط ومبالغة في الحكم بوضع الأحاديث وبإبطالها وبضعفها.

وقد قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: إن تساهله وتساهل الحاكم في «المستدرك» أعدم النفع بكتابيهما إذ ما من حديث إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذلك وجب على الناقل الاعتناء مما ينقله منهما من غير تقليد لهما.

قال السيوطي في آخر كتابه «النكت البديعات على الموضوعات» المشتهر باسم «التعقبات على الموضوعات» لابن الجوزي:

الأحاديث المتعقبة علي ابن الجوزي التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات، عدتها نحو ثلاثمائة حديث، منها في صحيح مسلم حديث، وفي صحيح البخاري رواية حماد بن شاكر حديث، وفي مسند أحمد ثمانية وثلاثون (٣٨) حديثاً، وفي سنن أبي داود تسعة (٩) أحاديث، وفي جامع الترمذي ثلاثون (٣٠) حديثاً، وفي سنن النسائي عشرة (١٠) أحاديث وفي سنن ابن

---

(١) طبقات الحفاظ ٤٧٧، تذكرة الحفاظ ١٣٤٢/٤، وفيات الأعيان ٢٧٩/١، وشذرات الذهب ٣٢٩/٤.

ماجه[1] ثلاثون (٣٠) حديثاً، وفي مستدرك الحاكم ستون (٦٠) حديثاً، على تداخل في العدة، فجميع ما في الكتب الستة والمسند والمستدرك مائة وثلاثون (١٣٠) حديثاً، وفيه من مؤلفات البيهقي السنن والشعب والبعث والدلائل وغيرها، ومن صحيح ابن خزيمة والتوحيد له وصحيح ابن حبان ومسند الدارمي، وتاريخ البخاري وخلق أفعال العباد، وجزء القراءة له، و«سنن الدارقطني» جملة وافرة[2].

٥٤ ــ ابن تيمية[3] [٦٦١ - ٧٢٨ هـ]:

هو الشيخ العلامة الحافظ الناقد، الفقيه المجتهد، المفسر البارع شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبدالحليم بن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم الحراني الدمشقي الحنبلي، اشتهر بابن تيمية بين الناس، قرأ وبرع في العلم، وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه وامتحن وأوذي مراراً، ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهر وتميز وتقدم وصنف ودرس وأفتى، وفاق الأقران وصار عجباً في سرعة الاستحضار وقوة الجنان والتوسع في المنقول والمعقول والاطلاع على مذاهب السلف والخلف[4].

قال ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان»: طالعت رد ابن تيمية على الحِلِّي فوجدته كثير التحامل في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر الحِلِّي ورد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد، ومثله في «الدرر الكامنة» (٢/ ٧١).

---

(١) وقد أحصى الشيخ عبدالرشيد النعماني في كتابه «ما تمس إليه الحاجة» (٣٤) حديثاً.
(٢) التعقبات ص ٦.
(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ١٥٥، طبقات الحفاظ ٥١٦، وشيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية لسماحة الشيخ أبي الحسن الندوي.
(٤) الدرر الكامنة ١/ ١٥٥.

٥٥ ـ الذهبي[(١)] [٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ]:

هو الشيخ الإمام العلامة، شيخ المحدثين، قدوة الحفاظ والقراء، محدث الشام ومؤرخه ومفيده شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله الذهبي.

طلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع الكثير ورحل وعني بهذا الشأن وتعب فيه وخدمه حتى رسخت فيه قدمه، حكي عن شيخ الإسلام أبي الفضل ابن حجر أنه قال: شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، له مصنفات كثيرة، منها تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ وغيرها.

قال الحافظ السيوطي: والذي أقوله: إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر.

قلت: قد عده الشيخ ظفر أحمد التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص ١٩٢) من المتشددين في جرح الصوفية والأشاعرة جداً.

٥٦ ـ ابن حجر العسقلاني[(٢)] [٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ]:

هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا، قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، اشتغل أولاً بالأدب والشعر فبلغ فيه الغاية. ثم طلب الحديث في سنة أربع وتسعين وسبع مائة، فسمع الكثير ورحل ولازم شيخه الحافظ أبو الفضل العراقي وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه.

---

(١) الدرر الكامنة ٤٢٧/٣، طبقات الحفاظ ٥١٧، ذيل تذكرة الحفاظ ٣٤.

(٢) طبقات الحفاظ ٥٤٧، حسن المحاضرة ٣٦٣/١، ذيل تذكرة الحفاظ ٣٨٠، والضوء اللامع ٣٦/٢، وبسط ترجمته العلامة المحدث الكبير أستاذنا الجليل محمد زكريا الكاندهلوي في مقدمة لامع الدراري على جامع البخاري.

ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر ثم أبو زرعة ثم الهيثمي.

وصنف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري الذي لم يصنف مثله أحد في الأولين ولا في الآخرين، وتهذيب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في معرفة الصحابة، وأشياء كثيرة جداً تزيد على المائة.

قال الحافظ السيوطي: وقد غلق بعده الباب وختم به هذا الشأن.

تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ثم الصلاة والسلام
على خاتم النبيين محمد وآله وصحبه صفوة الأولين والآخرين.

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، حيدر آباد ـ الهند ـ ١٣١٨ هـ.

٢ ـ «الإصابة في تمييز الصحابة»: لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، طبع مصر سنة ١٣٢٥ هـ.

٣ ـ «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»: لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، طبع بغداد ١٣٨٢ هـ.

٤ ـ الأنوار الكاشفة: لعبدالرحمن المعلمي اليماني ـ السلفية القاهرة ١٣٧٨.

٥ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير الجزري ـ مطبعة الوهبة ١٢٨٠ هـ.

٦ ـ الأعلام (قاموس التراجم): لخير الدين الزركلي بيروت، القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩.

٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن أحمد (ابن حزم) الأندلسي، القاهرة ١٩٥٥.

٨ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: للحافظ ابن القيم، مطبعة السعادة ـ القاهرة ـ ١٩٥٥.

٩ ـ الانتقاء: لابن عبدالبر مطبعة المعاهد ١٣٥٠ هـ.

١٠ ـ الإمام البخاري: للدكتور تقي الدين الندوي، دمشق ١٩٨١.

١١ ـ الإمام أبو داود: للدكتور تقي الدين الندوي، دمشق ١٩٨٠.

١٢ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير: لأحمد بن محمد شاكر، القاهرة.

١٣ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة: للدكتور أكرم ضياء العمري ـ مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٣.

١٤ ــ بذل المجهود في حل أبي داود: للشيخ خليل أحمد السهارنفوري، طبع سنة ١٩٧٣.
١٥ ــ البداية والنهاية: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل (ابن كثير) ـ مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ.
١٦ ــ التاريخ الكبير: للإمام البخاري، حيدر آباد ـ الهند ـ سنة ١٣٦١ هـ.
١٧ ــ تاريخ التراث العربي: للأستاذ فؤاد سزكين، القاهرة ١٩٧٨.
١٨ ــ تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، القاهرة ١٩٦٢.
١٩ ــ تدريب الراوي: لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، القاهرة سنة ١٩٥٩.
٢٠ ــ تذكرة الحفاظ: للإمام الذهبي، ط حيدر آباد ـ الهند ـ ١٣٧٥ هـ.
٢١ ــ «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: للشيخ طاهر بن صالح الجزائري ـ ط. القاهرة.
٢٢ ــ تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي ـ الهند ١٣٨١ هـ.
٢٣ ــ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: لزين الدين العراقي، المدينة المنورة ـ ١٣٨٩ هـ.
٢٤ ــ «التعليق الممجد على موطأ محمد»: للكنوي، ~~الهند ١٣٠٥ هـ~~.
٢٥ ــ تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلبة: للكنوي ـ لكهنؤ. ١٣٣٧ هـ.
٢٦ ــ «تقريب التهذيب»: لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، طبع مصر.
٢٧ ــ تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني ـ حيدر آباد ـ الهند ـ ١٣٣٥ هـ.
٢٨ ــ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني ـ الهند.
٢٩ ــ تهذيب الأسماء واللغات: للنووي، بيروت.
٣٠ ــ تاريخ ابن معين: جامعة أم القرى سنة ١٣٩٩ هـ.
٣١ ــ تاج العروس: لمحمد مرتضى الزبيدي، القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ.
٣٢ ــ تذكرة الموضوعات: لملا علي القاري، ط. دار السعادة باستنبول ١٣٠٨ هـ.
٣٣ ــ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، طبع بيروت.
٣٤ ــ التعقبات على الموضوعات: للسيوطي ـ طبع الهند.
٣٥ ــ «الجامع الصحيح» (صحيح البخاري)، طبع القاهرة.
٣٦ ــ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ط. بغداد.
٣٧ ــ الجرح والتعديل: لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبع الهند سنة ١٣٨١ هـ.

٣٨ ــ الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج، ط. بيروت.
٣٩ ــ جامع مسانيد الإمام الأعظم: للخوارزمي، الهند.
٤٠ ــ «جامع بيان العلم وفضله»: لابن عبدالبر المالكي، طبع مصر إدارة المطبعة المنيرية.
٤١ ــ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي، ط. مصر سنة ١٣٢٧ هـ.
٤٢ ــ الحطة في ذكر الصحاح الستة: للأمير صديق حسن خان، ط. لاهور ١٩٧٧.
٤٣ ــ حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصفهاني، ط. مصر.
٤٤ ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: للخزرجي، ط. مصر.
٤٥ ــ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، القاهرة ١٩٦٦.
٤٦ ــ دائرة المعارف الإسلامية، طبع بيروت.
٤٧ ــ ذيل تذكرة الحفاظ: للحافظ الحسيني، ط مصر.
٤٨ ــ الرسالة المحمدية: للعلامة السيد سليمان الندوي، طبع بيروت.
٤٩ ــ «الرسالة المستطرفة»: لمحمد بن جعفر الكتاني، طبع باكستان.
٥٠ ــ «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»: لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني، القاهرة.
٥١ ــ رياض الصالحين: للنووي، طبع بيروت.
٥٢ ــ الرفع والتكميل: للكنوي مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، طبع حلب.
٥٣ ــ سير أعلام النبلاء: للعلامة الذهبي، ط. بيروت، ١٩٨٣.
٥٤ ــ سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، ط. دمشق ١٣٤٩ هـ.
٥٥ ــ سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط. مصر ١٥٩٢.
٥٦ ــ سنن الترمذي، ط. دمشق.
٥٧ ــ شرح نخبة الفكر: للقاري، ط. بيروت ١٣٩٨ هـ.
٥٨ ــ «الشمائل»: للترمذي، ط. دمشق.
٥٩ ــ «شذارت الذهب في أخبار من ذهب»: لابن العماد، ط. القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
٦٠ ــ «شيخ الإسلام ابن تيمية»: للشيخ أبي الحسن الندوي، ط. الكويت.
٦١ ــ صفوة الصفوة: للإمام ابن الجوزي، ط. حيدر آباد، الهند ١٣٥٥ هـ.

٦٢ ـ طبقات الحفاظ: للسيوطي، ط. مطبعة الاستقلال القاهرة، ١٩٧٣.
٦٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي، ط. الحلبي.
٦٤ ـ طبقات ابن سعد ـ طبعة دار التحرير، القاهرة ١٩٦٨ م.
٦٥ ـ ظفر الأماني: لمولانا عبدالحي اللكنوي، ط. الهند.
٦٦ ـ عين الإصابة فيما استدركته عائشة على الصحابة: للسيوطي.
٦٧ ـ فواتح الرحموت: لمولانا عبدالعلي المعروف ببحر العلوم، طبع بولاق القاهرة.
٦٨ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل للحافظ ابن حزم، ط. القاهرة ١٣٩٥ هـ.
٦٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ السخاوي، ط. المدينة المنورة ١٣٨٨ هـ.
٧٠ ـ «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير»: للحافظ السيوطي، ط. القاهرة ١٣٥٥ هـ.
٧١ ـ الفهرست: لابن النديم.
٧٢ ـ الفرق بين الفرق: لعبد القاهر البغدادي، طبع دار المعارف، القاهرة.
٧٣ ـ «القول المسدد في الذب عن المسند»، ط. حيدر آباد. الهند، ١٣١٩ هـ.
٧٤ ـ قواعد في علوم الحديث: للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، ط. حلب، ١٣٩٢ هـ، بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة.
٧٥ ـ القاموس المحيط: للفيروز آبادي، ط. الحسينية، ١٣٣٠ هـ.
٧٦ ـ كتاب العلل الصغير: للترمذي، ط. الهند.
٧٧ ـ كشف الظنون: لحاجي خليفة، إستانبول ١٩٤١ م.
٧٨ ـ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، حيدر آباد الهند، ١٣٥٧ هـ.
٧٩ ـ كتاب المجروحين: لابن حبان البستي، ط. حلب، ١٣٩٦ هـ.
٨٠ ـ لقط الدرر بشرح نخبة الفكر: للعدوي، ط. التقدم ١٣٢٣ هـ.
٨١ ـ لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. الهند ١٣٣١ هـ.
٨٢ ـ لامع الدراري على جامع البخاري: للشيخ العلامة محمد زكريا الكاندهلوي، ط. باكستان.
٨٣ ـ منهاج السنة النبوية: لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة الرياض الحديثة.
٨٤ ـ مفتاح الجنة: لجلال الدين السيوطي، ط. القاهرة.
٨٥ ـ مسند الإمام أحمد، ط. القاهرة ١٣١٣ هـ.

٨٦ ـ مقدمة فتح الباري (الهدي الساري): للحافظ ابن حجر العسقلاني.
٨٧ ـ معرفة علوم الحديث: للحاكم أبي عبدالله النيسابوري، ط. ١٩٧٧ م.
٨٨ ـ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة.
٨٩ ـ منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ط. دمشق، ١٩٧٩ م.
٩٠ ـ مقدمة أوجز المسالك: للشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، ط. القاهرة ١٩٧٣ م.
٩١ ـ المنتقى من منهاج الاعتدال (اختصار الذهبي لمنهاج السنة): لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٩٢ ـ مجلة دعوة الحق، الرباط مراكش.
٩٣ ـ ميزان الاعتدال، ط. حلبي ١٩٦٣ م والسعادة ١٣٢٥ هـ.
٩٤ ـ مصادر الشعر الجاهلي: للدكتور ناصر الدين أسد، ط. القاهرة، سنة ١٩٥٦ م.
٩٥ ـ «المختصر في علم رجال الأثر»: تأليف عبدالوهاب عبداللطيف، القاهرة سنة ١٩٦٦ م.
٩٦ ـ مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزي ـ طبعة القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ.
٩٧ ـ مقدمة لامع الدراري: للشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، ط. باكستان.
٩٨ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري، طبع الهند وملتان.
٩٩ ـ مناقب الإمام الأعظم: للمكي ـ الهند.
١٠٠ ـ مناقب أبي حنيفة: للذهبي، ط. دار الكتاب العربي.
١٠١ ـ مقدمة فتح الملهم، ط. كراتشي.
١٠٢ ـ مقدمة الكامل: لابن عدي ـ مطبعة الأعظمي، بغداد.
١٠٣ ـ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح، ط. للقاهرة، ١٩٧٦ م، بتحقيق د/ عائشة عبدالرحمن بنت الشاطىء.
١٠٤ ـ مقدمة ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه: لعبدالرشيد النعماني، ط. كراتشي.
١٠٥ ـ وفيات الأعيان: لابن خلكان، ط. بيروت، ١٣٩٧ هـ.

فهـرس الموضوعـات